جامعة قاصدي مرباح

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

تأثير أزمة سد النهضة على الأمن الإقليمي لدول حوض النيل(مصر والسودان)

إعداد الطالبة:

فاطمة رحيم

إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد الكريم باسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د. طاجين فريدة	أستاذ محاضر. أ .	رئيسا
الدكتور باسماعيل عبد الكريم	أستاذ محاضر. أ .	مشرفا ومقررا
د.عبد الله بلحبيب	أستاذ مساعد . أ .	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020م

شكـــر وعـــرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، فالشكر لله من قبل ومن بعد وأخص بالشكر أستاذي والمشرف على العمل الدكتور **"عبد الكريم باسماعيل"**، كما أشكر **زميلي وأخي سلامة الصادق الفرابي** لتقديم المساعدة والنصح والمشورة ، وأخص بالشكر **أخي عبد المؤمن رحيم** على مشاركته ومساعدته حتى يخرج هذا البحث في صورته النهائية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة قاصدي مرباح ورقلة

إهـــــداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

ملخص

يرمي هذا البحث الى إلقاء الضوء على مشكلة الساعة في القارة الإفريقية وبالضبط في الجهة الشمالية الشرقية في منطقة حوض النيل أين يقام سد النهضة الإثيوبي، ذلك المشروع الضخم الذي أثار أزمة بين دول المصب مصر والسودان من جهة ودولة المنبع إثيوبيا من جهة أخرى، نتيجة مساس هذا المشروع بحصتيهما من مياه النيل التي تكفلها لهما الاتفاقيات التاريخية والتي ترفضها إثيوبيا ودول المنبع ولا تعترف بها باعتبارها موروث استعماري. بناء السد من طرف واحد وهي إثيوبيا ودون تنسيق أو تشاور ترى فيه دول المصب آثارا خطيرة تنعكس على أمنها المائي والغذائي مما أجج الصراع والنزاع بين الدول الثلاث لأن القضية تمس الأمن القومي والإقليمي لدول المنطقة، باءت كل محاولات التسوية الودية والتفاوض والوساطة بالفشل واليوم أصبحت كل السيناريوهات مفتوحة في معالجة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، دول حوض النيل، سد النهضة، الأمن القومي، الصراع، الأمن المائي

This research aims to shed light on the problem of the hour in the African continent, specifically in the northeastern side of the Nile Basin region, where the Grand Ethiopian Renaissance Dam is being built That huge project that provoked a crisis between the downstream countries, Egypt and Sudan, on the one hand, and the upstream country, Ethiopia, on the other, as a result of this project infringing on their shares of the Nile waters guaranteed to them by historical agreements, which Ethiopia and the upstream countries reject and do not recognize as a colonial heritage. The construction of the dam unilaterally, which is Ethiopia, and without coordination or consultation, the downstream countries see serious effects on their water and food security, which fueled the conflict and conflict between the three countries because the issue affects the national and regional security of the countries in the region. All attempts at amicable settlement, negotiation and mediation have failed and today all scenarios have become open in dealing with this crisis.

Keywords: regional security, Nile Basin countries, Grand Ethiopian Renaissance Dam, national security, conflict, water security

مقـــــــدمة

مقدمـــــــــة

يقول الله تعالى في كتابه العزيز

أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُماوَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ) الآية 30 من سورة الأنبياء ، الماء لا يزال أحد الموارد التي لا بديل لها ولا غنى عنها في الحياة، فإذا كان الصراع على البترول قد شكل مساحة كبيرة من التنافس والصراع عبر عديد المناطق في العالم على مر الزمن، فإن الصراع على المياه يمكن أن يكون أشد حدة؛ ذلك أن المياه في النهاية أهم من البترول وأغلى؛ فهو سر الحياة. تشهد اليوم منطقة حوض النيل توترا وصراعا على مياه نهر النيل بسبب سد الألفية الكبير الإثيوبي أو سد النهضة كآخر تسمية أطلق عليه الإثيوبيون الذين يعلقون عليه كل آمالهم من أجل مستقبل أفضل، فهم يعتبرونه مشروع قومي سيغير حياتهم ووضعهم الداخلي و الدولي ،من هذا المُنطلق، تبرز أهمية قضية سد النهضة وما تثيره من مخاوف عميقة لدول العبور والمصب؛ فلأول مرة، تكون مصر والسودان مُهددَتين فعليًا في مياه النيل لأسباب غير طبيعية، هذه الأزمة التي تهدد الوجود والأمن القومي لدول العبور والمصب وبشكل غير مسبوق تهدد كذلك الأمن الإقليمي للمنطقة ومن هنا أردنا البحث في تأثير هذه الأزمة.

أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أزمة تهدد الأمن الإقليمي لمنطقة إستراتيجية في إفريقيا وهي منطقة دول حوض النيل ومنابعه وعلى سد النهضة الذي أدى إنشاؤه إلى إبراز قضية الصراع على الماء في إفريقيا وتهديدات الأمن المائي و القومي والإقليمي جراء المساس بهذا المورد الأساسي للشعوب

مبررات اختيارها: تتلخص مبررات اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأسباب شخصية نوضحها فيما يلي

مبررات موضوعية: تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لتأثير سد النهضة الإثيوبي على الأمن في شمال شرق إفريقيا وفي منطقة حوض النيل بالتحديد

مبررات ذاتية: تكمن الأسباب الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة موضوع الصراع على الماء وتأثيره على الأمن بكل مستوياته القومي، الإقليمي والدولي بالإضافة إلى أن قضية سد النهضة هي قضية الساعة والأزمة الأبرز في إفريقيا اليوم

الدراسات السابقة:

1 - دراسة أمحمد علي عبد الله الشامخ بعنوان الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مشروع سد النهضة –دراسة حالة–) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، سنة 2020. تناولت هذه الدراسة طبيعة الاستراتيجية الاسرائيلية اتجاه دول حوض النيل بشكل عام وحيال سد النهضة بشكل خاص.

2 - جفال اربح ،جاوي الياس، **تأثير المياه على الأمن القومي المصري – سد النهضة نموذجا،** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دارسات شرق أوسطية واقليمية .

3 - أعراب أحمد نوارة ولعلام مختار، **إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقة لمشكلة المياه في حوض النيل والأبعاد الأمنية للمعضلة المائية في المنطقة.

السؤال البحثي الرئيسي والأسئلة الفرعية

السؤال البحثي الرئيسي: تكمن مشكلة الدراسة في أن إثيوبيا ترى في سد الألفية الكبير أو سد النهضة مشروع قومي عظيم سوف يحقق لها قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وجميع المجالات من خلال الأرباح والمكاسب التي ستجنيها من وراء اقامته وكذلك سيكون ذو فائدة للقارة الافريقية بأكملها لانه يعتبر اكبر مشروع طاقوي في افريقيا، بينما ترى مصر والسودان وجنوب السودان عكس ذلك فإقامة السد بالنسبة لهذه الدول له اثارا سلبية ومخاطر ويشكل تهديدا على امنها المائي والغذائي والقومي وكذلك الاقليمي، وعليه يمكن القول إن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الأتي:

الى أي مدى يشكل سد النهضة الإثيوبي تهديدا للأمن الإقليمي لدول حوض النيل؟

الاسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الأمن الإقليمي ؟
- الى أي مدى يؤثر إنشاء سد النهضة على الأمن المائي لدول المصب
- هل تدخل الفواعل الخارجية في منطقة حوض النيل والتنافس من أجل كسب مصالح اكبر، جعل من سد النهضة أزمة ومصدرا للتهديد الأمني لدول المنطقة ؟

الفرضيات البحثية:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية نضع الفرضية التالية:

- ثمة علاقة ارتباطيه طردية بين إنشاء السدود على نهر النيل من طرف واحد ودون اتفاق مسبق وتهديد الأمن الإقليمي لدول حوض النيل

المقاربات النظرية للبحث ومبررات اختيارها:

لدراسة موضوع سد النهضة وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول حوض النيل قمنا باختيار مقاربتين أساسيتين لفهم وتحليل الأزمة وهما مقاربة مركب الأمن الإقليمي والمقاربة الواقعية في العلاقات الدولية:

- **مقاربة مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان:** أول من طرح هذا المصطلح هو **باري بوزان** في كتابه الشعوب، الدول والخوف : مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية وكان إشارة منه الى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في العلاقات الدولية لتنتقل من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي، فهذا المفهوم يركز في المقام الأول على الديناميكيات الامنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي مرتبطا ومحددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة، وقد عرفه باري بوزان وزميله ويفر بأنه : "هو مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللاأمننة أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول الواحدة بعيدا عن الأخرى"
- **النظرية الواقعية:** ترتكز الواقعية على مجموعة من الأسس فالواقعيون يرون أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية وهذا لا يعني أنه لا توجد وحدات أخرى كالمنضمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ولكن الدولة هي الفاعل الأساسي وما تبقى يأخذون دورا ثانويا في تحليل العلاقات الدولية ،ثانيا يرون أن الدولة تتصرف كوحدة واحدة متكاملة رغم التباينات الداخلية، الأساس الثالث للواقعية مفاده أن الدولة تتصرف بشكل عقلاني أي توازن بين الربح والخسارة وتختار من بين البدائل المتاحة الأفضل لها بعيدا عن العاطفة والايدولوجيا، الافتراض الرابع عند الواقعية هو الأمن القومي وهو أحد أهم مستويات التحليل فبالنسبة لهم أن الدولة تسعى الى تحقيق المصلحة الوطنية المتمثلة في زيادة القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية لان جوهر النظرية هو القوة وكيفية الحصول عليها ، خامسا يرى الواقعيون أن النظام الدولي تغيب فيه السلطة المركزية ولا توجد سلطة فوق سلطة الدولة وعليه فعلى كل دولة أن تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها وأخيرا يقول الواقعيون أن الدولة تسعى الى زيادة قوتها النسبية وليست المطلقة أي مقدار القوة الذي يجعلها الاولى بين أقرانها من الدول بشكل

نسبي الى المستوى التي تكون فيه أقوى بين أقرانها من الدول التي تعتقد أنها مصدر قلق لأمنها .

- **مبررات اختيار المقاربتين :** تم اختيار هاتين المقاربتين لدراسة الموضوع لأنهما الأقرب في التحليل وفي معالجة هذا الموضوع وتساعدان في فهم العلاقات بين دول حوض النيل وكذلك في فهم قرارات كل دولة من دوله وبالتالي يمكننا من خلالهما تصور ما ستؤول اليه الأحداث على الساحة الاقليمية في منطقة شمال شرق افريقيا في صراعها على الماء وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي و الدولي.

المناهج والأدوات البحثية المعتمدة ومبررات اختيارها:

المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف تجميع البيانات حول موضوع الدراسة وخاصة فيما تعلق بالأمن الإقليمي لدول حوض النيل وتأثير اقامة سد النهضة ومشاريع أخرى على نهر النيل وما تشكله من تهديد امني لدول الجوار وتحليلها تحليلا منطقيا حتى يمكن إعطاء التفسير والنتائج المناسبة عن هذه الأزمة

المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج الباحث الأكاديمي على ربط الأحداث الحالية للظواهر السياسية بما حدث في الماضي من أجل فهمها وتبرير حدوثها للوصول الى نتائج صحيحة ومنطقية.

منهج السيناريو : يساعد هذا المنهج الباحث الأكاديمي على توقع مستقبل الظاهرة السياسية والى ماذا ستؤول الأحداث باعتباره كأداة للتفكير الاستراتيجي.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الأمن الإقليمي، دول حوض النيل، سد النهضة، الأمن القومي، الصراع، الأمن المائي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول حوض النيل الواقعة شمال شرق إفريقيا وتحديدا نهر النيل حيث يقام سدّ الألفية الكبير أو (سد النهضة) في أثيوبيا في منطقة بني شنقول جوموز،على رافد نهر النيل الأزرق قرب الحدود مع دولة جنوب السودان.

الحدود الزمانية: في الفترة الممتدة من سنة 2011 بداية إنشاء السد الى يومنا هذا.

تفصيل الدراسة وخطة البحث : استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة سنتناول هذا البحث في ثلاث فصول وكل فصل يحتوي على مباحث ومطالب مفصلة كمايلي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي

المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية.

المبحث الثاني: أهمية الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي و الإطار القانون الدولي للمياه

المطلب الثاني: نهر النيل واتفاقيات المياه لدول حوض النيل

المطلب الثالث: سد النهضة ،الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية

الفصل الثاني: أزمة سد النهضة وانعكاساتها على مصر والسودان

المبحث الأول: جذور أزمة سد النهضة ومواقف دول المصب

المطلب الأول : جذور أزمة سد النهضة وتطوراتها

المطلب الثاني : موقف مصر والسودان من إنشاء سد النهضة

المبحث الثاني انعكاسات إنشاء سد النهضة على مصر والسودان

المطلب الأول: انعكاسات سد النهضة على مصر

المطلب الثاني: انعكاسات سد النهضة على السودان

الفصل الثالث : المواقف الإقليمية والدولية من أزمة سد النهضة وسيناريوهات الأزمة

المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة

المطلب الأول: مواقف المنظمات الدولية والإقليمية

المطلب الثالث: مواقف القوى الكبرى من أزمة سد النهضة

المطلب الثالث: مواقف الدول الإقليمية المجاورة لحوض النيل من أزمة سد النهضة

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبلية لأزمة سد النهضة

المطلب الأول: سيناريو التسوية عبر المفاوضات

المطلب الثاني: السيناريو العسكري

المطلب الثالث: سيناريو التحكيم الدولي

الخاتمة

الفصل الأول:
مدخل مفاهيمي نظري للدراسة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي

المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية.

المبحث الثاني: أهمية الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي و الإطار القانون الدولي للمياه

المطلب الثاني: نهر النيل واتفاقيات المياه لدول حوض النيل

المطلب الثالث: سد النهضة ،الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية

تمهيد

يعد حقل الدراسات الأمنية من الحقول الأكاديمية المهمة في العلاقات الدولية ان لم نقل أهمها على الإطلاق، فقد شهد تطورا كبيرا وتحولا جذريا في المفاهيم والمعطيات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكرين الشرقي والغربي، بداية من المفهوم التقليدي للأمن وهو حماية أمن الدولة الوطنية والقومية باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، فاليوم نشهد بروز تهديدات أمنية جديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الفقر، الأمراض والأخطار البيئية والمناخية وندرة الموارد الطبيعية .....الخ، جعل من مفهوم الأمن يتوسع ليشمل أبعاد أخرى تستلزم معالجتها إعادة تعريف مفهوم الأمن وفي هذا الفصل الأول سنتناول الإطار المفاهيمي للدراسة حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته، المبحث الثاني يتناول مفهوم الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة .

المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي

يتناول هذا المبحث المدلول اللغوي و الاصطلاحي لمفهوم الأمن والتطرق كذلك لمفهوم الأمن الإقليمي ولأهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإقليمي.

المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده

1 -الفرع الأول: تعريف الأمن

أولا : الأمن لغة :

إن الأمن في اللغة العربية يشير إلى عدم الخوف والحفظ والثقة والاطمئنان وطلب الحماية والسلم.....الخ، وعرف ابن منظور الأمن في كتابه معجم لسان العرب [1] (الأمن ضد الخوف، الأمان والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق، ضده التكذيب) ويشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من آمن، يأمن أمنا وأمانا وأمنة، اطمأن ولم يخف فهو آمن، وأمن البلد إذ اطمأن أهله، وأمن الشر إذ سلم منه، وائتمن فلان على الشيئ جعله آمنا عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته[2]

جاء ذكر الأمن في مواضع عدة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة للدلالة على السلامة والاطمئنان النفسي والابتعاد عن الخوف والحيرة و الاستقرار في حياة الأفراد فقد جعل الدين الإسلامي الأمن من أعظم النعم على الإنسان، وأدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القران الكريم في قوله تعالى : "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "[3] ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف، وقال رسول الله صل الله عليه وسلم "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا "[4]

ثانيا:الأمن اصطلاحا

بالنظر لمفهومه الشامل والواسع وكذلك اختلاف وجهات النظر بين الدارسين والباحثين في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية حول معناه، هناك العديد من التعاريف الاصطلاحية للأمن لذلك سوف نتناول مجموعة من التعاريف للإلمام بمحتوى كل تعريف ومن بينها نتناول ما يلي:

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، الجزء 13، ص21،22.

[2]– سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية(دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، دت، ص 21.

[3]- سورة قريش أية 3و4

[4]– حديث شريف، يرويه سلمة بن عبيد الله بن محصن الخطمي، عن أبيه (رواه البخاري في الأدب المفرد و الترمذي في السنن)

"عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" و **عرفه والتر ليبمان** "أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، أن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية و الأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"[1]. نلاحظ أن ليبمان ركز على القوة العسكرية لتوفر الأمن فقد حصر أمن الدولة في قدرتها العسكرية على مقاومة الاعتداء الخارجي والتغلب عليه، بينما **أرنولد ولفيرز** قال أن "الأمن الوطني يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها، وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه"[2] .

لم يبتعد **ولفيرز** عن **ليبمان** في تعريفه لمفهوم الأمن فبالنسبة له الأمن هو امتلاك القوة العسكرية و القدرة على ردع الخصم حتى دون الدخول في مواجهة مباشرة معه وهنا تظهر أهمية مكانة الدولة وهيبتها الداخلية والخارجية في المحافظة على أمنها وسيادتها. بينما نجد **فريدريك هارتمان** قد كان أكثر شمولا في تعريفه لمفهوم الأمن وذلك بتعبيره عن المصالح القومية الحيوية للدولة التي من ضمنها وأهمها على الإطلاق المصلحة الدفاعية التي تتعلق بحماية الدولة من أي تهديد خارجي بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية ووفرة الموارد ....الخ وهذه المصالح تتفاعل فيما بينها لتشكل في النهاية مفهوم الأمن الذي عبر عنه **فريدريك هارتمان بقوله** : "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"[3].

وذهب **هنري كيسنجر** إلى القول أن "الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[4].

تعريف حامد ربيع : "أن مفهوم الأمن القومي في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي"[5].

لم يبتعد كل من **هنري كيسنجر** و **حامد ربيع** عن التعريف التقليدي لمفهوم الأمن باعتباره امتلاك الدولة للقوة العسكرية من الحفاظ على تواجدها وحماية أفرادها ومصالحها القومية .

1- صخري محمد ، **مفاهيم مصطلح الأمن الوطني** ، مقال، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة والإستراتيجية، 18-08-2020 / تاريخ الاطلاع 21-5-2021 على الساعة 23سا 11د.

2- نفس المرجع السابق

3- صخري محمد ، مفاهيم مصطلح الأمن الوطني ، مقال، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة والاستراتيجية، 18-08-2020 / تاريخ الاطلاع 21-5-2021 على الساعة 23سا 11د.

4- نفس المرجع

5- نفس المرجع

في تعريف آخر لمفهوم الأمن نجد **لورنس كروز و جوزيف ناي** قد ركزا على الجانب **الاقتصادي للقوة** والتنمية والوفرة والرفاهية كمعيار أساسي في تحديد أمن الدولة عندما قالا: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"[1]. فكلما شعر أفراد المجتمع بامتلاكهم للقوة الاقتصادية من موارد طبيعية ومواد أولية تضمن لهم العيش الكريم كلما ساد عندهم الشعور بالأمن والراحة والطمأنينة، وقد جاء في نفس السياق تعريف **روبرت ماكينمارا** : "الأمن هو عبارة عن التنمية وبدون تنمية لا يكمن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة" [2]. إذ أنه ربط بين الأمن والتنمية بشكلها الواسع وهي تشمل التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الاجتماعية، التنمية العسكرية .....الخ

نلاحظ من تعدد التعاريف السابقة للأمن أنه تعريف معقد وغير واضح المعالم فكل مفكر قدم تعريفه لمفهوم الأمن بالنظر لبيئته وأفكاره وثقافته بالإضافة إلى الزاوية النظرية التي من خلالها يرى تفسيرا منطقيا لمفهوم الأمن وهذا يدل على أنه لا يمكننا وضع أو إيجاد تعريف شامل للأمن فما أراه أنا تهديدا لأمني قد يراه غيري عكس ذلك، فبعد أن سيطر المفهوم التقليدي للأمن على حقل الدراسات الأمنية وانحصاره في المجال العسكري التقليدي وأمن الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والوحدة الرئيسية للتحليل في العلاقات الدولية، نجد تيارا فكريا جديدا وحديثا قد ظهر بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية، ومن أبرز مفكري هذا التيار نجد **باري بوزان** الذي يرى أن مفهوم الأمن أوسع بكثير مما كان مختصرا في المجال العسكري، فالأمن بالنسبة له يبدأ أساسا بالتعرض للخطر أو الشعور بالخطر اتجاه أمر ما تتفق عليه مجموعة من الناس الأمر الذي يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات معينة وهذا الأمر هو الذي يحدد ما هو قضية أمنية أم لا .عرف **باري بوزان** الأمن بقوله هو "**العمل على التحرر من التهديد**" [3] في تعريفه هذا لم يحدد بوزان أي نوع من التهديد يقصد أو على أي بعد يركز فقد طرح باري بوزان فكرة التحرر من التهديد وعكسها القيد أو الشعور بعدم الاطمئنان اتجاه موضوع ما ليس بالضرورة تهديد عسكري من دولة أجنبية، قد يترجم هذا التهديد في الشعور بالمرض، الجهل أو الفقر.....الخ، إذن طرح موضوع الأمن بشكل أكثر شمولا وخرج من موضوع الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وأمنها القومي إلى أمن الأفراد أو الأمن الإنساني كما ورد في تعريف **مارتن غريفيش،**

1- نفس المرجع

2- نفس المرجع

3- جويدة حمزاوي، من الأمن القومي الى الأمن الانساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي-برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020، ص10.

تيري اوكالاهان "أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى . بالطبع، لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك .فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب . ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم"[1]

نستنتج مما سبق أن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ومتحول غير ثابت يتغير بتغير المعطيات والتهديدات والتحديات وهذا ما يفسر تباين التعاريف والمفاهيم والدراسات حوله وكذلك تعدد الاتجاهات المفسرة له خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين كثر الجدل حول مفهوم الأمن الوطني، وتهديدات الأمن الوطني وكيفية تحقيق الأمن على جميع المستويات. توجد ثلاثة اتجاهات رئيسية مفسرة للأمن، الاتجاه الأول ينظر للأمن كقيمة مجردة يتمحور حول الدولة سيادتها استقلالها وأمنها العسكري وما تمتلكه من قوة وقدرات عسكرية تضمن بها بقائها وتواجدها، فالدولة هنا هي الفاعل الوحيد و الأساسي في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وأصحاب هذا الاتجاه هم الواقعيون الذين يرون أنه كلما زادت قوة الدولة كلما زاد شعورها بالأمن الوطني. أما الاتجاه الثاني فسر الأمن من ناحية البعد الاقتصادي والاستراتيجي ومدى امتلاك الدولة للموارد والسيطرة عليها داخليا وخارجيا كما ورد سابقا في تعريف **لورنس كروز و جوزيف ناي** "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"، أما الاتجاه الثالث فقد كان أكثر شمولية وتطرق للأمن من ناحية أبعاد متعددة من ناحية التنمية المستدامة، من الناحية الاقتصادية، اجتماعية، سياسية، صحية، بيئية، إنسانية .....الخ

الفرع الثاني: مستويات الأمن وأبعاده

أولا: مستويات الأمن

1 - مستوى الفرد والمجتمع :إن التحول في مصادر التهديد، من التهديدات العسكرية التقليدية إلى التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات والتي تمس مباشرة الفرد داخل المجتمع وتهدد أمنه وسلامته أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن كالأمن الإنساني والأمن المجتمعي ، الأمن الصحي والأمن الغذائي، فالإنسان هنا هو

[1]- مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 77.

محور عملية التنمية التي من خلالها يتحقق الأمن الوطني وبالتالي أصبح أمن الدولة غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته لأن أمنه يمس الأمن العالمي.

2 - الأمن على مستوى الدولة (الأمن القومي): "إن موضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية في التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات لكونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة او مجموعة من الدول فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية "[1] ، ويعرفه **محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي** "إن **الأمن القومي** هو المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال والتي تكون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها وتقدمه أحيانا حتى على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين"[2]

3 - الأمن على المستوى الإقليمي: هو تعبير عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ترتبط مصالحها وتتفاعل فيما بينها وعلى حدودها الجغرافية في التهديد وفي الاستقرار، هذا المستوى أطلق عليه باري بوزان اسم مركب الأمن الإقليمي وهو من أهم مستويات التحليل التي تطرقت لها مدرسة كوبنهاغن.

4 - الأمن على المستوى الدولي: الأمن الدولي مرتبط بالبيئة الدولية فلا يمكن حقيقه إلا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف الدوليين فأي اعتداء على أي دولة يعتبر اعتداء على الجماعة الدولية وللجميع حق الرد على هذا التهديد للأمن الدولي والذي تتولاه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا : أبعاد الأمن

الأمن كبقية المصطلحات في العلوم الاجتماعية لم يتم الاتفاق على تعريف واحد له وهذا يرجع الى انه مفهوم شامل وديناميكي تتعدد أبعاده من الأبعاد التقليدية كالأمن في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى الأبعاد غير التقليدية كالبعد البيولوجي والبعد السبراني وغيرها من الأبعاد المتنوعة.

1 - البعد السياسي: وهو يعبر على الحفاظ على الكيان السياسي للدولة داخليا وخارجيا

---

[1]- سليم عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسة، ص13.

[2]- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي(مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر، ط 1، 2017، ص33، عن كتاب دراسات سياسية وقومية لمحمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي

2 – **البعد الاقتصادي:** يعبر على توفير احتياجات الشعب للوصول للرفاهية من خلال تطبيق استراتيجيات التنمية الشاملة باستخدام كافة موارد الدولة، فالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي يعملان على تحقيق المصالح الأمنية للدولة.

3 – **البعد الاجتماعي:** وهو شعور الأفراد والجماعات داخل كيان الدولة بالسلام والاطمئنان من خلال تنمية شعور الانتماء والولاء والوطنية الذي تضمن من خلاله القيادة السياسة الالتفاف حولها وحول أهداف ومصالح الأمن القومي.

4 – **البعد العسكري:** وهو تحقيق قوة عسكرية وبناء منظومة دفاعية قادرة على ردع أي هجوم أجنبي يعطي الدولة هيبتها الإقليمية والدولية.

5 – **البعد البيئي:** عرفته " إليزابيث شالسكي بأنه: " يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة[1]"

6 – **البعد الثقافي:** يقوم على حماية العادات والتقاليد والأعراف والقيم الثقافية للدولة من خلال تنمية الشعور بالانتماء الثقافي والفكري للمجتمع خاصة في ظل تداعيات العولمة العالمية وتهديداتها.

7 – **البعد الغذائي:** يعبر على الاكتفاء من المواد الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع داخل الدولة الواحدة دون الخوف من عدم القدرة على توفير الغذاء للأفراد سواء كان هذا التوفير ذاتي أو من خلال الاعتماد على دول أخرى، فالأمن الغذائي يتحقق عنما يشعر الفرد بأنه بمأمن من الجوع ولا يخشى المجاعة أو الموت جوعا.

8 – **البعد الصحي:** هو تحقيق الأمن من الأخطار الناتجة عن انتشار الأمراض الخطيرة والمعدية والعابرة للحدود التي تهدد الوجود البشري كالايدز وكوفيد– 19، من خلال توفير جميع الامكانيات البشرية والمادية للوقاية منها و الحد من انتشارها.

9 – **الأمن السيبراني:** تعرف الموسوعة السياسية الأمن السيبراني على أنه "مجموعة الآليات والإجراءات والوسائل والأطر التي تهدف إلى حماية البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر (الفضاء السيبراني بصفة عامة) من مختلف الهجمات والاختراقات (التهديدات السيبرانية) التي قد تهدد الأمن القومي للدول"[2]

---

[1]– فارس قرة، سناء محمد جابر، **الأمن البيئي** ، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية https://political-encyclopedia.org ، د.ت، تاريخ التصفح 30-05-2021 ، ساعة التصفح 13h59m.

[2]- ينظر، محمود مدحت مختار عبد الحميد، الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول :دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de ، 16-08-2020، تاريخ الاطلاع 30-05-2021

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية

المستوى الثاني من مستويات الأمن هو الأمن الإقليمي وهو مستوى هام من مستويات تحليل الظاهرة الأمنية برز بعد نهاية الحرب الباردة وبعد فشل المنظورات التقليدية في التفسير والتوقع .

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

قبل التطرق لمفهوم الأمن الإقليمي سنتطرق إلى تعريف النظام الإقليمي و معايير تحديده.

1 - **تعريف النظام الإقليمي ومعايير تحديده:**

عرفه **لويس كانتوري وستيفن شبيغل** على أنه " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط اثنيه ولغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية، أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام" أما **تومبسون** فقد عرفه على أنّه: "نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخلياً و خارجياً بصفته مضماراً متميزاً، و يجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر" [1].

وانطلاقا من التعاريف السابقة لمفهوم النظام الإقليمي يمكننا تحديد المعايير التي من خلالها نصف نظاما ما بأنه نظام إقليمي:

- يتكون النظام الإقليمي من دولتين أو أكثر
- التقارب الجغرافي بين الدول المكونة للنظام الإقليمي
- ترابط دوله بعلاقات تاريخية إقليمية وتفاعلات سياسية مكثفة
- شعور دوله بالهوية والانتماء الإقليمي التي يترتب عليها الحفاظ عليه
- مستوى القوة في النظام الإقليمي أقل منه في النظام الدولي فهناك دول تهيمن على الساحة الدولية تتدخل وتؤثر على دولة أو أكثر من دول الإقليم من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

ثانيا : أهمية التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية:

إن التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية تكمن أهميته في الدقة في التعامل معها نظرا لأنها محصورة في منطقة جغرافية محددة وبالتالي يمكن ضبط جميع المتغيرات الأمنية المتعلقة بها والإحاطة بأهم التحديات والتهديدات الأمنية في المنطقة الإقليمية.

[1]- مريم مخلوف، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية https://political-encyclopedia.org ، د.ت، تاريخ التصفح 30-05-2021 ، ساعة التصفح 15h31m.

يساعد مفهوم النظام الإقليمي المهتمين بدراسة الدول على توسيع مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، و يساعد إلى جانب ذلك المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة[1]

ثالثا : تعريف الأمن الإقليمي

قدم المفكر السياسي **حامد ربيع** تعريفه للأمن الإقليمي بأنه "اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أية قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث"[2] عرفه **مدحت أيوب** بأنه "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[3]"

الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإقليمي

أولا: مقاربة المصلحة الوطنية

ترى المدرسة الواقعية بأن التعاون الإقليمي هو عبارة عن إستراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جيوستراتيجية، فتركيز المدرسة الواقعية يدور حول المصالح الوطنية للدولة وما يخدمها ككيان يسعى إلى البقاء في ظل نظام دولي تسوده الفوضى وتحكمه الصراعات وفكرة البقاء للأقوى. إذن، فالتجمعات الإقليمية ما هي إلا استجابة لحاجة الدولة ومصالحها أو لوجود متغيرات إقليمية تفرض الدخول في هذه التجمعات بدل التنافس معها.

الدول تقوم على الاعتماد المتبادل من أجل أن تضمن بقاءها وهذا أساس الليبرالية التي ترى أنه هناك مصالح مشتركة تربط التفاعلات السياسية ، الاقتصادية والعسكرية والأمنية بين الدول إذن الاعتماد المتبادل يشكل عنصرا هاما من "المفاهيم المتغيرة للمصلحة الذاتية"، أكثر من ذلك فإن وجود مصالح مشتركة هو مقدمة للتعاون وبالتالي الإقليمية.

---

[1]- زوي اربح، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد الخامس -العدد الأول، د.ت، ص9.

[2]-صباح بالة، مركب الأمن الاقليمي، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية -https://political encyclopedia.org ، د.ت، تاريخ التصفح 30-05-2021 ، ساعة التصفح 19h23

[3] -صباح بالة، مركب الأمن الاقليمي، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية -https://political encyclopedia.org ، د.ت، تاريخ التصفح 30-05-2021 ، ساعة التصفح 19h23 .

ثانيا: مقاربة مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان

تطور تحليل النظم الإقليمية كإطار نظري لدراسة الظواهر الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة فالأمن في إطاره الإقليمي هو ارتباط المصالح القومية لمجموعة من الدول.

تعريف مركب الأمن الإقليمي

أول من طرح هذا المصطلح هو باري بوزان في كتابه الشعب الدول والخوف، مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، وكان إشارة منه إلى تحول مفهوم الأمن من مستواه الوطني إلى المستوى الإقليمي ومدى أهمية التفاعلات الإقليمية للدول.

عرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي على أنه " مجموعة الدول التي اهتماماتها الدولية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى" وفي مناسبة أخرى وهو تعريف أكثر حداثة عرفه بأنه مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللاأمننة أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى"[1]

متغيرات النظرية :

1 **العداوة/الصداقة:** يركز على العلاقات التاريخية بين الدول في النظام الاقليمي

2 **التخومية** : يركز على التقارب الجغرافي وعلى التفاعلات الأمنية عبر الحدود الجغرافية بين الدول في المركب الأمني الإقليمي

3 **الاعتماد المتبادل الأمني:** نتيجة للتقارب الجغرافي والتاريخي بين دول النظام الإقليمي، تكون عمليات الأمننة متبادلة في شكل علاقات التأثير والتأثر.

4 **الاختراق:** يدل هذا المتغير على ارتباط التفاعلات الأمنية الإقليمية بالتفاعلات الدولية، إذ يشير إلى اختراق نظام الأمن الإقليمي من قبل القوى الخارجية وذلك لأسباب متعددة قد تكون بطلب من حلفائها داخل مركب الأمن الإقليمي لدعمهم ولحماية مصالحها في المنطقة، أو بسبب المنافسة وتوازن القوى .

5 **مبدأ القوة:** يعتبر من أهم المتغيرات والعوامل التي ترتكز عليها الديناميكيات الأمنية الإقليمية فسلوك الدول داخله سيحكمه ميزان القوة.

نماذج مركب الأمن الإقليمي:

أ –**مركب الأمن الإقليمي العام** : يتسم هذا النوع من المركبات بالفوضى الدولية فجميع دوله تتمتع بالسيادة وتبحث عن الأمن حيث تغيب فيه القوة العالمية ، ويمكن أن

[1]- عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، د ص.

تتمحور العلاقات الأمنية داخله حول قطبين أو أكثر أو قطب واحد من أمثلته جنوب أسيا، القرن الإفريقي وجنوب إفريقيا....الخ.

ب **مركب الأمن الإقليمي المركزي:** هذا النوع من المركبات يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي، فعمليات الأمننة داخله قد تكون سياسية، اقتصادية، بيئية وغيرها وأفضل مثال على هذا النوع من المركبات هو الاتحاد الأوروبي.

ت **مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى:** يتميز هذا النوع من المركبات بوجود أكثر من قوة عظمى داخله تتفاعل حولها العلاقات الأمنية ومثاله جنوب أسيا أين تتقاسم كل من الصين واليابان ميزان القوة.

حدد بوزان وويفر مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمي في أنها تساعد على تحديد مستوى التحليل المناسب (الإقليمي) في دراسة وفهم القضايا الأمنية.

المبحث الثاني: الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة

يعتبر الماء عاملا أساسيا ترتكز عليه حياة الإنسان فالماء سر الحياة، وهو يحتل مكانة هامة كمورد طبيعي بالنسبة للدول وأمنها القومي، وسياسات التنمية ومشاريعها لا يمكن أن تنجح دون هذه المادة الحيوية ، فالمياه سبب في قيام الحضارات واندثارها وكانت ولا تزال سببا في العديد من النزاعات بين الدول، وانطلاقا من هذه الأهمية ركز القانون الدولي على وضع قوانين ومبادئ تحكم وتسير هذا المورد الطبيعي الهام خاصة المشتركة منها بين دول كثيرة ، في هذا المبحث سنركز على الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة من خلال سرد أهم القوانين الدولية للمياه ومفهوم الأمن المائي.

المطلب الأول: المياه في القانون الدولي ومفهوم الأمن المائي

الفرع الأول: المياه في القانون الدولي

1- تعريف الماء:

الماء هو مركب كيميائي يتكون من جزئين، ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين، موجود في الطبيعة على شكل سائل لا لون له ولا طعم، للمياه مصادر عديدة منها التقليدية وغير التقليدية تتمثل المصادر التقليدية في المصادر الطبيعية كمياه الأمطار، المياه الجوفية، مياه الأنهار، مياه الأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية، أما المصادر غير التقليدية فتتمثل في تحلية مياه البحر، إعادة معالجة المياه وتجمع مياه الأمطار وغيرها.

بالرغم من أن الكرة الأرضية أغلبها مساحة مائية إلا أن وجود المياه العذبة على سطح الأرض يشكل نسبة قليلة جدا فقد صدر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية تقريرا يوضح نسب توزع الماء على سطح الأرض وهي ملخصة في الرسم البياني التالي:

أين يوجد الماء على الأرض؟

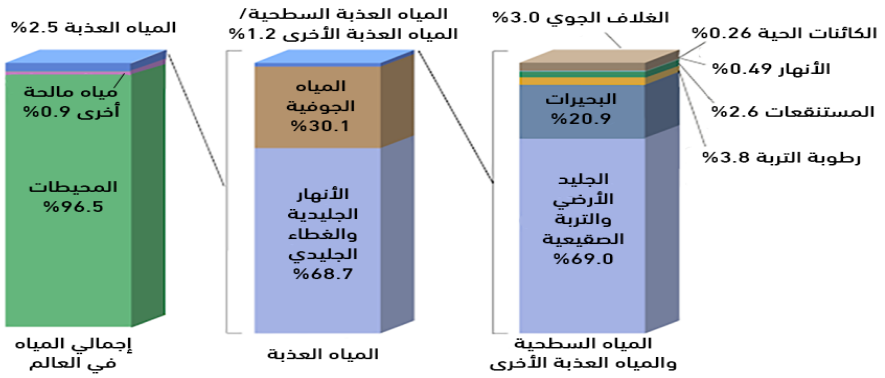

المصدر: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية

رسم بياني يوضح كمية المياه على سح الأرض [1]

[1]- عمرو عوض، **تلوث المياه واقع أليم وحلول ممكنة**، أم آي تي تيكنولوجي ريفيو ، صفحة الكترونية، https://technologyreview.ae ، 16-03-2021 ، تاريخ التصفح 27-05-2021.

الماء يغطي حوالي 71% من الكرة الأرضية، ومن خلال الرسم البياني نلاحظ أن نسبة الماء العذب تشكل 2.5 % فقط من إجمالي نسبة الماء الموجودة، بالإضافة إلى أن هذه النسبة غير صالحة للشرب جميعها فهي موزعة على الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي بنسبة 68.7 % و المياه الجوفية 30.1% بينما المياه العذبة السطحية والمياه العذبة الأخرى تمثل 1.2% فقط.

الملاحظ كذلك أن المياه العذبة السطحية أغلبها موجودة على شكل جليد أرضي وتربة صقيعية و بحيرات والنسبة القليلة منها موجودة في الأنهار والمستنقعات والغلاف الجوي وهذا يشير إلى نقص المياه العذبة الصالحة للشرب على سطح الأرض خاصة مع زيادة الاستهلاك بفعل الزيادة السكانية والتطور الصناعي و التكنولوجي ، كما أن توزيع هذه النسبة بين الدول غير متساوية فهناك مناطق تتمتع بكفاية مائية مثل أوروبا وأسيا ومناطق أخرى تعاني شح للمياه العذبة بفعل طبيعتها الجغرافية الصحراوية الجافة كمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، هذه الندرة هي التي تفسر تزايد حدة النزاعات والصراعات بين الدول المتجاورة حول ملكية الموارد المائية خاصة بعد ترسيم الحدود السياسية بين الدول ، الأمر الذي استوجب إيجاد قوانين دولية تحكم الاستفادة من هذا المورد الحساس والأساسي لحياة البشرية.

1 - المياه في القانون الدولي:

يعتبر القانون الدولي لموارد المياه أو القانون الدولي للأنهار مع استثناء قانون البحار، هو ذلك القسم من القانون الدولي العام الذي يحكم وينظم العلاقات بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية في شؤون موارد المياه[1].

شهد مفهوم النهر الدولي الكثير من التطور منذ أول إشارة له في معاهدة باريس للسلام 30ماي 1814 إلى يومنا هذا فبداية كان المعيار الجغرافي السياسي هو الذي يحدد النهر الدولي من غيره فجاء تعريفه في معاهدة باريس للسلام بأنه "النهر الذي يفصل أو يخرق أقاليم دولتين أو أكثر" [2]، وبعد الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي والتجاري والمواصلات ارتبط مفهوم الأنهار الدولية بالملاحة ثم توسعت لتشمل الوظائف الاقتصادية المرتبطة

[1]- مكبكة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص70.

[2]- خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،ط1، بيروت–لبنان،2016، ص16.

بالأنهار الدولية كما جاء في مؤتمر برشلونة 1921 " وبالتالي لم تعد قابلية النهر للملاحة عاملا هاما في دوليته إلا إذا شكلت الوظيفة الاقتصادية الأساسية لهذا النهر"[1]

إلى أن اعتمدت جمعية القانون الدولي في مؤتمر دوبروفينيك مصطلح حوض الصرف أو الحوض الهيدروغرافي الدولي ثم مفهوم المجرى المائي الدولي الذي تم تعريفه في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، في المادة الثانية من الباب الأول بمايلي: " يقصد بـ "المجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة".

إن المبادئ التي ينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلالها هي:

السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية

يؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن" لكل دولة الحق في أن تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية"

السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد

يؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن " لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير أن يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين".

2 - **مرجعيات القانون الدولي للمياه:** تتلخص هذه المرجعيات في الاتفاقيات الدولية والأعراف الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي وجهود الفقه والقضاء، نذكر منها :

اتفاقية هلسنكي لاستخدام مياه الأنهار الدولية 1966: هو أول نظام قانوني لاستعمال الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحة، نظمت طرق الانتفاع من الأنهار الدولية في حالة عدم وجود اتفاق خاص ينص على بنود مشتركة بين الدول الأطراف، تتضمن هذه الاتفاقية 37 مادة من أهمها :

1 - مبدأ حق الدول المتشاطئة في التحكم بالنهر مشروط بعدم تأثيره على حقوق الدول الأخرى.

[1]- مرجع السابق، ص16.

2 – الأعمال التوسعية بغية ضبط النهر أو زيادة إيراده هي أعمال متكاملة تخص النهر كله.

3 – الاعتراف بالحقوق المكتسبة ولا يجوز إنقاص حصص دولة متشاطئة إلا في حالة حصول شح في المنبع.

4 – وجوب إبلاغ الدول المتشاطئة الأخرى عن أي منشأة وفي حالة الاعتراض التفاوض للوصول إلى حل مقبول وإلا يحق للدولة المتضررة اللجوء إلى مجلس تحكيمي دولي أو محكمة العدل الدولية في لاهاي.

نلاحظ أن اتفاقية هلسنكي ركزت على مبادئ تضمن من خلالها الدول المشتركة في النهر الدولي أو المجرى المائي المحافظة عليه كمورد طبيعي بالإضافة إلى الاقتسام العادل لمياهه والاستفادة منها.

توصيات ماردل بلاتا [1]: وهو المؤتمر المتخصص الأول للأمم المتحدة حول المياه عقد في **الأرجنتين** بمدينة **ماردل بلاتا** في مارس 1977م، وقد صدر عن هذا المؤتمر عدة توصيات من بينها:

1 – ضرورة تعاون دول الموارد المائية المشتركة بما يُزيد من الترابط الاقتصادي والبيئي بين هذه البلدان.

2 – أن يقوم التعاون على أساس المساواة بين جميع الدول في حقوق السيادة والسلامة الإقليمية.

3 – عند استخدام وإدارة المياه المُشتركة من قبل إحدى الدول يجب أن تُراعي حقوق باقي الدول المُشارِكة في هذه المياه.

4 – حقوق الدول المُشاركة يجب أن تكون على أساس مُنصِف وعادل لتعزيز ودعم التضامن والتعاون الدولي.

والجدير بالذكر هنا أن مؤتمر ماردل بالاتا ركز على ضرورة التعاون بين دول النهر أو المجرى المائي الدولي من أجل المزيد من التنمية المستدامة لجميع دوله على أساس من الترابط الاقتصادي والتشارك فيما بينها.

اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير الملاحة 1997:

أبرمت الاتفاقية في 21ماي 1997 ، تضم 37 مادة، تمت الإشارة في بداية ديباجتها إلى الوعي التام لأطراف الاتفاقية بالأهمية الكبيرة للمجاري المائية الدولية واستخداماتها في

[1] – محمد مدحت مصطفى، الاتفاقيات الدولية وحوض نهر النيل (2) قواعد هلسنكي، 18 مارس2020، https://daaarb.com ، تاريخ الاطلاع 28ماي2021.

الأغراض غير الملاحية وأهم موادها تمثلت في المادة الخامسة من الباب الثاني التي تتضمن حق الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين فدول المجرى المائي تتشارك في استخدامه والانتفاع منه بطريقة منصفة ومعقولة مع ضرورة المحافظة عليه وحمايته والتعاون على تنميته. أما بالنسبة للانتفاع المنصف من المجرى المائي الدولي فركزت عليه المادة السادة من الاتفاقية بسردها للعوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول وهي على سبيل المثال تلك التي لها صفة طبيعية كالعوامل الجغرافية والهيروغرافية، بالإضافة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية وعدد السكان المنتفعين منه. نصت كذلك الاتفاقية على ضرورة حماية المجرى المائي وعدم التسبب في أي ضرر ذي شأن في المادة السابعة بينما المادة الثامنة دعت لضرورة الالتزام العام بالتعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي. كذلك تم النص في هذه الاتفاقية المنظمة لإدارة وتسيير المجاري المائية الدولية في الباب الثالث على ضرورة وأهمية تبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى المائي والتي يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى. كما نصت المادة 26 من الاتفاقية، والمتعلقة بالإنشاءات على العمل التشاوري في حالة تشغيل وصيانة الإنشاءات أو المرافق على المجرى المائي. تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية إسهاماً هاماً في تعزيز سيادة القانون في هذا الميدان من ميادين العلاقات الدولية الذي يزداد أهمية، وفي حماية وصون المجاري المائية الدولية في حقبة تتسم بنقص الماء بصورة متزايدة[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأمن المائي

المياه العذبة هي أهم مورد على الإطلاق بالنسبة إلى البشرية، فهي تقترن بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يضطلع بها الإنسان. والمياه هي ركيزة الحياة على سطح الأرض، ويمكن أن تكون عاملاً يعزز أو يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي، كما يمكن أن تكون مصدراً للرفاه أو البؤس، أو سبباً للتعاون أو التنازع . تُعرِّف منظمة الأمم المتحدة الأمن المائي بأنه "قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميا ت

[1]- ستيفن سي ماكفري، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، جامعة المحيط الهادئ، د.ت، د.د.ن، ص ص 3و4 .

كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش، ورفاهية الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[1]"

وقدم **محمود أبو زيد** وزير الأشغال والموارد المائية لجمهورية مصر العربية سنة 2000، مفهومه للأمن المائي بأنه: " إدارة الموارد المائية المتاحة وتدبير مصادر متجددة ومتواصلة لضمان حق الأجيال الحالية والقادمة من مياه الشرب نظيفة ومياه كافية لمجالات التنمية المتعددة من زراعة وغيرها، مع توفير المناخ البيئي السليم لضمان حماية تلك المصادر المائية" [2] وهناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على أنه:« وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها» [3]. وهناك من ينظر الى الأمن المائي بأنه "شح المياه على أنه يعادل انعدام الأمن المائي" [4] وبالمقابل تعبير **الأمن المائي** يشير الى "توفر إمدادات مياه كافية لتلبية متطلبات سكان بلد معين"[4]

من خلال استعراض التعارف المختلفة للأمن المائي نجد أنه مفهوم يتركز حول وجود موارد مائية ومياه صالحة للشرب وللاستعمال البشري بكميات كافية تساعد على القيام بعمليات التنمية الصناعية والزراعية بشكل مستمر ولذلك وجب المحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني.

الماء مورد معرض للخطر بفعل عوامل كثيرة منها الطبيعية كالتدهور البيئي والتغيرات المناخية (الاحتباس الحراري، الجفاف، الفياضات.....)، ومنها ما هو بفعل الإنسان كالتلوث وسوء الاستغلال وعدم ترشيد استهلاك المياه من طرف الأفراد والجماعات جعل هذا المصدر الأساسي للحياة مهدد بالاندثار والانعدام. فقد ورد في رسالة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة **اليونيسكو**، بمناسبة اليوم العالمي للمياه الموافق 22مارس جاء فيها: "تُؤثّر المخاطر المُتّصلة بالموارد المائية على 80% من سكان العالم، وتلوح في أفق سنة 2070 أزمة مائية جسيمة، والموقف الداعي إلى التصرف على النحو المعتاد غير مقبول. إن التصرّف في المياه شأن علمي، لكنه أيضا شأن سياسي، وهو مرتبط بالحوكمة وبالقيم المجتمعية.علم جديد يتجاوز التخصصات يفرض نفسه اليوم بإلحاح"[5].

---

[1]– الأمن المائي وضرورة إعادة التفكير في إدارة الموارد المائية في ظل تغير المناخ، معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة،جامعة حمد بن خليفة، موقع الكتروني https://www.hbku.edu.qa/ar/news/ ، تاريخ الاطلاع 2021-05-30 على الساعة 20h36

[2]- كلمة محمود أبو زيد ،أعمال المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـالأوربي، **الأمن المائي العربي**، من 21الى 23 فيفري 2000، القاهرة، ص29.

[3]- محمد صادق إسماعيل، **المياه العربية وحروب المستقبل**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2012، ص 33.

[4]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا **escwa**، **التوجه للأمن المائي في المنطقة العربية**، الأمم المتحدة 2019.

[5]- هوارد س. ويتر، التصرف في حالة ارتياب مسألة الأمن المائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو، https://ar.unesco.org/courier/2019، 22مارس2021 ، تاريخ وساعة التصفح 30-05-2021 على الساعة 20h47

المطلب الثاني: نهر النيل واتفاقيات المياه لدول حوض النيل

الفرع الأول: نهر النيل

أطلق على نهر النيل في اللغة المصرية القديمة اسم " **ايتورو عا** "[1] ترجع تسمية النيل بهذا الاسم نسبة إلى اللغة السامية Nielos وتعني فيضان الماء العذب وتدفقه، وفي اليونانية يسمى aigyptos وهي أحد أصول المصطلح الانجليزي لاسم مصر Egypt[2] .

يعد نهر النيل من أهم أنهار العالم وأكثرها حيوية فهو يمتد على مسافة تقدر بأكثر من 6670 كلم وبذلك يعتبر أطول نهر في العالم، ويمثل هذا النهر مصدر الحياة في منطقة شمال شرق إفريقيا الإستراتيجية التي تضم 11 دولة يطلق عليها مجتمعة دول حوض النيل وهي: أوغندا، إريتريا، أثيوبيا، بوراندي، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديموقراطية، رواندا، السودان، مصر وجنوب السودان على مساحة تصل إلى 3.5 كلم2.

خريطة رقم 01: حوض نهر النيل منابعه وروافده

المصدر https://www.merefa2000.com/2019/06/blog-post_70.html

[1]- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة، ص27.

[2] - محمد صادق اسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2012، ص46.

1 - جغرافية نهر النيل:

يغذي النيل رافدان رئيسيان، النيل الأبيض والنيل الأزرق ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى ويمر ببحيرة فيكتوريا بأوغندا ثاني أكبر البحيرات العذبة في العالم ويمر ببحيرة كيوجا ثم بحيرة ألبرت ثم بحر الجبل في جنوب السودان وبحر الغزال بالسودان حتى يلتقي بالنيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بأثيوبيا ويجتمع النهران بمدينة المقرن بالخرطوم في دولة السودان ويشكل الاتحاد نهر النيل الذي يرفده نهر عطبرة النابع من إثيوبيا ويسير شمالا نحو بحيرة السد عند الحدود المصرية ويستمر شمالا فينقسم إلى فرعين دمياط ورشيد يشكلان دلتا النيل ثم يصب عبرهما في البحر الأبيض المتوسط.

خريطة رقم 02:توضح منابع نهر النيل وروافده

المصدر https://www.almrsal.com/post/776917

يحصل النيل على مياهه من النيل الأزرق بنسبة 59% ونهر عطبرة 13 %ونهر السوباط 14% وبحر الجبل 14% وتتغير هذه النسب في موسم الفيضان لتصل الى 68% من النيل الأزرق و22% من نهر عطبرة و5% من السوباط وبحر الجبل وتعزى هذه المساهمة الضئيلة نسبيا للنيل الأبيض الى الفقد الناتج عن التبخر في منطقة السدود ويبلغ إجمالي إيراد النهر في المتوسط 84 مليار متر مكعب سنويا تتقاسمها دول الحوض.[1]

2 - **أهم منابع نهر النيل:** يأتي نهر النيل من منبعين رئيسيين هما المنابع الاستوائية والمنابع الإثيوبية

أ - **منابع نهر النيل من الهضبة الاستوائية:** توجد المنابع الاستوائية في هضبة البحيرات التي تضم خمس بحيرات كبيرة تعرف بالبحيرات العظمى وهي فيكتوريا وكايوجا وألبرت وإدوارد وجورج وتقع في وسط وشرق إفريقيا الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة طول العام، وتمد تلك المنابع نهر النيل ب 14 % من المياه الجارية فيه .

أ-1/ بحيرة فيكتوريا: تقع البحيرة في إطار ثلاث دول هي أوغندا وكينيا وتنزانيا تبلغ مساحتها 69000 كم2 وطولها 315كم يبلغ إيراد البحيرة من المياه 144 مليار متر مكعب ولكن ما يخرج منها لنهر النيل يقدر ب 21 مليار متر مكعب فقط، يخرج مجرى النيل من بحيرة فيكتوريا باسم نيل فيكتوريا[2].

أ-2/ بحيرة كايوجا: توجد بأوغندا مساحتها تصل الى 2750كلم^2 تحيط بها من جميع جوانبها مساحات هائلة من المستنقعات التي تشغلها نباتات البردي والتي تضعف حركة الملاحة فيها إلا خلال مواسم الأمطار الغزيرة.[3]

أ-3/ بحيرة ألبرت: يقع 58% منها في أوغندا و 42% في الزائير (الكونغو الديمقراطية) تبلغ مساحتها 5300كلم^2 وطولها 175كلم وتدخل إلى بحيرة ألبرت مياه نهر سمليكي الذي يأتي من بحيرة إدوارد بالإضافة إلى مياه النيل الرئيسي القادم من نيل فيكتوريا يأتي منها إيرادا سنويا من المياه يصل إلى 34 مليار متر مكعب إلا أن ما يخرج منها لنهر النيل يصل الى 22 مليار متر مكعب فقط.[4] الجزء من بحيرة ألبرت الموجود في اوغندا تسمى نيل ألبرت والقسم المتواجد في جنوب السودان يطلق عليه نهر الجبل.

1- خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،ط1، بيروت-لبنان،2016، ص19.

2- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2016، ص60.

3 - محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2012، ص67.

4- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة،مرجع سابق ،ص60.

أ-4/ بحيرة إدوارد: هي أصغر البحيرات العظمى الأفريقية على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وإحدى مصادر المياه لنهر النيل

ب / المنابع الإثيوبية: تمد المنابع الإثيوبية نهر النيل بحوالي **74 مليار م^3** من المياه سنويا أي حوالي 86% من مياهه وتأتي تلك المنابع أو الأنهار من الهضبة الإثيوبية من جهة الشرق وتجري نحو نهر النيل، يتكون حوض الهضبة الإثيوبية من ثلاث أحواض رئيسية هي:

ب-1/ حوض السوباط [1]: يبدأ من الهضبة الإثيوبية عند نهر البارو والذي يمد نهر النيل بكمية تقدر ب 13.3 م^3 من المياه يفقد منها حوالي 4.1 مليار م^3 نتيجة للتبخر وتراكم المياه في المستنقعات، كما يقوم نهر البيور بتغذية نهر السوباط بحوالي 2.8م^3 يفقد منها حوالي مليار متر مكعب نتيجة للتبخر ويتغذى بذلك نهر النيل بصافي قدره 11م^3 .

ب-2/ حوض عطبرة[2]: يبدأ من الأطراف الشمالية من الهضبة الأثيوبية ويتكون من التقاء مجموعة من الروافد المنتشرة وهو منحدر انحدارا شديدا وتكون سرعة مياهه كبيرة جدا ويبلغ ايراد النهار عند بلدة عطبرة 11.5 مليار م^3 من المياه بذلك يكن اجمالي ما يتحصل عليه من الهضبة الاثيوبية حوالي 71 مليار م^3 من المياه سنويا.

ب-3/ حوض النيل الأزرق[3]: ينبع المجرى الرئيسي منه من الجزء الشمالي الغربي للهضبة الاثيوبية وتأتي موارده من بحيرة تانا ومن أنهار دابوس، الدينذر، الرهد ...الخ، هو أكبر أنهار إثيوبيا وأكبر أنهار النيل حيث يزود وحده المجرى الرئيسي لنهر النيل 49 الى 54 مليار م^3 من المياه سنويا أي ما يقارب 65 % من كمية مياه النهر بأكمله، الأنهار الإثيوبية تتميز بأنها سريعة الانحدار. يبلغ طول النيل الأزرق 1653 كم من بحيرة تانا حتى الخرطوم، يكون تدفقه الأقصى في شهور جويلية أوت سبتمبر إذ تصل قوة تدفق النهر الى ذروتها في هذه الأشهر و يزود نهر النيل بـ 90% من مياهه التي تمر فيه بعد مدينة الخرطوم بينما تقل كميته في فترة انحساره في شهور مارس أفريل.

يبلغ معدل جريان النيل الأبيض السنوي قبل الوصول إلى الخرطوم 29.6 مليار م^3 في السنة، والنيل الأزرق في الخرطوم 49.7 مليار م^3 في السنة ، ونهر عطبرة 11.7 مليار م^3 في السنة. أما نهر النيل قبل أسوان أقصى جنوب مصر فيبلغ 84 مليار م^3 في السنة أو 90 مليارا إذا أضفنا إليه كمية التبخر، هذا ناتج ما تبقى بعدما تستنفد الدول المشاطئة

[1]- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص38.
[2]- المرجع سابق،ص39.
[3]- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2016، ص62.

حاجتها من المياه . ومساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، ولكن تبقى هذه النسبة متغيرة، إذ تخضع للمواسم المطرية القصوى والدنيا على مدار السنة، مع العلم بأن جريان النيل الأبيض يبقى شبه ثابت خلال الفصول الأربعة، وبذلك تصبح مساهمة النيل الأزرق 90% والنيل الأبيض 5% عند الذروة، في حين تصبح 70% للأول و30% للثاني عند الحالات الدنيا.

3 – **مشروعات تخزين مياه النيل:** أقيم على نهر النيل العديد من المشاريع تهدف الى تخزين مياه النيل فهي الوسيلة المثلى لزيادة موارده والمحافظة عليها من التبخر والضياع في المستنقعات وأهم هذه المشاريع هي :

– **قناطر الدلتا والصعيد:** تسمى أيضا القناطر الخيرية حيث تم بناؤها للتحكم في مياه النهر.

– **خزان أسوان:** هو سد مائي يقع في مدينة أسوان في جنوب مصر، بدأ إنشاء الخزان عام 1897 وتم الانتهاء منه عام 1902 والغرض منه احتجاز 1 مليار م^3 للاستخدام في موسم الجفاف وتم تعليته مرتين ليقوم بحجز المياه أثناء الفيضانات ليصل الى 05 مليار م3 حيث يتم تصريف المياه بالكميات اللازمة للري خلال فترة الجفاف ويبلغ طول الخزان 2141م وعرضه 9 أمتار يحتوي 180 بوابة وهو مبنى من حجر الجرانيت المتوافر بالمنطقة وتم استغلال المياه المندفعة إليه لعمل محطتين للكهرباء هما محطة توليد أسوان الأولى والثانية.

– **سد جبل الأولياء:** هو سد حجري على نهر النيل الأبيض بالسودان، يقع على بعد 44كم جنوب العاصمة الخرطوم ، أنشئ في عام 1937 م ، وظل تحت الإشراف الفني والإداري للحكومة المصرية التي قامت ببنائه في السودان وفق اتفاقية بقبول قيام خزان سنار حتى تحفظ حقها في مياه النيل دون أي تدخل من حكومة الحكم الثنائي أو الحكومات الوطنية بعد استقلال السودان، وظل الخزان يمثل خط إمداد ثاني للمياه في مصر، إلى أن زالت أهميته لمصر بعد قيام السد العالي وتم تسليمه إلى حكومة السودان في عام 1977م، ليُستفاد منه في رفع منسوب المياه في المناطق أمام جسم السد وخلفه حتى يمكن ري مشاريع النيل الأبيض الزراعية في كل من مناطق أبوقوتة، والفطيسة، والهشابة، وأم جر، و الدويم، بواسطة المضخات[1].

– **سد سنار:** سد حجري يقع علي النيل الأزرق علي بعد حوالي 300 كلم جنوب الخرطوم يبلغ طول السد من الضفة الشرقية إلي الضفة الغربية 3025 متر وأقصى

[1]– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح 05-06-2021 على الساعة 20h00.

ارتفاع له 40م تم افتتاحه في العام 1926،الهدف الأساسي من خزان سنار هو توفير مياه اللازمة لمشروعات الري بالمضخات بالنيل الأزرق في الأراضي الواقعة أمام الخزان وخلفه، ثم تم الاستفادة منه في توليد الكهرباء وتسريع عملية التنمية.[1]

- **سد أوين:** تم إنشاء هذا السد باتفاق تعاون بين مصر وأوغندا سنة 1953 ، على مخرج بحيرة فيكتوريا؛ لتنظيم خروج المياه من البحيرة.
- **السد العالي:** قامت مصر ببناء السد العالي على حدودها مع السودان لحل مشكلاتها المائية تم التوقيع على إنشائه سنة 1959 وتم الانتهاء منه سنة 1970 ويحتجز هذا السد في بحيرة ناصر 110 بليون متر مكعب وتكمن أهميته في كونه يتحكم في مياه النيل ويحقق الأمن المائي المصري والتوسع في مشروعات التنمية.
- **مشروع قناة جنجلي:** تبنت الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل المنبثقة عن اتفاقية الانتفاع الكامل من مياه النيل عدة مشروعات معنية باستغلال فواقد مياه نهر النيل كان أولها مشروع تقليل الفاقد من مستنقعات بحري الجبل والزراف المعروف باسم قناة جنجلي التي يبلغ طولها 360كم وتم حفر 260كم لكن توقف المشروع نتيجة نشوب الحرب الأهلية عام 1983 في السودان آنذاك.
- **سد فينشا:** هو أول سد قامت أثيوبيا ببنائه على نهر النيل عام 1973 على أحد روافد النيل الأزرق ويعرف بأثيوبيا بنهر أباي ويولد نحو 100ميغاوات من الكهرباء وقامت إثيوبيا أيضا ببناء سد تكزي على نهر تكزي ويعرف بنهر عطبرة في السودان وهو سد ضخم ارتفاعه نحو 188مترا ويولد نحو 300ميغاوات من الطاقة الكهربائية.
- **سد تانا بيليس:** يوجد بإثيوبيا ويقوم بتحويل المياه من بحيرة تانا الى نهر بيليس أنجز سنة 2010 يولد طاقة كهربائية تقدر ب460ميغاوات.

المشروعات الحديثة: عندما قامت مصر بإنشاء السد العالي قام السودان بإنشاء خزان الروصيص على النيل الأزرق وخزان خشم القربة على نهر عطبرة ثم أقام السودان سد مروى جنوبي واد حلفا أمام الشلال الرابع وشمال مدينة مروى ب 42كم.

[1]- الشركة السودانية للتوليد المائي والطاقات المتجددة المحدودة، http://shgrec.sd/index.php ، د ت، تاريخ التصفح 2021-06-05 على الساعة 20h35.

خريطة رقم 03:توضح المشاريع المائية على نهر النيل

المصدر https://orientxxi.info/magazine/article2278

4 – **دول حوض النيل:** تتكون الدول المشاركة في حوض نهر النيل من إحدى عشرة دولة وهي : مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، رواندا، الكونغو الديموقراطية، بورندي، تنزانيا، إريتريا، ويمكن أن نتعرض لهذه الدول بإيجاز على النحو التالي:

– **مصر:** تقع مصر في الشمال الشرقي لقارة أفريقيا وتعتبر دولة مصب، تحدها من الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر وخليج السويس ومن الغرب ليبيا ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها حوالي مليون كم ^{2} قُدّر عدد سكانها بـ104 ملايين نسمة، ليكون ترتيبها الثالثة عشر بين دول العالم بعدد السكان والأكثر سكانًا عربيًّا يتركز أغلبهم في وادي النيل، يرتكز الاقتصاد المصري على الزراعة التي ارتبطت بنهر النيل والصناعة والسياحة وعائدات قناة السويس[1].

– **السودان:** هي دولة عربية تقع في شمال شرق أفريقيا، تحدها مص ر من الشمال و ليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب

[1]- محمد صادق اسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل،العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012، ص57.

الغربي وجنوب السودان من الجنوب وإثيوبيا من الجنوب الشرقي و إريتريا من الشرق والبحر الأحمر من الشمال الشرقي. يبلغ عدد سكان السودان نحو 43 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 1.866.086 كم^2، كانت السودان أكبر دولة في أفريقيا والعالم العربي حسب المساحة قبل انفصال جنوب السودان سنة 2011، يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق والأبيض رافدا النيل الرئيسيين ويتوسط السودان حوض وادي النيل ، السودان من الدول ذات الموارد الطبيعية المتنوعة كالأراضي الزراعية، والثروة الحيوانية والمعدنية، والغابات والثروة السمكية والمياه العذبة، ويعتمد اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة[1].

- **جنوب السودان:** هي بلد غير ساحلي في شمال شرق أفريقيا ، نالت استقلالها من السودان في سنة 2011 عاصمتها الحالية جوبا، يحدها السودان في الشمال وإثيوبيا من الشرق، وكينيا من الجنوب الشرقي، وأوغندا إلى الجنوب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجنوب الغربي، وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى الغرب، ويشمل منطقة مستنقعات شاسعة من السد، التي شكلها النيل الأبيض والمعروف محليا باسم بحر الجبل. يعتبر البترول من أهم الصادرات حيث تتركز فيه ما نسبته 85% من احتياطي السودان السابق. وتتركز الثروة البترولية والمعادن في مناطق النوير والدينكا ومع ذلك فإن مصدر الدخل الرئيسي لأغلب السكان هو زراعة الكفاف، ويعيش أكثر من نصف سكان جنوب السودان في فقر مدقع.[2]
- **إثيوبيا:** دولة غير ساحلية تقع في القرن الافريقي، وعاصمتها أديس أبابا ، يحدها من الشرق كل من جيبوتي والصومال ومن الشمال إريتريا ومن الشمال الغربي السودان ومن الغرب جنوب السودان والجنوب الغربي كينيا . تبلغ مساحة إثيوبيا الإجمالية 1 100 000 كم^2 ويقطنها أكثر من 112 مليون نسمة متعددة العرقيات . يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الزراعة.
- **كينيا:** تقع شرقي أفريقيا، تشرف بحدودها الشرقية على المحيط الهندي، وتجاورها أوغندا من الغرب، وتنزانيا من الجنوب، وإثيوبيا وجنوب السودان من الشمال والصومال من الشمال الشرقي، تبلغ مساحتها 580.368 كم ^{2} ، اقتصاد

[1]- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح 05-06-2021 على الساعة 20h00.

[2]- نفس المرجع

كينيا يعتبر من الاقتصاديات القوية عالميا وهو اقتصاد قائم على السوق مع نظام تجارة خارجية متحرر وعدد قليل من الشركات الحكومية.

- **أوغندا:** هي بلد غير ساحلي في شرق أفريقيا تعرف أوغندا بأنها "لؤلؤة أفريقيا"، يحدها من الشرق كينيا ومن الشمال جنوب السودان ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجنوب الغربي رواندا و تنزانيا من الجنوب. يضم الجزء الجنوبي من البلاد جزءًا كبيرًا من بحيرة فيكتوريا والتي هي مشتركة أيضًا مع كينيا وتنزانيا تبلغ مساحتها 236.040 كم^2 يقطنها 45,741,007 نسمة يُساهم قطاع الزراعة بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه زهاء 75 في المائة من القوة العاملة.[1]
- **رواندا:** وتعني أرض الألف تل هي دولة في شرق أفريقيا بمنطقة البحيرات العظمى الأفريقية لشرق وسط أفريقيا، تحدها تنزانيا شرقا أوغندا شمالاً الكونغو الديموقراطية غربًا بوروندي جنوبًا، وهي تعد بالإضافة إلى بوروندي من أقاليم الكونغو الكبير. وتعد رواندا منبع نهر النيل، تبلغ مساحتها 26.338 كم 2 ويقطنها 12,952,218 نسمة، اقتصادها ضعيف وغالبية سكانها يمتهنون زراعة الكفاف، فقد شكلت الزراعة ما نسبته 29% من اقتصاد البلاد.[2]
- **جمهورية الكونغو الديموقراطية:** وعُرفت تاريخيًّا باسم زائير، هي دولة تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط أفريقيا جنوب الصحراء، يحدها من الشمال الغربي جمهورية الكونغو، ومن الشمال جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشمال الشرقي جنوب السودان، ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي، وتنزانيا (عبر بحيرة تنجانيقا)، ومن الجنوب والجنوب الشرقي زامبيا، ومن الجنوب الغربي أنغولا، ومن الغرب المحيط الأطلسي الجنوبي ومحافظة كابندا التابعة لأنغولا، تمتد الكونغو على مساحة 2,345,408 كم^2، وهي أكبر بقليل من أراضي إسبانيا وفرنسا وألمانيا والسويد والنرويج مجتمعة. الكونغو ثاني أكبر بلد في أفريقيا، بعد الجزائر . يبلغ عدد سكان جمهورية الكونغو الديموقراطية 86790567 نسمة ويعتمد اقتصادها على التعدين.[3]
- **بورندي:** هي بلد غير ساحلي في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا من شرق أفريقيا، وتحدها رواندا في الشمال، وتنزانيا من الشرق والجنوب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الغرب. تبلغ مساحتها 27,834 كم^2 يقطنها 11,844,520 نسمة، تعتبر بورندي دولة حبيسة، وبلد فقير في الموارد مع قطاع متخلف من التصنيع،

[1]- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح 05-06-2021 على الساعة 20h00.
[2]- نفس المرجع
[3]- نفس المرجع

الدعامة الأساسية للاقتصاد البوروندي هي الزراعة، وهو ما يمثل 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تنزانيا:** هي دولة في شرق وسط أفريقيا تحدها كينيا وأوغندا من الشمال ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الغرب وزامبيا وملاوي وموزمبيق إلى الجنوب. الحدود الشرقية للبلاد تقع على المحيط الهندي تبلغ مساحتها 947303 كم2 يقطنها 57.310.019 نسمة ، يعتمد اقتصاد تنزانيا النامي على الزراعة.
- **إريتريا:** تقع في القرن الإفريقي، عاصمته في أسمرة، يحدها السودان في الغرب وإثيوبيا في الجنوب وجيبوتي في الجنوب الشرقي. في الأجزاء الشمالية الشرقية والشرقية من أريتريا لديها خط ساحلي واسع على طول البحر الأحمر، تبلغ مساحة الدولة حوالي 117,600 كم^2 يقطنها 05 مليون نسمة يتميز نسيجها الاجتماعي بتعدد العرقيات يصل إلى 9 عرقيات، يشتغل 80 بالمائة من سكان اريتريا في القطاع الزراعي.
- مناخ جميع هذه الأقطار رطب ومعتدل، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار 1000–1500 ملم/السنة، ما عدا الجزء الشمالي من السودان ومصر فهو قاري، ولا تتعدى نسبة هطول الأمطار فيهما 20 ملم/السنة. ومن المعلوم أن معدل هطول الأمطار السنوية في إثيوبيا وحدها 900 مليار متر مكعب/السنة.
- يشغل حوض النيل في بعض الدول كجمهورية الكونغو الديمقراطية 0.7%، وبوروندي 0.4% أي ما يساوي نصف مساحتها الإجمالية، ورواندا 0.7% أي ما يساوي 75% من مساحتها الإجمالية، وتنزانيا 2.7%، وكينيا 1.5%، والكونغو 0.7%، وأوغندا 7.4%، وإثيوبيا 11.7%، وإريتريا 0.8%، والسودان 63.6%، ومصر 10.%
- معظم الدول المتشاطئة في الحوض ما عدا السودان ومصر تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والأنهار ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان بنسبة 77% ومصر بنسبة 97% على مياه نهر النيل[1].
- التلوث البيئي في هذا الحوض المائي الكبير جدير بالاهتمام، حيث تسبب الملوثات أضرارا طويلة الأمد للنبات والإنسان والحيوان على السواء.

[1]- من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح 05-06-2021 على الساعة 20h00.

الفرع الثاني: اتفاقيات المياه لدول حوض النيل

من أجل الانتفاع من مياه الأنهار الدولية المشتركة بشكل منصف وعادل وقانوني تم اللجوء إلى عقد العديد من الاتفاقيات لتنظيم الاستفادة من مياه الأنهار، ويدخل في هذا النطاق اتفاقيات مياه نهر النيل التي تعتبر ثروة إقليمية مشتركة لكل دول الحوض وسنتطرق إلى الاتفاقيات التي عقدت بين دول حوض النيل سواء ثنائية كانت أو جماعية.

أولا: اتفاقيات قبل 1929

تمت هذه الاتفاقيات في فترة الاستعمار البريطاني لمصر والسودان نوجزها فيما يلي:

بروتوكول 1891 تم توقيعه بين بريطانيا ممثلة لمصر وايطاليا ممثلة لإثيوبيا وينص البروتوكول في مادته الثالثة على تعهد ايطاليا عدم إقامة منشآت على نهر عطبرة تخص الري أو أي أعمال يمكن أن تؤثر على تدفق مياه نهر النيل.

اتفاقية 1902: وقعت بين إثيوبيا وبريطانيا ممثلة لمصر وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة على تعهد إثيوبيا بعدم إقامة أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السباط قد تؤدي إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة من النهر إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية والسودان.

اتفاقية 1906: وقعت بين بريطانيا والكونغو تلتزم من خلالها الكونغو بعدم إقامة أي مشاريع على أو بالقرب من نهري السمليكي والتانغو من شأنها أن تقلل من المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بموافقة الحكومة السودانية.

اتفاقية 1925: تم تبادل للرسائل بين بريطانيا وايطاليا تعترف من خلالها ايطاليا بالحقوق المائية لمصر والسودان في مياه النيل وتلتزم بعدم إقامة أي مشاريع عليه أو على روافده.

ثانيا: اتفاقية مياه النيل 1929

بتاريخ 07ماي1929 عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، تضمنت تنظيم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية واعترفت من خلالها بريطانيا بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل، كما اتفق على عدم إقامة أي مشاريع على نهر النيل أو روافده أو منابعه من شأنها أن تقلل كمية المياه إلا باتفاق مسبق مع الحكومة المصرية.

كذلك تقرر أن تكون لمصر الحق في مراقبة مجرى النيل ومنابعه ومصبه بالاتفاق مع الحكومة المحلية في السودان وقد حدد هذا الاتفاق نصيب مصر من المياه ب 48 مليار م^3 سنويا وقدرت حصة السودان ب 4 مليار م^3 سنويا[1].

رفضت تنزانيا بعد استقلالها هذه الاتفاقية لأنها ترى فيها تقييدا لحريتها وذلك بإلزامها أخذ الموافقة من مصر في حال أرادت القيام بأي مشاريع للري أو لتوليد الكهرباء على منابع نهر النيل على أراضيها وهذا لا يتفق مع كونها دولة مستقلة ذات سيادة وعبرت على ذلك بمبدأ **نيريري** الرئيس التنزاني في ذلك الوقت إذ جاء في خطابه مايلي" إن البلاد التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدات التي تمت أثناء الحقبة الاستعمارية"[2] وقد اتبعت كل من كينيا وأوغندا نفس النهج التنزاني برفضها اتفاقية مياه النيل 1929 .

إثيوبيا ترى أن هذه الاتفاقية لا تعنيها لا من قريب ولا من بعيد وأنها مجرد اتفاق تناول العلاقة التنظيمية للمسألة المائية بين دولتي المصب مصر والسودان ودول أعالي النيل الاستوائية التي كانت تحت الإدارة البريطانية والتي لم تكن إثيوبيا من بينها. في حين التزم السودان باتفاقية مياه النيل 1929 بعد استقلاله كدولة وارثة للالتزامات الإقليمية.

اتفاقية 1953 : هي مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و1953 بين الحكومتين مصر وبريطانيا ممثلة لأوغندا بخصوص إنشاء سد أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا، تعهدت فيها بريطانيا بأن إنشاء خزان أوين ومحطة توليد الكهرباء لن يؤثر على كمية المياه الجارية الى مصر ولن يسبب أي أضرار لها.

اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لسنة 1959: وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة في الثامن من نوفمبر 1959 بين مصر والسودان وجاءت مكملة لاتفاقية 1929 وتضمنت النقاط التالية:

- تم حسم الخلاف حول متوسط كمية الفيضان السنوي لنهر النيل وتم تحديده والاتفاق عليه بحوالي 84 مليون م^3 مقدرا عند السد العالي. ويتم تقسيمه بين مصر والسودان ب55.5 مليار م^3 و18.5مليار م^3 من المياه للدولتين على التوالي.[3]

---

[1]– خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،ط1، بيروت–لبنان،2016، ص61.

[2]– زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2016، ص127.

[3]–سيد عاشور أحمد، المشكلات الاقتصادية والسياسية أفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة– مصر، 2011، ص94.

– موافقة الدولتين على إقامة مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق بالإضافة إلى اقتسام البلدين للفائدة المائية من السد العالي والبالغة 22مليار م^3 بحيث يحصل السودان على 14.5مليار م^3 وتحصل مصر على 7.5مليار م^3 وتوزع الكميات الزائدة في حال وجدت مناصفة بين البلدين.

– إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل لتأمين التعاون التقني بين مصر والسودان.

اتفاقية العام 1983: تتعلق هذه الاتفاقية بإدارة حوض النيل وقد وقعتها جميع الدول في حوض النيل وتم إنشاء منظمة دول الحوض (أندوجو) وقد نصت على التزام الدول بالتنسيق والتشاور في شأن المشاريع المائية في حوض النيل وضرورة احترام المعاهدات الدولية والثنائية بشأن تقاسم مياه النهر وعدم المساس بها.

اتفاقية العام 1991 : وقعت هذه الاتفاقية بين مصر وأوغندا وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين الطرفين للعمل على تنفيذ مشروع توسيع محطة سد أوين بتاريخ 21 ماي 1991 وقد أكدت أوغندا في هذه الاتفاقية على احترامها لما جاء في اتفاقية 1953 وهو اعتراف ضمني منها باتفاقية 1929 .

اتفاق القاهرة 1993 بين مصر وأثيوبيا: اتفاق وقعه الرئيس المصري حسني مبارك والإثيوبي ميليس زيناوي والذي وضع إطارا للتعاون العام بين البلدين لتنمية موارد النيل وتعزيز مصالحهما السياسية والاقتصادية تعهد الطرفان بعدم القيام بأي نشاطات من شأنها إحداث ضرر بالطرف الآخر فيما يخص مياه النيل وضرورة التعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة.

من الملاحظ على هذه الاتفاقية أنها تمت بين دولتين كاملتي السيادة هما مصر وإثيوبيا مما يغلق الباب على ما سبق أن أثارته إثيوبيا بشأن الاتفاقات السابقة التي تمت بين مصر ودول أعالي النيل في العهد الاستعماري، كذلك يعبر هذا الاتفاق على الاعتراف الضمني من طرف إثيوبيا بحق مصر التاريخي والمكتسب في مياه النيل وذلك بعد التزامها بالامتناع عن القيام بأي نشاطات من شأنها إحداث ضرر بالطرف الآخر فيما يخص مياه النيل وضرورة التعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة[1].

مبادرة حوض النيل 1999: هي اتفاقية دولية وقعت بين دول حوض النيل في فيفري 1999 من أجل تدعيم التعاون الإقليمي بين هذه الدول وقد تم توقيعها في تنزانيا، تضم مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، اريتريا. من خلال هذه المبادرة أكدت دول الحوض على إدراكها الأهمية الاقتصادية

[1]– زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة، مرجع سابق، ص216.

والاجتماعية لنهر النيل مع رغبتهم في التعاون للاستفادة من الموارد العظيمة لنهر النيل والتي توثق علاقتها معا وفق تنمية مستدامة لكل دول الحوض مؤكدين أن الاتفاقية الإطارية حاكمة لعلاقاتها وأن مبادرة حوض النيل هي أساس التكامل والتنمية المستدامة والمتسقة وأساس للحوار حول موارد نهر النيل حماية لحقوق أجيال المستقبل نصت في بندها الأول على إنشاء مؤسسة كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.[1]

تتضمن المبادرة 13 بندا وأهم ما جاء فيها:

- البند الأول عرفت فيه حوض النيل بأنه الامتداد الجغرافي لنهر النيل
- البند الثالث تضمن المبادئ العامة للاتفاقية وهي ضرورة التعاون والتنمية المستدامة، الاستخدام وفقا للإنصاف والمعقولية، الحد من الإضرار بالدول، حق دول الحوض استخدام المياه داخل حدودها وكذلك تبادل المعلومات والبيانات بين دول الحوض واللجوء للحلول السلمية للخلافات.
- البند الرابع تضمن الانتفاع المنصف والمعقول من الموارد المائية لنهر النيل

اتفاق عنتيبي 2010: تصب اتفاقية عنتيبي في قضية مياه نهر النيل وحصصه بشكل مباشر، حيث أنها اتفاقية إطارية قامت دول المنبع في حوض النيل بالتوقيع عليها في 10 ماي 2010م في مدينة عنتيبي الأوغندية، حيث وقعت كل من كينيا وأثيوبيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا ، وذلك من أجل طلب حصة إضافية من مياه نهر النيل أبدت دولتي المصب مصر والسودان اعتراضهم على هذه الاتفاقية، وذلك لأنها ستحرمهما من الحصص التاريخية لهما من مياه نهر النيل التي تبلغ 55.5 مليار م^3 لمصر و 18.5 مليار م^3 للسودان، وترى الكونغو أن هناك مخالفة لأحد المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في مبادرة حوض النيل من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية حيث يتعلق هذا المبدأ بالتوافق في اتخاذ القرارات بين جميع الأطراف، وهو ما لم يحدث في هذه الاتفاقية التي لم يتفق فيها جميع الأطراف، بل حدث خلاف واضح وصريح حول مضمون الاتفاقية المرفوض تماما من قبل دول المصب، انضمت بوروندي إلى الدول الموقعة على الاتفاقية في الأول من مارس عام 2011م. والملاحظ على هذه الاتفاقية انه تم التوقيع عليها بشكل منفرد من بعض دول المنبع ولم تلقى توافقا كاملا من جميع الدول.

اتفاق إعلان المبادئ 2015: في خطوة مهمة وفاصلة في تاريخ العلاقات بين دول حوض النيل وخاصة في مجال إدارة مياه نهر النيل وتحديدا بعد تصاعد أزمة سد النهضة الإثيوبي،

[1]– اتفاقية مبادرة حوض النيل 1999، موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.muqatel.com ، تاريخ التصفح 08-06-2021 على الساعة 10h46.

وقعت كل من مصر والسودان وإثيوبيا في 23 مارس 2015 على إعلان مبادئ حول مشروع سد النهضة الإثيوبي في العاصمة السودانية الخرطوم، بحضور رؤساء الدول الثلاث، وتضمن الاتفاق 10 مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن السد، وأكدت مبادئ الاتفاقية على التعاون بين الأطراف الثلاثة على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، وحسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي، والتعاون فى تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها، مشيرة إلى أن الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة فى التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي، من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها، وتوفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفى التوقيت الملائم.

أظهر تعدد الاتفاقيات سواء في فترة الاستعمار أو بعد الاستقلال مدى الاختلاف والتباين في وجهات النظر بين دول حوض النيل حول تقاسم مياه النهر الدولي وحصص كل دولة من دوله، ففي الوقت الذي تصر فيه دول المصب مصر والسودان على الحقوق التاريخية المكتسبة التي تقرها اتفاقيات 1929 و1959 وغيرها نجد دول المنبع ترى في هذه الاتفاقيات غير عادلة في توزيعها لتلك الحصص وتطالب بالمساواة في الانتفاع من مياه النهر ومن جهة أخرى يدور الصراع حول شرط الإخطار المسبق عند تنفيذ أية مشروعات مائية في النظام الإقليمي المائي لنهر النيل من خلال التعاون والتخطيط وتبادل المعلومات قبل أي تنفيذ كما ورد في الاتفاقية الإطارية **مبادرة دول حوض النيل العام 1999م.** هذه الاختلافات وعدم التوافق بين دول المصب ودول المنبع في إيجاد إطار قانوني واضح وثابت ومتفق عليه، ينظم الاستفادة من مياه نهر النيل نتج عنها أزمة سد النهضة وهو المشروع الضخم الذي تقيمه إثيوبيا منفردة على أراضيها في نهر النيل والذي ترى فيه دول المصب مصر والسودان تهديدا لأمنها المائي والقومي لأنه يمس حصصها من المياه وهذا ما سنتطرق له في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثالث: سد النهضة، الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية

أولا :التعريف بسد النهضة

1 - فكرة الإنشاء: بدأت فكرة مشروع سد النهضة عندما قدم مكتب الاستصلاح الزراعي الأمريكي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية عام 1964 دراسة مسحية على امتداد النيل الأزرق تقترح 26 موقعا صالحا لإنشاء السدود من بينها سد النهضة أو سد بوردر كما أطلق عليه في الدراسة. في العام 2001 أعلنت أثيوبيا لأول مرة عن نيتها تنفيذ المشروع لكنها وضعت حجر أساسه العام 2011 بعد أن مهدت له العام 2010 بعد توقيع اتفاقية عنتيبي، وتم تحديد موقع السد على بعد 40كم تقريباً من الحدود الأثيوبية السودانية؛ وفي فيفري 2011، غيَّرت الشركة الإثيوبيّة للطاقة الكهربائيّة اسم المشروع من سَدّ بوردر ليصبح اسمه مشروع إكسProject X أمّا في الثاني من أفريل 2011، فقد غيَّر رئيس الوزراء الإثيوبيّ اسم المشروع ليصبحَ سَدّ الألفيّة العظيم بالإنجليزيّة(Grand Millenium Dam) وفي 15 أفريل 2011، حوَّل مجلس الوزراء الإثيوبيّ اسم المشروع إلى سَدِّ النهضة الإثيوبيّ العظيم

2 - مصادر التمويل: قدرت الحكومة الإثيوبية تكلفة بناء سد النهضة بحوالي 4.8 مليار دولار وقد اتجهت اثيوبيا لتوفير هذا المبلغ إلى العديد من مصادر التمويل منها مصادر داخلية وأخرى خارجية.

2-أ/ مصادر التمويل الداخلية [1]: في خطوة غير عادية، اتخذتها إثيوبيا رغبة منها في إضفاء صفة القومية على المشروع وإثبات قدرتها على الوقوف في وجه التحديات المالية، اتجهت إثيوبيا إلى التمويل الذاتي للسد عبر حشد مجموعة من المصادر الداخلية، والتي تمثلت في:

قروض البنك الإثيوبي: تمثل المصارف الإثيوبية أحد مصادر التمويل الداخلية، إذ تتولى البنوك تقديم قروض منخفضة الفائدة للحكومة بنحو 27% عن قيمة القروض التي تقدمها للأفراد والشركات.

السندات: يعد السند طريقة لزيادة رأس المال من خلال الوعد بعائد مع وقت انتظار أطول نسبيًا، وهو ما اعتمدت عليه الحكومة الإثيوبية كمصدر رئيسي لتمويل المشروع.

جمع اليانصيب ورواتب موظفي الخدمة المدنية : اعتمدت الحكومة الإثيوبية على نظام اليانصيب القائم على الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة والمرتبط بمكافآت كمنازل

[1]- سهير الشربيني، من يمول سد النهضة، صفحة الكترونية إضاءات، مقال الكتروني، https://www.ida2at.com/who-funds-the-renaissance-dam/، 11-08-2020 ، تاريخ التصفح 08-06-2021 على الساعة 18h54.

أو سيارات أو مبالغ كبيرة من المال، كمصدر تمويل مهم في رأس المال المطلوب لبناء السد.

2-ب/ مصادر التمويل الخارجية: لم تكتفِ إثيوبيا بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية، بل دعمها في تمويل وبناء وإدارة المشروع عدة مصادر خارجية أخرى، أهمها:

الصندوق الصيني والشركات الصينية: تمول الصين تكاليف بناء السد على نحو مباشر، إلا أنها قامت بجلب الشركات الصينية إلى إثيوبيا وإشراكها في معظم أعمال البناء، معتمدةً على الخبرة الصينية في قطاع الطاقة الكهرومائية . وعليه، مُنحت الشركات الصينية عقودًا تستهدف التسريع من خطى المشروع بقيمة 40.1 مليون دولار، كما تم منح شركتي «جيزوبا جروب» و«فويث هيدرو» عقودًا بقيمة 112مليون دولار.

المهاجرين الإثيوبيين تمكنت الحكومة من بيع سندات بقيمة 5.8 مليون دولار لنحو 3100 إثيوبي بالخارج، وبحلول عام 2016 تم بيع سندات للمغتربين بقيمة 38 مليون دولار أمريكي، جاء نحو 40% منها من المغتربين في الشرق الأوسط، فيما بلغت مشاركة المغتربين من أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية نحو 20% لكل منهما، بإجمالي مشاركات ثلاثة ملايين مواطن إثيوبي من الخارج.

البنك الدولي في الوقت الذي ينفي فيه البنك الدولي أي صلة له بتمويل سد النهضة، فإنه يمول خط نقل عالي الجهد بقوة 500 كيلوفولط وألفي ميجاواط، وكذلك يمول مشروع الطريق السريع الكهربائي الشرقي من إثيوبيا إلى كينيا.

شركات أجنبية: في مارس 2011، مُنحت شركة «ساليني كوستروتوري» الإيطالية-بدون مناقصة تنافسية-عقدًا بقيمة 4.8 مليار دولار من أجل إنشاء السد.

كذلك، فإن شركة الانشاءات الإيطالية "**وي بيلد**" ، **ساليني إمبريجيلو** سابقًا، يتولى تنفيذ أعمال الإنشاءات الرئيسية لسد النهضة، إضافة إلى العقد الذي مُنح لشركة **ألستوم الفرنسية** بقيمة 250مليون يورو أي ما يعادل 326 مليون دولار سنة 2013، من أجل توريد ثمانية توربينات ومولدات فرانسيس بقدرة 375 ميجاوات للمرحلة الأولى من مشروع «جراند رينيسانس» للطاقة الكهرومائية . فيما تعمل شركة «فويث هيدرو» الألمانية الشهيرة، المتخصصة في مجال التوربينات والمحركات الهيدروليكية، على توريد التوربينات اللازمة للسد بالشراكة مع شركة ألستوم الفرنسية، التي تعمل هي الأخرى في مشروعات السد بموجب عقد مشترك مع شركة «جنرال إلكتريك» الأمريكية العملاقة[1].

[1]- سهير الشربيني، من يمول سد النهضة، مرجع سابق.

3 - الموقع الجغرافي: يقع سَدّ النهضة عند نهاية نهر النيل الأزرق، وضمن حدود إثيوبيا، حيث تُعرَف تلك المنطقة ببني شنقول قماز شمال إثيوبيا، ويبعد سَدّ النهضة حوالي 14.5كم عن حدود الجمهوريّة السودانيّة على طول مسار نهر النيل الأزرق، ونحو 35كم إلى الشمال من منطقة التقاء نهر بيليس بنهر النيل الأزرق، كما يبعدُ حوالي 750كم إلى الشمال الغربيّ من أديس أبابا [1]، خط عرض 11 درجة 6 شمالا، طول 35 درجة 9 شرقا، علي ارتفاع نحو 500-600 متر فوق سطح البحر ويصل متوسّط الأمطار في منطقة السد إلى نحو 800 مم/سنة.

خريطة رقم 04:توضح موقع سد النهضة

المصدر https://defense-arab.com/vb/threads/149320/

[1]- إيمان الحياري، مواصفات سد النهضة، مقال الكتروني https://mawdoo3.com ، 16-02-2019، ت تصفح 08-06-2021 على الساعة 19h55.

صورة رقم 01: سد النهضة

المصدر: https://www.alraimedia.com/article/863369/

ثانيا: الطبيعة الجيولوجية والمواصفات الفنية لسد النهضة

1 - **الطبيعة الجيولوجية للسد:** يقع السد في منطقة تغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبري، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة، مثل الذهب والبلاتين و الحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام . وهناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وأثيوبيا بصفة خاصة، من بينها:

- صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياة من مكان إلى آخر في حالة تخزينها.
- انتشار الصخور البركانية البازلتية، خاصة في أثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضا ضعيفة هندسيّا لتحمل إقامة سدود عملاقة.
- تأثير الصخور البازلتية أيضا في نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الأثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا أيضا في تكوين مياه جوفية.
- التوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء الزمني أو المكاني.
- زيادة معدلات التبخر، التي يصل متوسطها إلى 80% من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية.

– زيادة التعرية وانجراف التربة، نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالإضافة إلي زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان.

– وجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة، ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا[1].

2 – **المواصفات الفنية لسد النهضة:** مشروع سد النهضة من المشاريع الكبيرة والضخمة وهذا ما تؤكده الأرقام والبيانات التي كشف عنها تقرير لجنة الخبراء الدولية سنة 2013 اعتمادا على الدراسات الإثيوبية.

يمتد مشروع سد النهضة على مساحة تصل إلى 1800كم^2 ، وهو سد مزدوج يتكون من جزأين منفصلين، الجزء الأول خرساني وهو السد الرئيسي يبلغ طوله 1780م وارتفاع الماء فيه 145م بينما الارتفاع الخرساني فيصل إلى 155م ويحتجز خلفه بحيرة ذات سعة تخزينية تقدر ب 14.5 مليار م^3 من المياه، أما الجزء الثاني فهو سد السرج الركامي المساعد وهو مبني من ركام الصخور ومغطى بطبقة حماية خرسانية سمكها نصف متر وهو منفصل تماما عن جسم السد الخرساني الرئيس. يبلغ ارتفاعه 55م وطوله 4800م لديه مفيض جانبي للطوارئ لصرف أي مياه تزيد عن سعة بحيرة السد الرئيس وتوجيهها نحو مجرى النيل الأصلي مباشرة باتجاه السودان، يحتجز سد السرج الركامي المساعد سعة تخزينية تقارب ب 60مليار م^3 وهو ما يعني أن سد النهضة بجزأيه الخرساني والركامي سوف يحجز خلفه نحو 74مليار متر مكعب من المياه والتي تساوي تقريبا حصتي مصر والسودان من مياه النيل سنويا.[2]

الهدف من إنشاء السد هو توليد وتصدير الطاقة الكهرومائية حسب وجهة النضر الإثيوبية فالسد يحتوي 16 وحدة كهربائية قدرة كل منها 375 ميغاواط عبارة عن 10 تيربونات على الجانب الأيسر من قناة التصريف و 6 تيربونات على الجانب الأيمن بإجمالي 6000 ميغاواط من الطاقة مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.

[1]– عباس محمد شراقي، سد النهضة(الألفية) الكبير وتأثيره على مصر، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2011، ص06.

[2]– تقرير قناة الجزيرة على اليوتوب،المسافة صفر، سد النهضة، 25–03–2018 تاريخ الإطلاع 26 فيفري2021.

صورة رقم 02: توضح الجزء المتبقي قيد الإنشاء لسد النهضة في إثيوبيا

المصدر: https://gate.ahram.org.eg/News/1551722.aspx

ثالثا: أهمية سد النهضة

ترى إثيوبيا في سد النهضة مشروعها القومي الكبير الذي سيخرجها من الظلام إلى النور وسيدر عليها أمولا ضخمة تنقضها من الفقر والمجاعة والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة التي تعيشها منذ زمن بعيد رغم توفرها على موارد وثروات طبيعية كبيرة، قامت إثيوبيا بإنشاء العديد من السدود لأهداف إنتاج الطاقة الكهرومائية لكنها لم تكن بحجم وضخامة سد النهضة من ناحية تخزينه للمياه فمشروع سد النهضة من أكبر المشاريع في إثيوبيا والتي ستستفيد منه في الكثير من الجوانب نذكر أهمها:

- توليد الطاقة الكهرومائية وتصديرها، إذ أن قدرته الإنتاجية تصل إلى 6000 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية وبذلك وبعد اكتمال إنشائه يعتبر أكبر سد منتج للطاقة الكهرومائية في إفريقيا والذي ستعم فائدته على جميع الدول الأفريقية وليست إثيوبيا لوحدها.
- هذا المشروع سيجعل إثيوبيا قوة إقليمية في الطاقة الكهرومائية.
- تتوقع إثيوبيا تحقيق عائدات سنوية من تصدير الطاقة تصل إلى 2مليار دولار.
- توفير المياه واستخدامها في الزراعة المروية

أهمية سد النهضة ليست محصورة في إثيوبيا فقط لكن هذا المشروع يلقى بظلاله المفيدة على السودان كذلك، فمن خلاله تتحكم السودان في الفيضانات التي تصيبها خاصة عند سد الروصيرص، وتوفير مياه الفيضان عند نفس المنطقة. بالإضافة إلى أن إنشاء السد

يؤدي الى تخزين معظم طمي النيل الأزرق في إثيوبيا والذي يقدر بحوالي 420مليار م^3 سنويا[1] مما يقلل من تراكم هذا الطمي في خزانات السدود السودانية التي فقدت سعة تخزينية كبيرة بسبب كمية الطمي الكبيرة المنقول في مجرى نهر النيل الأزرق. ليست الفوائد المرجوة من السد بحجم ما ستفقده السودان من مياه والتي ستمس حصتها التاريخية المكتسبة من مياه النيل والمقدرة بـ 18.5 مليار م^3 سنويا حسب اتفاقية 1959.

[1]– محمد عبد السلام، هيدروبوليتيكية سد النهضة، دراسة في الجغرافيا السياسية، د د ن، د ط، د ت، ص29.

خلاصـــــــة

ختاما لما تقدم في هذا الفصل النظري المفاهيمي للدراسة لاحظنا كيف تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من شكله التقليدي العسكري والذي ارتبط لفترة طويلة بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية إلى ظهور أبعاد أخرى للأمن وأشكال جديدة للظاهرة الأمنية جعلت من فواعل غير الدولة لها تأثير مباشر وهام على مفهوم الأمن في النظام الدولي، ومن هذه الأبعاد وجدنا للموارد الطبيعية ممثلة في المياه دور كبير في تحديد سلوك الدول نحو السلام أو الحرب، فقد ارتبط الأمن القومي والأمن الإقليمي للدول بالأمن المائي خاصة في الأقاليم التي تشترك دولها بأنهار دولية مثل منطقة دول حوض النيل التي تشهد نزاعا يتمحور حول مياه نهر النيل جراء إقامة مشاريع السدود مثل سد النهضة الإثيوبي.

الفصل الثاني: أزمة سد النهضة وانعكاساتها على مصر والسودان

الفصل الثاني: أزمة سد النهضة وانعكاساتها على مصر والسودان

المبحث الأول: جذور أزمة سد النهضة ومواقف دول المصب

المطلب الأول : جذور أزمة سد النهضة وتطوراتها

المطلب الثاني : موقف مصر والسودان من إنشاء سد النهضة

المبحث الثاني انعكاسات إنشاء سد النهضة على مصر والسودان

المطلب الأول: انعكاسات سد النهضة على مصر

المطلب الثاني: انعكاسات سد النهضة على السودان

المبحث الأول: جذور أزمة سد النهضة ومواقف دول المصب

المطلب الأول: جذور أزمة سد النهضة وتطورها

الفرع الأول : جذور الأزمة

نشرت صحيفة "أديس فورشن" الإثيوبية في فبراير 2011 خبر إنشاء "سد إكس" لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق. وفي 31 مارس 2011 تم توقيع عقد تصميم وتنفيذ السد مع شركة سالييني الإيطالية بتكلفة 4.8 مليار دولار. في 2 أبريل 2011 قام رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي"بوضع حجر أساس السد باسم سد الألفية العظيم لإنتاج 6000 ميغاواط من الطاقة.

يرجع الدارسون بداية الأزمة إلى اتفاقية عنتيبى لسنة 2010م التي تم توقيعها بين ست دول من حوض النيل هي تنزانيا–إثيوبيا–كينيا–أوغندا – رواندا وبورندي وهي دول منبع وقد رفضت دول المصب مصر والسودان التوقيع على هذه الاتفاقية لأنها تنص على إلغاء حقوقهما التاريخية والمكتسبة من مياه نهر النيل والمقدرة ب 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان، وهذا ما رفضته دولتا المصب جملة وتفصيلا وطالبت باحترام الاتفاقيات الدولية القانونية المبرمة بين دول الحوض والمعترف بها دوليا طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة 1997 . فقد أثار البند 14 من الاتفاقية والخاص بالأمن المائي حفيظة مصر لأنه لم يتضمن نصا يقضي بالحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة من مياه النيل كما أثار البند الثامن من الاتفاقية والمتعلق بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول المنبع قلق دول المصب.

منذ البداية أنشأت مصر وإثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء عام 2012 لمراجعة وتقييم المشروع وتقديم تقارير حول الدراسة الفنية للمشروع وتأثيره البيئي في نهاية ماي 2013، قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية وعلى الرغم من أن التقرير الكامل لم يتم عرضه علنياً، قالت الحكومة الإثيوبية إنه وفقا للتقرير، فإن تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية، من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ.

ولدى مصر مخاوف جدية حول مشروع السد وطلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، من أجل تهدئة المخاوف، ولكن رفضت إثيوبيا هذا الطلب ما لم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه.

الفرع الثاني: تطور أزمة سد النهضة

عند شروع إثيوبيا في بناء السد كانت دولتا المصب مصر والسودان غارقتان في توترات داخلية، فمصر كانت تحت تأثير الربيع العربي والسودان يغرق في الانقلابات العسكرية واستغلت إثيوبيا هذه الأوضاع وبدأت مشروعها القومي التنموي الأضخم في تاريخها وهو مشروع سد النهضة من جانب واحد ودون إخطار مسبق لدولتي المصب كما تنص عليه الاتفاقيات المائية لدول الحوض مرت هذه المفاوضات بمراحل كثيرة كانت تتعثر في كل مرة، وسوف نتناول هذه المراحل[1] بإيجاز على النحو التالي:

المرحلة الأولى: استمرت من العام 1995، إلى ماي 2011:

اتفقت دول حوض النيل جميعا عام 1995 على إبرام اتفاق شامل ليحكم كافة استخدامات نهر النيل (إطار قانوني ومؤسسي)، بما في ذلك أي منشآت مائية تقام على طول نهر النيل، مثل سد النهضة ، لقد استمرت تلك المفاوضات، بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وكان قد تم دعم تلك المفاوضات بتأسيس **مبادرة دول حوض النيل عام 1999** وبعدها قامت اثيوبيا وخمس دول من منابع حوض النيل بعقد اتفاقية من جانب واحد دون الاتفاق مع دول المصب عرفت باتفاقية **عنتيبي**، التي وافقت عليها كل دول حوض النيل، عدا السودان ومصر نظرا لمساسها بحصة مصر والسودان من مياه النيل التي تكفلها لها اتفاقية 1959 واتضح أنه منذ العام 2008 بدأت اثيوبيا ترتيبات بإرادتها المنفردة لإنشاء سد النهضة، ومع استمرار مشاركتها في مفاوضات اتفاقية عنتيبي.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تقديم اللجنة الدولية لتقريرها عام 2013 وأخطر ما ورد في التقرير أن أمان السد غير مكتمل، وأنه لم تجرِ له دراسات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة توقيع إعلان مبادئ سد النهضة عام 2015 ولقد كانت إثيوبيا حريصة جدا على التوقيع على الإعلان، حتى تُكسب أعمال التشييد مشروعية

المرحلة الرابعة(من مارس 2015 وحتى نوفمبر 2019): تواصل التفاوض المباشر بين الأطراف، ولقد أفلحت إثيوبيا في حصر التفاوض في مناقشة الملء الأول والتشغيل السنوي للسد، وعدم التطرق للحقوق المائية للسودان ومصر، وهي أمان السد، والأمن المائي (الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية)، ولذلك انتهت تلك المرحلة بالفشل.

[1]- أحمد المفتي، مفاوضات سد النهضة من الألف الى الياء، https://eipss-eg.org/ المعهد المصري للدراسات، 2020-07-24. تاريخ الاطلاع 08-06-2021.

المرحلة الخامسة(من نوفمبر 2019 وحتى 28 أبريل 2020): وهي مرحلة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي كمراقبين وانتهت تلك المرحلة كذلك بالفشل، لأن إثيوبيا رفضت التوقيع على المسودة التي أعدها المراقبان، والتي وقعت عليها مصر بالأحرف الأولي في 21 أبريل 2020، ورفضت إثيوبيا حضور الجولة الأخيرة بتاريخ 27 – 28 إبريل 0202، بحجة إجراء مشاورات داخلية[1].

المرحلة السادسة(من 28 أبريل 2020 إلي يونيو 2020): وهي مرحلة رفع الدول الثلاثة الأمر لمجلس الأمن الدولي، ولكن إثيوبيا طالبت بتدخل الاتحاد الأفريقي، ولذلك أحال مجلس الأمن الأمر إلى الاتحاد الأفريقي، ومراقبة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

المرحلة السابعة: وهي مرحلة القمة الأفريقية المصغرة الأولي :ولقد انعقدت برئاسة جنوب أفريقيا والدول الثلاث الأطراف وبقية مكتب الاتحاد الأفريقي، وهم كينيا والكنغو الديمقراطية، ومالي، وذلك بتاريخ 26 يونيو 2020، واستمرت لمدة 11 يوما، ولم تسفر المفاوضات على أي نتائج ايجابية ولم يستطع الاتحاد الإفريقي حل الأزمة والتوصل لاتفاق بين الأطراف.

المرحلة الثامنة: وهي مرحلة الملء الأول بإرادة منفردة من إثيوبيا، بعد أسبوعين من انعقاد القمة المصغرة الأولي رغم إلزامها ومجلس الأمن الدولي إثيوبيا بعدم بدء الملء إلا بعد إبرام اتفاق مع السودان ومصر لكنها بدأت الملء الأول بإجراء منفرد وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي اكتمال المرحلة الأولي من الملء يوم انعقاد القمة الإفريقية المصغرة الثانية بمقدار 4.9 مليار متر مكعب من المياه.

المرحلة التاسعة: وهي القمة الإفريقية المصغرة الثانية والتي انعقدت في 21 جويلية 2020 ولم يتم خلالها التوصل لحل أي نقطة من نقاط الخلاف بين الدول الثلاث.

مفاوضات كينشاسا 04-05 أفريل 2021 : كانت الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا قد استأنفت المفاوضات برعاية الكونغو-الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي- وبحضور سفير الولايات المتحدة الأمريكية على أمل كسر الجمود وتحقيق تقدم لحل الأزمة، لكن ذلك لم يحصل وفشلت المفاوضات مع إعلان إثيوبيا نيتها البدء في المرحلة الثانية من ملء خزان السد دون اتفاق مع دول الصب.

من خلال تتبع مراحل المفاوضات نلاحظ أن تعددها وتشعبها دون التوصل لاتفاق بين أطراف الأزمة وتباين المواقف حولها يؤكد أهمية المشروع لإثيوبيا وخطورته على مصر

[1]– أحمد المفتي، مفاوضات سد النهضة من الألف الى الياء، https://eipss-eg.org/ المعهد المصري للدراسات، 2020-07-24. تاريخ الاطلاع 08-06-2021.

والسودان إذ أنهما تسعيان إلى الحفاظ على أمنهما القومي والإقليمي، الأمر الذي دفع بهما إلى اللجوء لأطراف أخرى للتدخل من أجل إيجاد حل للأزمة يرضي الجميع مصر والسودان وإثيوبيا، ومن هذه السبل هو الوساطة الدولية والإقليمية.

الوساطة الدولية والإقليمية: نظرا لفشل كل محاولات التفاوض بين الدول الثلاث ووصولها الى طريق مسدود، سعت السودان الى اقتراح الوساطة الرباعية الدولية لحل الأزمة بعد فشل الدول الثلاث (مصر،السودان وإثيوبيا) في التوصل إلى حل عبر التفاوض المباشر.

وطلب السودان، من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، التدخل لحل أزمة سد النهضة، وذلك حول ملء وتشغيل السد الإثيوبي. [1] مع تأكيدها على أطراف الوساطة الدولية أن تنحصر تدخلاتهم في معالجة النقاط الخلافية بين الأطراف المتصارعة وخاصة ضرورة التوصل لاتفاق ملزم لإثيوبيا وأن مسألة الحصص المائية لمصر والسودان غير قابلة للنقاش، لكن من جهتها أعلنت الحكومة الإثيوبية عن موقفها الرافض للوساطة الرباعية وتمسكها بالوساطة الإفريقية وتصر على بدء الملء الثاني للسد حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان.

لم تجد الوساطة الدولية الرباعية طريقها لحل الأزمة في ظل رفض إثيوبيا لها وتمسكها بالدور المنوط للاتحاد الإفريقي وحده في هذا الملف لأنه شأن إفريقي يستطيع الاتحاد حله ومعالجته، ويبقى تدخل آلية الوساطة الدولية المكونة من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية مرهون بطلب جماعي بالمشاركة تتفق حوله مصر والسودان وإثيوبيا.

وجاء طلب آلية الوساطة الدولية الرباعية بشأن سد النهضة بعد أيام من تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حذّر فيها من "المساس بنيل مصر"، وحملت في طياتها أقوى لهجة تهديد لأديس أبابا منذ بداية الأزمة ، إذ قال ، إن "مياه النيل خط أحمر، ولن نسمح بالمساس بحقوقنا المائية، وأي مساس بمياه مصر سيكون له رد فعل يهدد استقرار المنطقة بالكامل [2]." كما ظهرت في الآونة الأخيرة مبادرات الوساطة الإقليمية من الإمارات والسعودية إذ عبرتا عن استعدادهما للتوسط بين أطراف الأزمة، فأعلنت الحكومة السودانية

---

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، ملف أزمة سد النهضة بين قبول ورفض وساطة رباعية لتحريك المفاوضات، https://www.aps.dz/ar/monde ، 16 مارس 2021 تاريخ الاطلاع 08-06-2021 على الساعة 19h46.

[2] – أحمد المفتي، مفاوضات سد النهضة من الألف الى الياء، https://eipss-eg.org/ المعهد المصري للدراسات، 24-07-2020. تاريخ الاطلاع 08-06-2021.

موافقتها على مبادرة من الإمارات العربية المتحدة للتوسط لحل الخلافات بين السودان وإثيوبيا ومصر حول سد النهضة الإثيوبي، كما أن التحركات الدبلوماسية السعودية تؤكدها زيارة ولي العهد السعودي لمصر.

نقاط الخلاف حول سد النهضة تتعلق بإجراءات مرحلة تشغيل وملء خزان سد النهضة، إذ بدأت إثيوبيا الملء الأول في شهر جويلية 2020، وتطالب مصر بملء خزان سد النهضة في فترة تتراوح بين 10 و21 سنة للتخفيف من الآثار السلبية لعملية الملء، وترفض تقليص كمية المياه عن 40 مليار م3 سنويا أثناء مرحلة ملء الخزان، بالإضافة إلى أن تقتصر عملية التخزين في موسم الأمطار فقط ويتوقف في أوقات الجفاف (دورة الأمطار الشحيحة). أما إثيوبيا فإنها تطالب أن تكون فترة ملء بحيرة السد خلال 3-5 سنوات، وأن يستمر تخزين السد طوال العام، وترى أن كمية المياه التي تطلبها مصر سنويا ستعرقل قدرتها على ملء السد في الوقت المحدد وإنتاج الكهرباء، فهي تنوي بتزويد مصر بـ 32 مليار م3 سنويا أثناء مرحلة ملء الخزان.

الملء الأول لسد النهضة الإثيوبي

قامت إثيوبيا بالملء الأول لسد النهضة بتاريخ 22 جويلية 2020 بكمية مياه تقدر بـ 4.9 مليارات متر مكعب، هناك بعض الدلالات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، فضلًا عن بعض الدلالات المستقبلية التي تستهدفها إثيوبيا من هذه الخطوة:

فعلى الصعيد الداخلي، يأتي هذا الإجراء في وقت مهم بالنسبة لإثيوبيا، التي تعاني مشاكل داخلية واضطرابات في أقاليم عدة؛ ففي الغرب هناك صراع الحدود بين إقليمي أوروميا وبني شنقول، وفي الشرق يشهد الإقليم الصومالي توترات مستمرة داخلية، فضلًا عن القتال الذي نشب بين الصوماليين والأورومو، وفي الشمال يدور الخلاف داخل إقليم أمهرا بين الأمهريين الذي حكموا البلاد فترة طويلة من الزمن، وبين خلفائهم في الحكم من أقلية التيجراي التي تقطن الإقليم، وترتب عليه طرد مئات من التيجريين، فضلًا عن الاضطرابات داخل إقليم التيجراي ذاته بسبب ما يوصف بإقصاء حكومي ممنهج ضدهم.[1]

إثيوبيا ترى أن السد سيحقق التنمية الشاملة لاسيما فيما يتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية التي ما زالت تمثل مشكلة كبيرة للبلاد. وطبقًا للبنك الدولي يعيش أكثر من 88٪ من السكان بدون كهرباء، وقد بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، عام 2014، 69 كيلووات ساعة/سنة، وهو بالطبع رقم متواضع جدًّا قياسًا بالمعدل العالمي البالغ 3132 كيلو واط.[2]

[1]- الحبيب بوعلي، سيناريوهات ما بعد الملء الأول ، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4748 ، 28-07-2020، تاريخ التصفح 05-05-2021.

[2]- نفس المرجع

وبغضِّ النظر عن دواعي قيام إثيوبيا بالمسارعة للملء الأولي للسد دون اتفاق، فإن ذلك يعد سابقة بالنسبة لإثيوبيا وباقي دول الحوض بصفة عامة؛ إذ ربما من المرات القلائل التي يتم بناء السد على نهر دولي دون اتفاق بين الدول المشاطئة لاسيما دول المصب.

ليس للملء الأول للسد أسباب ودلالات تخص إثيوبيا فقط ولكن للموقف والتصرف الإثيوبي دلالات خارجية، فعدم اهتمام إثيوبيا بعملية التفاوض سواء على المستوى الفني أو السياسي أو القانوني، وسواء أكان ذلك على الصعيد الإفريقي أو الدولي، مثل تهميش الجانب الأميركي وعدم اعتباره وسيطًا، عندما رفضت الحضور والتوقيع على الاتفاق برعاية أمريكية الذي وقَّعت عليه مصر لوحدها في 28 فيفري 2020، وهذا يدل على أن إثيوبيا لها موقع قوة جعلها تقدم على هذه الخطوة المهمة والتي لها دلالات كبيرة تبعث من خلالها إثيوبيا لمصر والسودان والعالم أن مشروع سد النهضة ليس كغيره من المشاريع، ورد الفعل الإثوبي ناتج عن مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة، فإثيوبيا تلعب دور الحليف الوكيل عن واشنطن في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ، ذات الموقع الجيوستراتيجي على البحر الأحمر والمحيط الهندي وباب المندب ، والتي كانت إحدى بؤر التوتر بسبب حالة عدم الاستقرار داخلها وبين دولها من ناحية، وبروز ما يسمى بالجماعات الإرهابية خاصة في الصومال التي تستهدف المصالح الأميركية من ناحية ثانية.

أما على الصعيد الإفريقي، فمعروف الثقل الإثيوبي التاريخي في إفريقيا؛ حيث كانت إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، واستضافت مقرها، ثم مقر الاتحاد الإفريقي بعد ذلك، فضلًا عن ثقلها الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا، وقيامها بالوساطة على حساب الدور المصري في الخلافات بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، كذلك الثقل المصري في الاتحاد الافريقي يصعب من عمله ودوره في قضية سد النهضة .

بالنسبة لمصر قد تكون آثار الملء الأول محدودة حسب الخبراء نظرا وجود مخزون مائي ضخم ببحيرة السد العالي، وهو ما أكده المتحدث باسم وزارة الري المصرية في أول رد فعل على خطوة الملء.

صورة رقم 03: أقمار صناعية لسد النهضة بعد الملء الأول

المصدر: https://arabic.sputniknews.com/

صورة رقم 04: أقمار صناعية لخزان سد النهضة بعد الملء الأول

المصدر: https://arabic.sputniknews.com/

دلالات الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي

اقترب تاريخ الملء الثاني لخزان سد النهضة في جويلية المقبل وهو موسم الأمطار في الهضبة الإثيوبية، الأمر الذي ترفضه مصر والسودان، قبل التوصل إلى اتفاقية ملزمة لإدارة وتشغيل السد، لكن إثيوبيا مصرة على متابعة مشروعها القومي وذلك لعدة اعتبارات منها داخلية فهناك صراع إرادات سياسة فرضته إثيوبيا في كل خطواتها في الأزمة بطرحها مسألة السيادة على مياه نهر النيل داخل أراضيها هناك نظرة أخرى لأهمية الملء لإثيوبيا، تتعلق بتأمين السد من ضربة عسكرية سودانية مصرية، ففي حال حدوث الملء الثاني اليوم يُعد ضرب السد تهديدًا بالغرق للسودان نظرًا لوجود كمية كبيرة من المياه ستسبب فيضانًا يدمر سد الروصيرص، ويغرق مدن كثيرة وقرى على ضفاف النيل في السودان، وكلما زادت كمية المياه زادت المخاطر، التي تجعل الخيار العسكري مستحيلًا. ولا ينفصل موضوع أراضي الفشقة التي تسعى السودان لتحريرها عن أزمة السد، ويرى خبراء سودانيون؛ أن إثيوبيا تضغط على السودان بالملء الثاني، لإجباره على الانسحاب من الفشقة، التي تريد ضمها إليها.

على المستوى المصري كانت التحركات دعائية عبر وسائل الاعلام والتعبئة الشعبية حيث توجهت وسائل الإعلام المصرية للحديث عن ضرورة الحسم بالقوة، والإشارة الصريحة إلى مطالبات استخدام القوة العسكرية طالما استمرت أديس أبابا على موقفها المتشبث باستمرار العمل للملء الثاني المنفرد للسد، بدون اشتراط التوصُّل إلى اتفاق نهائي على قواعد الملء والتشغيل.

أما على المستوى السوداني؛ فكانت تحركات إجرائية؛ حيث أعلن وكيل وزارة الري السودانية ضو البيت عبد الرحمن، أن مهندسي الوزارة في إدارتي الخزانات ومياه النيل، يعملون للتحسب لكل السيناريوهات المحتملة جراء الملء الأحادي لسد النهضة، وذلك للحد من الآثار السلبية المتوقعة. ويشمل ذلك تعديلات في نظم تفريغ وملء خزاني الروصيرص وجبل الأولياء. وحذر عبد الرحمن المزارعين والرعاة ومحطات مياه الشرب ومشروعات الري، وكل مستخدمي المياه والمواطنين عامة في النيل الأزرق ، بأنه من المرجح أن تنخفض كميات المياه الواردة من النيل الأزرق خلال الفترة من أفريل حتى نهاية سبتمبر.[1]

[1]– الشارع السياسي رؤية للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، سد النهضة الملء الثاني، https://politicalstreet.org ، 09-06-2021.

المطلب الثاني: موقف مصر والسودان من مشروع سد النهضة

الفرع الأول: الموقف المصري

تطور الموقف المصري من قضية سد النهضة منذ تاريخ إنشائه العام 2011 إلى يومنا هذا ففي البداية لم يكن هناك موقف مصري رسمي واضح ومحدد حول سد النهضة الإثيوبي، وكان يتم تبرير ذلك بانتظار تقرير اللجنة الثلاثية عن السد، باعتبار أن التقرير سوف يوفر لمصر المعلومات التي لم تكن متاحة لها، ومن ثم يمكنها بناء موقف محدد يستند على تقرير موقع من الأطراف الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا)، مع تداعيات الثورة في مصر والانشغال بالشأن الداخلي سعت الكثير من الأصوات المصرية من خبراء وفنيين ودارسين ومفكرين إلى التنبيه إلى خطورة السد من خلال الدراسات والبحوث التي أكدت بشكل واضح على خطورة إنشاء السد بمواصفاته الحالية بسعة تخزينية تصل إلى 74 مليار متر مكعب، بعد أن كانت السعة الأصلية للسد 14 مليار متر مكعب فقط.

ونظرا للمخاطر التي سوف تشهدها مصر بعد بناء سد النهضة الذي سوف يؤدي إلى حدوث عجز في حصة مصر المائية السنوية يقدر بحوالي 10الى 12 مليار متر مكعب وعجز سنوي مماثل في حصة السودان، وأن الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان سوف تقل بحوالي 25%، بالإضافة إلى المخاوف من احتمالات انهيار السد، حدث تحول كبير في الموقف المصري الرسمي من السد نتيجة عاملين[1] أساسيين، الأول هو قيام إثيوبيا بإجراء عملية التحويل لمجرى النيل الأزرق في 7 ماي 2013، عقب اللقاء الذى عقده آنذاك الرئيس السابق محمد مرسى مع رئيس الوزراء الإثيوبي في أديس أبابا ، وقبل صدور تقرير اللجنة الثلاثية بيومين، الأمر الذى أثار حفيظة مصر معتبرة أن إثيوبيا مصرة على التصرف دون تنسيق مع دول المصب، وأنها لا تعبأ بتقرير اللجنة أو بالتحفظات المصرية، مما أثار ضغطا شعبيا عنيفا على نظام الرئيس محمد مرسى وحكومته في ذلك الوقت، أما العامل الثاني فقد تمثل في صدور تقرير اللجنة الثلاثية بعد ذلك بعدة أيام، من أن الجانب الإثيوبي لم يقدم إلى اللجنة دراسات وافية سواء عن التصميمات الإنشائية أو الدراسات الهيدرولوجية والبيئية، أو عن آثار السد على دولتي المصب. بالإضافة إلى ما أكده التقرير من أن جميع الدراسات والوثائق المقدمة من الجانب الإثيوبي ليست على مستوى التفاصيل أو الثقة التي تحقق الحد الأدنى من معايير الدراسات العالمية المطلوبة لتنفيذ سد بمثل هذا الحجم، في هذه الأجواء أضطر رئيس الوزراء المصري السابق هشام قنديل إلى إلقاء بيان

[1] – هاني رسلان، الموقف المصري من سد النهضة، https://studies.aljazeera.net /ar/profile ، 07-11-2013، تم التصفح بتاريخ 28-05-2021.

أمام مجلس الشورى في 10 جوان 2013، كان أهم ما ورد فيه أن مصر ترفض السد لأضراره الكبيرة بها، ومن ثم فإنها سوف تتعامل مع ذلك عبر الأدوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية و"غيرها[1]."

بعدها بدأت مرحلة جديدة من مراحل تسيير الأزمة عن طريق الخطابات السياسية والحرب الإعلامية بين البلدين، غير أن مصر حاولت احتواء ذلك عبر زيارة وزير الخارجية السابق محمد كامل عمرو إلى أديس أبابا في 18 جوان 2013، سعت من خلالها مصر إلى نقل الأزمة من خانة التراشق السياسي والإعلامي إلى خانة التفاوض السياسي المباشر، مع السعي للوصول إلى تفاهم وحلول وسط وكانت نتائج تلك الزيارة الموافقة على البدء في مشاورات، حول كيفية تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية.

بعدما استطاعت إثيوبيا فرض سد النهضة كحقيقة واقعة، وجدت مصر نفسها مهددة بالفناء وأن أحد ركائز أمنها القومي مهدد بالانعدام بعد أن تسيطر إثيوبيا على المصدر الرئيسي للأمن المائي المصري وهو نهر النيل، وتنفذ استراتيجيتها الرامية إلى استكمال بناء السد منفردة، مع التحكم في تدفقات النهر، وكميات المياه المنصرفة منه باتجاه مصر والسودان، طبقا لما تراه السياسات الإثيوبية محققا لمصالحها، هذا الوضع الخطير جعل مصر تدق ناقوس الخطر وتدخل في اتصالات مع أطرف دولية وإقليمية كالولايات المتحدة والاتحاد الإفريقي والبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل حماية حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه نهر النيل وإيصال صوتها للمجتمع الدولي بالطرق الدبلوماسية والودية. ونتيجة التوجه المصري للمجتمع الدولي ورفض إثيوبيا هذا المسار قامت كل من دول المصب وإثيوبيا بعقد اتفاق إعلان المبادئ الذي اعتبره المراقبون انتصار لإثيوبيا وفشل مصري نظرا لعدم استفادة مصر والسودان من هذا الاتفاق في التوصل إلى التزام إثيوبيا بالإمضاء على عدم المساس بحصتيهما التاريخية من مياه النيل.

الفرع الثاني: موقف السودان

كانت قضية سد النهضة ليست من أولويات صناع القرار في السودان وقت حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، بينما يشهد حالياً جدلاً واسعاً في النقاش العام السوداني، وأوساط الرأي العام، وذلك في وقت تتداخل في هذا الملف فواعل إقليمية رسمية وغير رسمية تؤثر في الموقف السوداني بشأن سد النهضة.

[1] - المرجع السابق، هاني رسلان، الموقف المصري من سد النهضة، https://studies.aljazeera.net /ar/profile ، 07-11-2013، تم التصفح بتاريخ 28-05-2021.

لم يكن ملف سد النهضة في عهد الرئيس عمر البشير من أولويات السياسة السودانية ولم يتم الحديث عن تأثيرات إنشائه على السودان بل لم يطرح للنقاش سواءا من الناحية الفنية في الأوساط الأكاديمية أو في السياسية العامة للبلاد باعتباره مشروع يهدد المصالح الاستراتيجية والقومية للدولة، بل كان قد عبر على دعمه للمشروع وايجابياته على السودان وعلى إثيوبيا والقارة الإفريقية ولكن مع تغيُر النظام في أفريل 2019 وبداية تبلور أطراف جديدة للنظام السياسي السوداني ، فتحت أبواب النقاش الداخلي في ملف سد النهضة.

شهد العام 2020 تحولا في الموقف السوداني، حيث اتجه نحو تأييد الموقف المصري وعلى ضرورة وجود اتفاق ملزم مع إثيوبيا ينص على كيفية تشغيل السد وإدارته قبل عمليات ملء السد. وخرجت أصوات من داخل الخرطوم تشكك في هيكل بناء السد ومعدل أمانه الضعيف ومخاطره على السودان . وفي هذا الصدد، صرحت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي في جوان 2021 بأن الملء الثاني للسد من دون اتفاق قانوني يمثل خطرا حقيقيا على السودان. وأشارت أيضا إلى أن "**التعنت**" الإثيوبي قد يجر المنطقة إلى "**مزالق لا تحمد عقباها**[1]."

[1]– قراءات طويلة، سد النهضة.. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2021/6/20 ، تاريخ الإطلاع 20جوان 2021.

المبحث الثاني: انعكاسات إنشاء سد النهضة على مصر والسودان

تطرح عملية إنشاء السدود على الأنهار الدولية الكثير من النقاشات الفنية والسياسية بين دوله، حتى لو سارت بشكل متفق عليه، وتكون تبعاتها سلبية وخطيرة ومعقدة إذا ما تمت دون تشاور فيما بين الدول المتشاركة في النهر، مما ينعكس على العلاقات البينية لتلك الدول يمكن أن تصل إلى حد تهديد الأمن القومي والإقليمي وحتى الدولي. في هذا المبحث سنتطرق لدراسة آثار إنشاء سد النهضة على دولتي المصب مصر والسودان.

المطلب الأول: أثار إنشاء سد النهضة على مصر

مصر دولة كبيرة يبلغ تعداد سكانها 104,258.327 نسمة وتقع في منطقة صحراوية جافة، تعاني ندرة في المياه، هذه المعطيات تجعلها من أكثر الدول حاجة للمياه إذ جاء في تقرير المياه والتنمية الثامن للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA التابعة للأمم المتحدة للعام 2020 (أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية) حول واقع قطاع المياه في مصر "يتسم قطاع المياه في مصر بندرة المياه وزيادة الطلب بسبب النمو السكاني والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. ويعتمد البلد في موارده المائية اعتمادا شبه كامل على نهر النيل، وذلك بنسبةً 97%، وتتأثر مصر بشدة، بحكم موقعها عند المصب، بالتطورات التي تحدث في المنبع، وتعاني مصر أيضا من عجز مائي يصل إلى 54مليار متر مكعب من المياه سنويا ، ويقل مجموع مواردها المتجددة من المياه العذبة عن عتبة ندرة المياه العالمية البالغة 1000 متر مكعب للفرد في السنة. [1] هذه الإحصائيات مع استفادة مصر من حصة 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل فماذا سيكون وضعها في حالة نقصت حصتها المائية جراء بناء سد النهضة وسدود أخرى تتوعد إثيوبيا بالتخطيط لبنائها مستقبلا.

موقع مصر كآخر دولة من دول الحوض تصل إليها مياه النيل يعقد من وضعها ويرفع من مخاطر تأثير سد النهضة عليها وهذه الآثار تمس نصيب الفرد من المياه والمتدنى أصلا بالإضافة إلى التأثير على القطاع المائي والقطاع الزراعي كما تطال الصناعة وجميع القطاعات الأخرى بل قد يؤدي الى توقف عمليات التنمية المستدامة.

الآثار الاقتصادية: تعتبر مصر أن سد النهضة يهدد وجودها وتترتب على إنشائه آثار سلبية تمس القطاع الاقتصادي وهذه الآثار هي:

[1]– تقرير المياه والتنمية الثامن "أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية" الأمم المتحدة ، الإسكوا ESCWA اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- انخفاض حصة مصر من مياه النيل بنحو 10الى 12 مليار متر مكعب سنويا بالإضافة إلى نقص في الكهرباء المولدة من السد العالي وربما توقفها في سنوات الجفاف أو فترات ملء خزان سد النهضة.[1]

يستهلك قطاع الزراعة في مصر ما يقارب 50 مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا وتواجه مصر عجزا مائيا يقدر بنحو 20 مليار متر مكعب من المياه وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في مصر 9 ملايين و100 ألف فدان وهذه الإحصائيات مهددة بالانخفاض أكثر مما ينتج عنه :

- زيادة عدد العاطلين عن العمل من 3 ملايين و500 ألف عاطل إلى 4 ملايين و800 ألف، بنسبة زيادة قدرها 38%.
- خسارة نحو 100 مليار جنيه من الناتج المحلي الإجمالي (بلغت مساهمة قطاع الزراعة والصيد في الناتج الإجمالي نحو 498 مليار جنيه عام 2017–2018، تمثل 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي).
- نقص كبير في المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة الأسعار، واللجوء للاستيراد لسد النقص في السلع، مع ما يتبع ذلك من انخفاض قيمة الجنيه، وزيادة العجز التجاري.
- نقص كبير في مدخلات الإنتاج الخاصة بقطاع التصنيع الغذائي، مع ما يتبعه من إغلاق للمصانع، واللجوء للاستيراد. فقد 4.5 مليارات متر مكعب سوف يؤدي إلى تبوير مليون فدان، أي أن مصر سوف تفقد من 3 إلى 4 ملايين فدان من الأراضي الزراعية.
- تتراكم الأملاح في الأراضي الزراعية وتتدهور إنتاجيتها أيضا، وتزحف مياه البحر المتوسط تحت الخزان الجوفي في شمال الدلتا، ما يسبب تدهور جودتها وإنتاجيتها.

وينخفض منسوب المياه الجوفية بنحو 3 م، ما يزيد من تكلفة رفع المياه وري المحاصيل. وتخسر المزارع السمكية 75% من إنتاجها بسبب تلوث المياه في النيل والترع والمصارف، وتتوقف الملاحة النهرية.

- الموارد المائية المتناقصة ستعجز أيضا عن تلبية احتياجات المحاصيل من مياه الري فتنخفض الإنتاجية للفدان، أو يتم تبوير الأراضي جزئيا، بحيث تُزرع شتاء وتتوقف عن الزراعة صيفا. وفي هذه الحالة، يصبح تجريف الأراضي الزراعية التوسع العمراني عليها أمرا واقعا. وتفقد مصر الأرض الزراعية إلى الأبد.

[1]– خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،ط1، بيروت–لبنان،2016، ص48.

- تأثر القطاع الصناعي الذي يعتمد بشكل كبير على استهلاك المياه مثل قطاعات الأسمدة والحديد وغيرها من الصناعات.[1]

آثار اجتماعية: يقول سامح شكري، وزير خارجية مصر، في خطابه إلى مجلس الأمن، إن انخفاض حصة مصر من مياه نهر النيل بمقدار مليار م^3 فقط سيؤدي إلى فقدان 300 ألف فدان من أخصب أنواع الأراضي الزراعية في العالم، وفقدان 200 ألف أسرة لمصدر رزقها، وكذا فقدان وخسارة قدرها 430 مليون دولار في الإنتاج الزراعي، وزيادة كلفة الاستيراد إلى 19 مليار دولار، وهو ما لا تطيقه موازنة الدولة الغارقة في الديون الخارجية والداخلية.[2]

- فقد 1.3 مليون فرصة عمل من إجمالي 6 ملايين و500 ألف مشتغل في قطاع الزراعة والصيد (يمثل العاملون في قطاع الزراعة والصيد 25% من عدد المشتغلين في مصر البالغ 26 مليونا نتيجة بوار 1.8 مليون فدان من الأراضي الزراعية.
- تعاني مصر منذ ما قبل أزمة سد النهضة، ندرة شديدة في المياه وعجزا مقداره 45 مليار متر مكعب. ويتم تعويض هذا العجز، البالغ 45 مليار متر مكعب، بإعادة تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي، وإعادة استخدامها في الزراعة عدة مرات، وهو من أعلى معدلات تدوير المياه في العالم

نظرا لعدم امتلاكها معلومات حول الكمية التي ستقوم إثيوبيا بتخزينها من المياه قامت مصر باتخاذ إجراءات احترازية من أجل مواجهة نقص المياه الناتج عن الملء الثاني ومن هذه الإجراءات خفض وتقليل المساحات المخصصة لزراعة الأرز مما يعني تراجعا في الإنتاج.

المطلب الثاني: أثار إنشاء سد النهضة على السودان

قال رئيس الحكومة الانتقالية بالسودان عبدالله حمدوك، إن سد النهضة، تنطوي عليه فوائد عديدة للسودان ومصر وأثيوبيا، "لكنه يحمل مخاطر حقيقية تهدد الأمن القومي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأنه" [3] فماهي ايجابيات سد النهضة على السودان وما هي المخاطر التي تهددها.

ايجابيات سد النهضة على السودان: السودان كدولة مجرى والأقرب لإثيوبيا ليست كمصر في تأثرها بإنشاء سد النهضة، فهناك جانب من الخبراء والدارسين يفضل الحديث عن

---

[1]- حقائق اقتصادية عن كارثة سد النهضة، https://mubasher.aljazeera.net/news ،30-10-2019 ، تاريخ الاطلاع 14-06-2021.63

[2]– ريم الششتاوي، ما هي تداعيات سد النهضة على القطاع الزراعي في مصر؟ https://www.alarabiya.net نشر في11 فيفري2021، تاريخ الاطلاع 13 جوان2021.

[3]– نازك شمام، سد النهضة وأثره الاقتصادي على السودان، ميزان الربح والخسارة، https://www.aa.com.tr/ar بتاريخ 15-05-2021 تم الاطلاع بتاريخ 14-06-2021.

الجوانب الإيجابية والفوائد المحتملة من سد النهضة ومن هذه الإيجابيات بعد تشغيل السد تتمثل في :

- وقف الفيضانات المدمّرة من مياه النيل الأزرق.
- تعدّد الدورات الزراعية (من دورةٍ واحدةٍ إلى دورتين، أو حتى ثلاث دورات في العام)،
- انتظام وزيادة توليد الكهرباء من سدودنا، التغذية المتواصلة للمياه الجوفية المرتبطة بالنيل الأزرق (ونهر النيل نفسه).
- انتظام الملاحة على النيل الأزرق ونهر النيل طوال العام،
- حبس الجزء الأكبر من الطمي الوارد من الهضبة الإثيوبية وراء سد النهضة،
- إمكانية شراء الكهرباء الإثيوبية والتي تقلُّ تكلفة توليدها كثيراً عن تكلفة التوليد في السودان، بدلاً من مواصلة سياسة بناء السدود المُكلّفة مالياً واجتماعياً وبيئياً للسودان وشعبه والتي يرفضها بشدة سكان المناطق المتضرّرة من تلك السدود.[1]

مخاطر سد النهضة على السودان:

تحتاج إثيوبيا للملء الثاني لخزان سد النهضة ما قيمته 13.5 مليار متر مكعب من المياه وهذه الكمية يحذر الخبراء من أن بنية السد غير قادرة على تحمل هذه الكمية وبالتالي سوف تحدث انهيارات في أجزاء كبيرة من السد غير المكتمل إلى الآن.

يواجه السد مخاطر الانهيار بنسبة 50 بالمائة بسبب أن المنطقة غير مناسبة للسدود نظرا لوجود فوالق أرضية ضخمة وبها مناطق جبلية وانحدارات وصخور متشققة قابلة للتفتت بالإضافة إلى نظام مطري شبيه بالفيضانات والسيول، كذلك معامل الأمان المنخفض للسد الذي أثار قلق الو م أ والبنك الدولي ولجنة الخبراء الدولية أثناء معاينة السد في 2011 وفي حالة انهيار السد سينتج عنه موجة ضخمة من المياه بعرض 150كلم وارتفاع 25 متر تغرق السودان بالكامل، ويشير الخبراء الى أن مواصلة إثيوبيا ملء خزان سد النهضة من طرف واحد ودون اتفاق أو تنسيق مع جارتها المباشرة السودان سيؤثر مباشرة على مستوى نهر النيل مما يعني نقص في خزانات مياه الشرب وهذا يهدد الأمن المائي السوداني ويعرض الفرد السوداني للعطش والجوع والمجاعة والفقر مما يمس بالأمن القومي للسودان.

تهديد السدود السودانية بالانهيار إذا ما قامت إثيوبيا بفتح البوابات المائية لسد النهضة من أجل تفريغه في فترات ومواسم الفيضانات، فكميات المياه الإضافيه على سد

[1]- سلمان محمد أحمد سلمان، فوائدُ سدِّ النهضة على السودان كما أكّدَها خبراءُ المياه الدوليون، https://tasetinews.com/news، 03-11-2019، تاريخ الاطلاع 16-06-2021.

النهضة ستتوجه مباشرة نحو السودان الذي لن تتحمل سدوده كميات المياه القادمة مما يهددها بالانهيار وإغراق الكثير من القرى والمدن السودانية على ضفاف النيل.

قال الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية والري بجامعة القاهرة والخبير الدولي في المياه وغيره من الخبراء أن هذا السد لن يطول عمره حيث يتراوح عمره الافتراضي ما بين 25 و50 سنة نتيجة الإطماء الشديد يصل الى 420 ألف متر مكعب ومايتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا ومن ثم تزيد فرص السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق. [1] وتؤكد الدراسات التي أجريت على أمن السدود أن هناك 340 سدا في العالم حدث انهيار 300 سد منها وكانت النسبة الكبيرة منها سدود ضخمة ونظرا لأن سد النهضة سد خرساني فهو أكثر عرضة للانهيار ولا توجد فرصة لصيانته.[2]

[1]– أحمد علي سلمان، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي"قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة"، رابطة الجامعات الإسلامية، دط، دت، ص14.

[2]– حزب التحرير ولاية السودان، سد النهضة ونذر حرب المياه" تفريط الحكام وواجب الأمة "، سبتمبر 2017، دط، ص30.

خلاصـــــة

من خلال هذا الفصل قمنا بإلقاء الضوء على آثار بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان والانعكاسات الخطيرة على الأمن المائي والغذائي بالإضافة إلى مخاطر انهياره نتيجة كمية المياه التي تعتزم إثيوبيا حجزها في بحيرة السد والمقدرة ب 74 مليار متر مكعب وهي كمية كفيلة بإغراق السودان وصولا إلى مصر، كل هذه المخاطر لا توليها إثيوبيا أي أهمية بل وتفندها معبرة عن الفوائد الجمة لسد النهضة على إثيوبيا والسودان وكل إفريقيا

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من أزمة سد النهضة وسيناريوهات الأزمة

الفصل الثالث : المواقف الإقليمية والدولية من أزمة سد النهضة وسيناريوهات الأزمة

المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة

المطلب الأول: موقف المنظمات الدولية والإقليمية

المطلب الثالث: موقف القوى الكبرى

المطلب الثالث: موقف الدول الإقليمية المجاورة لحوض النيل

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبلية لأزمة سد النهضة

المطلب الأول: سيناريو التسوية عبر المفاوضات

المطلب الثاني: السيناريو العسكري

المطلب الثالث: سيناريو التحكيم الدولي

المبحث الأول: موقف المنظمات الدولية والإقليمية والقوى الكبرى من أزمة سد النهضة

المطلب الأول: موقف المنظمات الدولية والإقليمية

الفرع الأول: موقف المنظمات الدولية

أولا :موقف الأمم المتحدة : تقدمت مصر بطلب لمجلس الأمن الدولي للتدخل من أجل حل قضية سد النهضة طبقا للمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين بعد توقف المفاوضات بين الدول الثلاث مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة ثانية، و ردا على الطلب المصري تدخل مجلس الأمن الدولي على خط أزمة سد النهضة، حيث قدمت الطلب نيابة عن مصر السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة كيلي كرافت. وأوضحت السفيرة الأمريكية أن "هذه المشكلة معروضة على المجلس، لأن الوقت قصير ونافذة التوصل إلى اتفاق قد تُغلق بسرعة"، مطالبة الدول الثلاث بالامتناع عن اتخاذ "أي إجراءات من شأنها تقويض حسن النية الضروري للتوصل إلى اتفاق[1]."

أكد أعضاء في مجلس الأمن خلال جلسة عقدت في 29 جوان 2020 دعمهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة الناجمة عن المشروع الكهرومائي الضخم الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، ويثير توترات حادة بينها وبين مصر والسودان.

وخلال هذه الجلسة، قالت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو إنه: "يمكن التغلب على الاختلافات والتوصل إلى اتفاق إذا برهنت كل الأطراف عن الإرادة السياسية اللازمة لتقديم تنازلات وفقا لروح التعاون التي تم التأكيد عليها في إعلان المبادئ لعام 2015[2]."

وأبدت مصر والسودان في خطابهما إلى الأمم المتحدة رفضهما للخطوات الإثيوبية الأحادية مؤكدتين أن عدم إبرام اتفاق ملزم أمر يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويهدد بزيادة التوتر في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وأنه على المجتمع الدولي التأثير على إثيوبيا لحملها على المشاركة بحسن نية في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق.

1- فرانس 24، جهود الاتحاد الإفريقي لحل أزمة سد النهضة تحظى بدعم في الأمم المتحدة، https://www.france24.com نشرت في30/06/2020 - 07:24 تاريخ الإطلاع 10-06-2021 على الساعة 18h41.

2- نفس المرجع

أكدت مصر للأمم المتحدة أن سد النهضة الإثيوبي يهدد رفاهية ووجود الملايين من المصريين والسودانيين، مشيرة إلى عدم السماح بأي تهديد لأمنها المائي، بينما إثيوبيا عبرت عن موقفها أمام الأمم المتحدة رفضها لإحالة ملف أزمة سد النهضة إلى مجلس الأمن الدولي، مشيرة إلى أنها تبحث عن استعمال مواردها بطريقة معقولة بعد حرمانها من ذلك . وأن الاتحاد الأفريقي يبذل جهودا كبيرة في تلك القضية، قائلا: "الاتحاد الأفريقي لديه الإرادة والخبرة سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة[1]"

ودعت إثيوبيا مجلس الأمن إلى ترك القضية تأخذ مسارها في الاتحاد الأفريقي ، وقال مندوبها في مجلس الأمن: "لا نعتقد أن قضية سد النهضة لها مكان شرعي في مجلس الأمن اليوم. رفع قضية سد النهضة إلى مجلس الأمن تم على نحو غير منصف ." وأشار إلى أن إثيوبيا لن تتسبب بإلحاق الضرر بمصر أو السودان، مضيفة "لدينا واجب وطني بحماية شعبنا وتحقيق الرفاهية له [2]." وشددت إثيوبيا على أن أي نزاع في المستقبل بشأن الحقوق المائية بين الدول الثلاث يجب أن يحال إلى رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا.

عبرت السودان عن موقفها إزاء قضية سد النهضة أمام الأمم المتحدة ورفضها لأي إجراء أحادي بشأن ملء خزان سد النهضة الإثيوبي، لحين الوصول لاتفاق بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا وأن نهر النيل ملك للدول المشاركة فيه، وعلى إثيوبيا أن تتعاون وتتفاوض لحل مشكلة سد النهضة.

و ذكر المندوب الإثيوبي أن " العودة إلى التفاوض يمكن الدول الثلاث من تبني رؤية والتوصل إلى حل"، مضيفا " التوصل إلى اتفاق قبل ملء سد النهضة ضروري جدا كي نتجنب الإضرار بالملايين من الناس". وشدد على أن الجانب المصري والسوداني يتعرضان للضرر في حال التعامل الأحادي لذا يجب الوصول إلى تفاوض شامل، مشيرا إلى أنه منذ عام 2011 استمرت السودان في التفاوض والالتزام الدائم باتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية للاستفادة من المياه الدولية . وقال: "موقفهم بشأن سد النهضة يستند على مبدأ عدم الإضرار بالآخرين، مشيرا إلى أن الدعم الأفريقي يمكن أن يفضي لاتفاق نهائي بشأن سد النهضة." وشدد المندوب السوداني على مطلب بلاده بدعوة رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا بحل القضايا الخلافية العالقة ودعوة الأطراف الموافقة على مشروع قرار السودان كقاعد ة

[1]- موقع القبس الإلكتروني، أزمة سد النهضة– مجلس الأمن يعول على الاتحاد الإفريقي– https://alqabas.com/articl ، 30جوان2020 ، تاريخ الاطلاع لتويخ الإطلاع 10–06–2021 على الساعة 18h41.

[2]- نفس المرجع ، موقع القبس الإلكتروني، أزمة سد النهضة– مجلس الأمن يعول على الاتحاد الإفريقي– https://alqabas.com/articl .

للوصول لاتفاق كامل والتوقف عن أي تحرك يقوض جهود الاتحاد الأفريقي بشأن سد النهضة[1]

الفرع الثاني: موقف المنظمات الإقليمية

أولا: موقف الاتحاد الإفريقي

مشاكل إفريقيا تحلها إفريقيا، هذا ما أكده القادة الأفارقة في الاتحاد الإفريقي ومن هذا المبدأ وجد الإتحاد الإفريقي نفسه في مواجهة أزمة معقدة بين دول لها وزنها الهام في القارة الإفريقية، مما يلزمه لعب دور فعال للخروج من هذه الأزمة دون إلحاق الضرر بأي طرف. تعتبر اليوم أزمة سد النهضة المشروع القومي الإثيوبي الضخم من أهم القضايا التي تواجه الاتحاد الإفريقي والتي لها آثارا على الأمن الدولي والإقليمي في حوض النيل وعلى إفريقيا ككل، خاصة في ظل سعي إثيوبيا للتصرف منفردة بعيدا عن موقف ورأي دولتي المصب مصر والسودان وطرفا النزاع المتضرر ودون الإصغاء إلى الأصوات الإقليمية والدولية الأمر الذي سيكون له أثارا عابرة لإثيوبيا خاصة على إفريقيا وتحديداً على كيان الاتحاد الأفريقي الهش. الصراع على سد النهضة يدور بين قوى إقليمية كبيرة لها وزنها في الاتحاد الإفريقي، فمصر مكون أساسي في العمل الأفريقي منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك والإمبراطور هيلا سلاسي الإثيوبي، الذي كانت أديس أبابا عاصمة بلاده إثيوبيا مقراً لمنظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي، الذي يهدف بالأساس إلى دعم كفاح شعوب أفريقيا من أجل الوصول الى تنمية مستدامة والقضاء على الفقر والأمراض والحروب التي أنهكت الدول الإفريقية. من مبدأ أن الدول الإفريقية قادرة على حل مشاكلها بنفسها سعت الدول التي ترأست الاتحاد الإفريقي في دوراته السابقة والحالية كدولة جنوب أفريقيا والكونغو الديموقراطية التي تتولى الآن رئاسة الاتحاد الأفريقي إلى التوسط لإيجاد حلول للأزمة عبر الدفع بعملية التفاوض إلى الأمام من أجل حل أزمة سد النهضة.

أفريقيا تتكون من كتل خمس[2]، الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط، ولكل كتله تكوينها الخاص والمتقارب، ولا تخلو هذه الكتل من حساسيات في ما بينها، لا شك أن مجموعة شمال أفريقيا وهي الدول العربية تتعاطف مع مصر و دول غرب أفريقيا خصوصاً الإسلامية منها، موقفها أقرب إلى مصر، ومن جهتها تجد أثيوبيا موقفها أقوى بمساندة الكثير من الدول

[1]– موقع القبس الإلكتروني، أزمة سد النهضة– مجلس الأمن يعول على الاتحاد الإفريقي– https://alqabas.com/articl ، 30جوان2020 ، تاريخ الاطلاع تويخ الإطلاع 10–06–2021 على الساعة 18h41.

[2]– عبد الرحمن شلقم، جريدة الشرق الأوسط –جريدة العرب الدولية–، "سد النهضة" ثقل على كاهل الاتحاد الأفريقي، https://aawsat.com/home/article ، 21–11–2020، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

الإفريقية لقضيتها من أجل النهوض بشعبها من ويلات الحروب والفقر والمجاعة والظلام، مع ما تمتلكه كل أطراف الصراع من وزن داخل منظمة الاتحاد الإفريقي خاصة مصر فإن ثقل الاختلاف بينها وبين وإثيوبيا سيكون له تأثير كبير على فاعلية الاتحاد الإفريقي.

موضوع سد النهضة بالنسبة للقارة الأفريقية ليس مجرد خلاف تقني بين دولتين أفريقيتين مهمتين، بل هو قضية قد تتحول إلى زلزال يضرب صلب الاتحاد الهش. القارة الأفريقية تعاني من مشاكل جمَّة الفقر والإرهاب والخلافات بين عدد من دولها، ولا تحتاج إلى مزيد من المشاكل التي تضرب محاولات العمل الجماعي . قال تابو إمبيكي [1]، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الأسبق، أن أفريقيا لها ركائز خمس، هي مصر والجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، وإذا لم تكن لهذه الركائز الخمس مواقف موحدة في القضايا الأساسية التي تهم القارة، فلن يكون هناك عمل أفريقي جاد وموحد يحقق مصالح القارة. استمرار قضية سد النهضة إلى ما لا نهاية كما تريد وتعمل إثيوبيا، سيكون الاتحاد الأفريقي أول من يدفع الثمن في وقت تتجه فيه دول عديدة نحو أفريقيا، خصوصاً في مجال الاستثمار وتوسيع وجودها العسكري والسياسي.

ثانيا: موقف الاتحاد الأوربي

جاء موقف الاتحاد الأوروبي مؤيد ا للتنمية في القارة الإفريقية ودعم المشاريع والاستثمارات من أجل دفع عجلة الاقتصاد مما يسمح للفرد الإفريقي بالحصول على مكانة أفضل للعيش الكريم وهذا الأمر سينعكس بالإيجاب على الحد من الهجرة الإفريقية نحو أوروبا، وفي موقف من أزمة سد النهضة عبر الاتحاد الأوروبي عن دعمه وتأييده للحل الدبلوماسي والدفع بالمفاوضات إلى الطريق الصحيح من أجل الوصول إلى اتفاق ملزم لجميع الأطراف، وجاء موقف الاتحاد الأوروبي في تصريح المفوض الأعلى للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، في بيان إن أكثر من 250 ألف شخص يقيمون في حوض النيل الأزرق قد يستفيدون من اتفاق محتمل يعتمد على توافق بشأن ملء سد النهضة.

وأوضح بوريل أنه "بات بإمكان مصر والسودان وإثيوبيا بلوغ اتفاق بشأن ملء السد، والآن هو وقت للتصرف وليس لزيادة التوترات [2]" ، وأعرب المفوض عن الدعم الأوروبي الكامل

---

[1]- عبد الرحمن شلقم، جريدة الشرق الأوسط –جريدة العرب الدولية–، "سد النهضة" ثقل على كاهل الاتحاد الأفريقي، https://aawsat.com/home/article ، 21-11-2020، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

[2]- سكاي نيوز عربية، الاتحاد الأوروبي يدخل على خط أزمة "سد النهضة"، https://www.skynewsarabia.com، 24 أكتوبر 2020، تاريخ الاطلاع 08-06-2021.

لجهود جمهورية جنوب أفريقيا التي تترأس حاليا الاتحاد الأفريقي لدفع الأطراف إلى حل تفاوضي.

ثالثا: موقف جامعة الدول العربية

إثيوبيا تعتزم استكمال الملء الثاني لخزان سد النهضة بما يقارب 13مليار متر مكعب من مياه نهر النيل في شهر جويلية 2021 ، رغم أن الخبراء يشككون في قدرتها على تحقيق هذا الهدف خاصة أن استكمال أشغال البناء مازالت متواصلة إلى اليوم دون الحد المطلوب الذي يحتمله خزان السد من المياه، ومع إصرار إثيوبيا على الملء الثاني دون تنسيق مع مصر والسودان تتضافر الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل ودي تفاوضي للأزمة، وفي هذا السياق سعت مصر والسودان إلى طرق كل الأبواب الدولية والإقليمية التي يمكنها التدخل لحل الصراع فبعد طلب مصر تدخل مجلس الأمن الدولي وطلب السودان تدخل الوساطة الرباعية جاء دور جامعة الدول العربية، إذ أن مصر والسودان توجهتا إلى جامعة الدول العربية من أجل بحث قضية سد النهضة و التدخل لحلحلة الأزمة، وبالفعل قامت جامعة الدول العربية بعقد اجتماع طارئ في غير دورتها العادية على مستوى وزراء الخارجية يوم الثلاثاء 15جوان 2021 في العاصمة القطرية الدوحة، أصدرت بعده بيان ها وموقفها حول الأزمة. وقال وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال مؤتمر صحفي إن الجامعة العربية قد تتخذ "إجراءات تدريجية" لدعم موقف مصر والسودان في خلافهما مع إثيوبيا بشأن السد. كما دعا وزير الخارجية المصري، سامح شكري، الدول العربية إلى دعم المسعى المصري السوداني إزاء قضية سد النهضة، مشددا على أن صبر بلاده تعرض لاختبارات عدة، وتصرفت مصر "من منطلق إدراكها لتبعات تصعيد التوتر على أمن واستقرار المنطقة".[1]

رفضت إثيوبيا الموقف الصادر عن جامعة الدول العربية، ووصفته بغير العادل، وأكدت رفضها تدويل وتسييس الأزمة، داعية مصر والسودان للعودة إلى التفاوض بدلا من تدويل الملف في المحافل الإقليمية والدولية . وقال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية دينا مفتي إن بلاده ترفض تدخل الجامعة وأي تدخل آخر بملف السد، معتبرا أن موقف دول الجامعة لا يخدم حل الأزمة بل يزيد من تعقيدها . وأضاف أنها ليست المرة الأولى التي تنحاز فيها الجامعة العربية إلى جانب مصر، وأن السبيل الوحيد لحل أزمة السد هو الحوار المباشر بين

[1]– بي بي سي نيوز، سد النهضة: الجامعة العربية قد تتخذ "إجراءات تدريجية" لدعم موقف مصر والسودان في خلافهما مع إثيوبيا، https://www.bbc.com/arabic/middleeast ، 15 جوان 2021، تاريخ الاطلاع 15 جوان 2021

الدول الثلاث[1]. وتتمسك إثيوبيا بوساطة الاتحاد الأفريقي، وسبق لها أن رفضت دعوات من مصر والسودان لإشراك وسطاء من خارج الاتحاد، بعد فشل جولات عديدة من المفاوضات في إحداث أي اختراق بسبب ما تسميه القاهرة والخرطوم التعنت الإثيوبي، ورفض أديس أبابا أي اتفاق قانوني ملزم حول قواعد ملء وتشغيل السد.

المطلب الثاني: موقف القوى الكبرى من أزمة سد النهضة

ألقت أزمة سد النهضة بضلالها على الساحة الإقليمية والدولية، فالصراع يدور بين دول لها وزنها الإقليمي في حوض النيل، المنطقة الإستراتيجية من شمال إفريقيا، التي تتنافس الدول الكبرى على الاستفادة منها والدفاع على مصالحها الكثيرة فيها من استثمارات ضخمة، وكذلك نتيجة أثارها الخطيرة على الأمن القومي لدول المصب مصر والسودان.

أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية

سد النهضة كفكرة منذ البداية جائت في إطار الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا، فبعد دعم الاتحاد السوفياتي بناء السد العالي في مصر جاء الرد الأمريكي بدراسة لمكتب الاستصلاح الزراعي الذي يشير إلى إمكانية بناء مجموعة من السدود على نهر النيل الأزرق بالهضبة الإثيوبية في العام 1960، وبعد كل هذه السنوات أصبح المشروع حقيقة على أرض الواقع وهو اليوم يشكل أزمة دولية بين القوى الإقليمية في منطقة حوض النيل، ويهدد الأمن القومي لدول المصب وفي هذا الوضع المتأزم بين الأطراف المتنازعة مصر والسودان من جهة وإثيوبيا التي تعتبر حليف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة ثانية والتي تلقى كل الدعم المادي والسياسي والعسكري منها، بعد سنوات من المفاوضات في الملف، ومن تاريخ 29 أكتوبر 2019، بدأت الوساطة الأمريكية في مفاوضات سد النهضة.

باقتراح من مصر استضافت واشنطن اجتماعا مصريا سودانيا إثيوبيا بشأن سد النهضة في 6 نوفمبر 2019 يضم وزراء خارجية الدول الثلاث . عقد الاجتماع الأول في 15 و16 نوفمبر 2019 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا الاجتماع الأول من الاجتماعات الأربعة المقرر عقدها على مستوى وزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي [2]، ناقش مراحل تخزين سد النهضة، وفقًا

[1] – مركز الجزيرة للدراسات، رفضت تسييس الملف وتدويل الأزمة.. إثيوبيا تندد بموقف الجامعة العربية وتتمسك بالتعبئة الثانية لسد النهضة، https://www.aljazeera.net/news/، 16/6/2021، تاريخ الاطلاع 16-06-2021.

[2]- محمد عبد الكريم ، مركز الانذار المبكر ، مراحل تطور مفاوضات سد النهضة، https://ewc-center.com/2020/09/06، تم الإطلاع بتاريخ 05-06-2021.

لهيدروليجيا النيل الأزرق، بحيث تراعي الجفاف، الذي يشهده الحوض خلال الفيضان السنوي. وفي 02 ديسمبر 2019 الاجتماع الثاني للمفاوضات، وانطلق على مستوى وزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي، لاستكمال المباحثات بشأن قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة . وفي 22 ديسمبر 2019 عُقد الاجتماع الثالث لمفاوضات سد النهضة في الخرطوم، لوزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث (مصر، السودان، إثيوبيا) وبمشاركة ممثلي وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي، لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة.

في 13 يناير بدأت جولة مفاوضات جديدة بين الدول الثلاث "مصر والسودان وإثيوبيا"، في العاصمة الأمريكية واشنطن، ودعت الولايات المتحدة مصر وإثيوبيا والسودان؛ لبحث ما جرى التوصل إليه في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ووزراء الخارجية والري بالدول الثلاثة[1]، وبعد انتهاء الجولة، قال سامح شكري وزير الخارجية، إنّ مفاوضات سد النهضة وصلت إلى نقطة الحسم، وبعدها اتجّه، وزير الخارجية سامح شكري، إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وإثيوبيا، حول سد النهضة، الذي تستضيفه الإدارة الأمريكية، بحضور البنك الدولي في فيفري 2020، لكن ما حدث أنّ إثيوبيا والسودان قاطعت الجولة وحضرت مصر بمفردها، وهو أمر وضع الولايات المتحدة في حرج بالغ.

بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا من أجل الوصول إلى اتفاق يلزم الأطراف الثلاثة حول ملء وتشغيل سد النهضة في فيفري 2020 والذي ضربت به إثيوبيا عرض الحائط ولم تحضر الاجتماع الذي أسفر على إمضاء مصر منفردة عليه، تواصلت الجهود الدولية من أجل تسوية القضايا العالقة في منطقة حوض النيل ومنها أزمة سد النهضة، وفي هذا السياق جائت تحركات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مبعوثها فيلتمان الذي أكد على " التزامه بالعمل مع الشركاء الدوليين لإيجاد حل للقضايا الإقليمية الهامة، بما فيها الخلافات حول سد النهضة الإثيوبي، والنزاع الحدودي بين الخرطوم وأديس أبابا، حتى لا يتم تقويض التقدم الذي تم إحرازه في السودان منذ اندلاع ثورة ديسمبر"، وناقش المبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي مع قادة الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، استئناف المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، بناء على

1- نفس المرجع

إعلان المبادئ الموقع عام 2015، مؤكدًا أن الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم السياسي والفني لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات[1].

ثانيا: موقف الصين

المصالح الاقتصادية المتنامية بين الصين وأثيوبيا، تمكنها من ممارسة ضغوط عليها، حيث يوجد ما يزيد عن 500 شركة صينية واستثمارات تفوق بليون ونصف دولار وتستثمر الصين في البنية التحتية الأثيوبية وقامت ببناء الطرق السريعة التي تربط العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بجيبوتي ، كما تسيطر الصين على أعمال الطرق بواقع 60% من مشاريع الطرق، وبلغ عدد المشاريع الصينية في سنة أكثر من 624 مشروعاً، بما يعادل 4 مليار دولار[2]. من الواضح أن هناك اهتمام صيني بالموقع الأثيوبي للدخول إلى منطقة شرق أفريقيا وبالأخص (منطقة القرن الأفريقي) باعتبارها منطقة توازن استراتيجي هام بالنسبة للقوى العظمى و للصين خاصة في إطار خطة الحزام والطريق التي تسعى من خلالها الصين إلى ربط إفريقيا بالقارات الأخرى وإيجاد طريق تجاري للسلع الصينية عبر إفريقيا وهذا ما يجعل الصين تدعم المشاريع التنموية في إثيوبيا وبالتالي تدعم الموقف الإثيوبي في دفاعه عن مشروع سد النهضة، هذا الدعم المالي والسياسي الصيني لإثيوبيا يزيد من قوتها باعتبار الصين عضو في مجلس الأمن ومن القوي العظمى في الساحة الدولية، بالرغم من أن الموقف الرسمي الصيني من أزمة سد النهضة الذي عبر على ضرورة حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية وعد تدويل القضية في الحافل الدولية كما أوضحت الصين أهمية و فعالية دور الاتحاد الإفريقي لإيجاد حلول سلمية للأزمة وفتح باب التفاوض من أجل التوصل لاتفاق توافق عليه الدول الثلاث بحيث تربح إثيوبيا من المشروع تنمية البلاد والخروج من الأزمات دون الضرر بدول المصب وبأمنها المائي.

ثالثا: موقف روسيا

روسيا تعتبر منطقة القرن الإفريقي من المناطق الاستراتيجية بالنسبة لها وتشكل مجالا حيويا للسياسة الخارجية الروسية خاصة في ظل التنافس الكبير بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، في ملف شائك مثل مشروع سد النهضة لم تكن روسيا بعيدة عنه بل

---

[1]-أخبار العالم العربي، أمريكا تصدر بيانا حول سد النهضة وتوجه طلبا لمصر والسودان وإثيوبيا، https://arabic.rt.com/middle_east ، تاريخ النشر 14.05.202، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

[2]- نادية حلمي ، الدور الصيني لحل الأزمة الراهنة بشأن سد النهضة مع أثيوبيا؟، https://xeber24.org/archives/340286 ، 14أبريل، 2021، تاريخ الإطلاع 10ماي 2021.

أبدت استعدادها للعب دور تنسيقي لتهيئة الظروف الجيدة للحوار بين مصر والسودان وإثيوبيا، بشأن نزاع سد النهضة، دون أن تلعب دور الوسيط وعبرت على قدرة الاتحاد الافريقي حل هذه القضية إذ قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن بلاده "تولي أهمية كبرى لدور الاتحاد الأفريقي في هذه العملية لحل المشاكل الأفريقية أفريقيا"

وأبدت روسيا "تفهما لأهمية القضية بالنسبة لمصر وللشعب المصري"، وأعرب عن استعداد موسكو ل"التنسيق للتوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا وينزع فتيل الأزمة ويعفى من أي عواقب أو إجراءات أحادية تتخذ وتؤدي إلى تأثير ضار على المصالح المائية لدولتي المصب مصر والسودان"[1]

وتعول مصر كثيرا على علاقاتها الوطيدة والجيدة مع روسيا، كون مصر الحليف الاستراتيجي لروسيا في المنطقة، من أجل كسب دعمها في ملف سد النهضة باعتبار روسيا عضواً دائماً بمجلس الأمن، بالإضافة إلى كونها دولة لها إمكانياتها وتأثيرها على الساحة الدولية.

رابعا: موقف دول الخليج

النفوذ الخليجي في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا يعلمه الجميع، والمصالح السعودية والإماراتية في المنطقة متشابكة ومعقدة، ونظرا لمصالحها الكثيرة في منطقة القرن الافريقي وإثيوبيا خصوصا، لم تساند دول الخليج مصر والسودان منذ بداية أزمة سد النهضة بشكل واضح ومباشر، لكن مع تصاعد الأزمة في الآونه الأخيرة خاصة مع قيام إثيوبيا بعملية الملء الأول العام 2020 واقتراب موعد الملء الثاني في جويلية 2021 وبعد تصريحات دول المصب وخاصة مصر بالتهديد للجوء إلى الحل العسكري في حال عدم جدوى الحل التفاوضي خاصة مع تعنت الجانب الإثيوبي، تحركت دول الخليج على رأسها السعودية والإمارات من أجل التدخل لإيجاد تسوية ودية للأزمة وذلك حماية لمصالحها في المنطقة وحفاظا على علاقاتها مع الدول المتنازعة. كما أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم العادي بتاريخ 16جوان 2021 عن رفضهم أي إجراء يمس بحقوق مصر والسودان المائية في نهر النيل من قبل إثيوبيا.

واحدة من أهم أوراق الضغط الخليجية على إثيوبيا، هي الاستثمارات الضخمة هناك، لاسيما السعودية والإمارات، وإضافة إلى الاستثمارات هناك أيضاً المساعدات المالية التي تقدم لها. لدى الإمارات استثمارات ضخمة في إثيوبيا، وعلاقات وثيقة معها إذ يوجد في 92

[1]– ولاء عايش، القبس الدولي، روسيا تدخل على خط أزمة سد النهضة، 12-4-2021 https://alqabas.com/article/ ، تاريخ الإطلاع 10-05-2021.

مشروعاً استثمارياً إماراتياً في إثيوبيا، وهي متركزة في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات والرعاية الصحية والتعدين، وفي 20 مارس 2019، قال عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، في منتدى أعمال إثيوبي إماراتي، إن الصادرات الإماراتية إلى إثيوبيا في 2018 وصلت إلى 200 مليون دولار.[1]

كما أن السعودية تعد حالياً، وفق بيانات أديس أبابا، سادس أكبر شريك تجاري لإثيوبيا بقيمة تبادل إجمالية تبلغ 6 مليارات دولار، وزاد بشكل كبير إصدار تصاريح العمل للعمالة الإثيوبية البسيطة في السعودية، تصل الاستثمارات السعودية في إثيوبيا نحو 13 مليار دولار، ومعظمها في مجالي الزراعة والإنتاج الحيواني[2] ونظرا لتمركز الاستثمارات السعودية والإماراتية في القطاع الزراعي أثار هذا الأمر قلق مصر وتم ربطه مع تمويل مشروع سد النهضة وبالتالي الدعم الخفي لدول الخليج لإثيوبيا ولهذا المشروع رغم خطورته على الأمن القومي لمصر والسودان.

من جهتها الأردن عبرت على دعمها لمصر والسودان في قضية سد النهضة و أعلن وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي أن " أمن مصر المائي هو جزء من الأمن القومي العربي وأن المملكة تقف بالمطلق مع مصر في حماية حقوقها وشدد على أهمية التوصل لحل تفاوضي لقضية سد النهضة يحفظ حقوق جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الشقيقتين وجميع الأطراف"[3].

خامسا: الدور الاسرائيلي في أزمة سد النهضة

احتلت مسألة المياه الأهمية القصوى بالنسبة لليهود في فلسطين ومنذ القدم، فقد ذكر مؤسس الحركة الصهيونية تيودورهرتزل ومنذ عشرات السنين أن وجود اسرائيل متوقف على وجود الموارد المائية، ونظرا لضعف امكانات فلسطين المائية وضمن حدودها الطبيعية، لذا تطلع اليهود الى التوجه للمصادر المائية في المناطق العربية المجاورة وتكونت لديهم أطماع إقليمية.[4] تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل الى الآباء الأوائل، وقد عرض الرئيس المصري أنور السادات بتوصيل مياه النيل الى إسرائيل عبر قناة السويس أثناء مفاوضات السلام لكن فشل المقترح نظرا لتلقيه معارضة داخلية وإقليمية شديدة، ولكي تعزز إسرائيل

[1]– عربي بوست، أوراق الضغط الخليجية على إثيوبيا، https://arabicpost.me/ ، 31-03-2021، تاريخ الإطلاع 10-06-2021.

[2]- نفس المرجع

[3]– الحرة واشنطن، السعودية والإمارات والأردن يعلن موقفها من سد النهضة، https://www.alhurra.com/ ، 31-03-2021، تاريخ الإطلاع 05-06-2021.

[4]- رضا بوكراع، الأمن المائي العربي "المياه العربية والتحديات الأمنية"، أعمال المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2000، ص122.

موقفها المطالب بحصة من مياه النيل لري صحراء النقب، فقد عملت على توطيد علاقاتها بكل من إثيوبيا وأوغندا حيث منابع النيل الرئيسية من خلال تقديم المساعدات لأديس ابابا لتنفيذ العديد من مشاريع السدود على منابع النيل والتي لها تأثير مباشر على حصة مصر والسودان من المياه.

يعتمد أمن إسرائيل القومي على قدرتها على إبقاء جيرانها العرب ضعفاء ومقسمين ومحيدين، وهو ما يعني أن إضعاف كيان دولة مصر هو ضمن الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي،كما أن تبديد قوة الدولة المصرية وأجهزتها الأمنية والعسكرية يصب في تحقيق أهداف إسرائيل بتشتيت التمركز الرئيسي للجيش المصري المجاور لقناة السويس.[1]

التدخل الاسرائيلي في سد النهضة له مجموعة من المؤشرات والخطوات نذكر منها مايلي[2]:

- قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بزيارة لإثيوبيا عام 2016، وهي أولى الإشارات التي تؤكد الدور الإسرائيلي في سدّ النهضة.
- إسرائيل لم تنفي دورها في المساعدة التكنولوجية في بناء السد، وقالت بأنها تبيع التكنولوجيا لكل العالم
- ساهمت إسرائيل في الإشراف على تطوير الزراعة الإثيوبية، واشترطت توفير حصة أكبر من المياه للاستمرار في تعاونها وهو الشرط الذي ساهم بتعجيل بناء سد النهضة.
- تستثمر إسرائيل في 187 مشروعا بواقع 58 مليون دولار، وتعتزم الاستثمار بـ 500 مليون دولار في مجال الطاقة الشمسية والرياح. وفي الوقت الذي كان حجم التبادل التجاري لا يصل سوى لبضع ملايين، قفز في 2018 إلى حدود 100 مليون دولار وخلال العام 2017، قفزت صادرات إسرائيل الزراعية لإثيوبيا بنسبة 902%، بالمقارنة مع عام 2016، وقفزت الصادرات الصناعية بنسبة 162% مقارنة بعام 2016.
- نشاط العديد من الشركات الإسرائيلية، لتلبية احتياجات بناء السد، على سبيل المثال شركة سوليل بونيه Solel Boneh للإنشاءات، وشركة أغروتوب Agrotop للزراعة
- بناء نظام الدفاع الجوي (Spyder-MR) حول سد النهضة أوائل شهر ماي 2017 حسب موقع "ديبكا" الاستخباراتي الإسرائيلي.

---

[1]- شادي إبراهيم، المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/article ،22 مايو 2021، تاريخ التصفح 10-06-2021.

[2]- شادي إبراهيم، المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/article، نفس المرجع.

تشهد إسرائيل فقرا مائيا وتحاول أن تجاري ذلك من خلال سياسة خفض الاستهلاك، وتوجد في تل أبيب إحدى أكبر محطات تحلية المياه في العالم وتطور مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي التي تعتبر إسرائيل مع سنغافورة من بين أهم الدول الرائدة في هذا المجال. هذه الحاجة للمياه كانت وراء طلب إسرائيل إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب وما يُمكن تلخيصه في هذا السياق، هو أنّ إسرائيل تدعم إثيوبيا في بناءها للسد لسببين هما:

- من الناحية السياسية، أعطى السد الإثيوبي لإسرائيل مزيداً من القوّة السياسية واستغلال الأزمة في الحرب العربية الإسرائيلية من خلال إضعاف قوة مصر الإقليمية وتهديد وجودها وأمنها المائي والقومي.
- مكاسب الإسرائيلية من بناء السد لن تقتصر على السياسية والأمنية منها فقط، بل أيضا الاقتصادية؛ حيث يرجح في ظل امتلاك تكنولوجيا متطورة في تكرير المياه، أن تبدأ بيع المياه لمصر، ما سيمنحها فرصة إضافية للتأثير على مصر ودورها الإقليمي.

المطلب الثالث: موقف الدول الإقليمية المجاورة لحوض النيل

سعت دول حوض النيل إلى إيجاد أطر جماعية من أجل إدارة واستخدام مياه نهر النيل بغية تنمية بلدانها مثل مجموعة الأندوجو (الصداقة)، ومفوضية النيل ، لكن لم تفلح هده المبادرات في منع النزاعات وحل الخلافات بين دوله، فقد ظلت مفتقرة إلى إرادة حقيقية للتنسيق والتعاون من دوله سواء دول المنبع أو دول المصب، وهو ما أكدته اتفاقية عنتيبي التي أبرمتها دول المنبع ورفضتها دولتي المصب لأنها تمس بحصتيهما المكتسبة والتاريخية من مياه النيل ، وبذلك انفتح السبيل لأسباب الشقاق، ومثالها البارز هو ما تطرحه اليوم أزمة سد النهضة، والملاحظ حول مواقف دول حوض النيل من هذه الأزمة الى وجود كتلتين تعبر كل واحدة منها موقف مختلف عن الأخرى يدفعها لذلك المصالح والأهداف الاستراتيجية لكل بلد.

موقف جنوب السودان: اعتبرت دولة جنوب السودان مخاوف الخرطوم من الملء الثاني الأحادي لـ"سد النهضة" الإثيوبي، مشروعة ، داعيا أطراف المفاوضات إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول السد.

موقف كينيا : كينيا من دول المنبع ومن الدول التي وقعت على اتفاقية عنتيبي التي بموجبها طلبت دول المنبع إعادة النضر في حصص دولتي المصب مصر والسودان من مياه نهر النيل وضرورة تقسيم مياهه بشكل منصف وعادل . كما أن بناء سد النهضة لا يشكل لها أي خطورة وقد جاء موقفها داعما لإثيوبيا، فقد أكد هذا الموقف تصريح الرئيس الكيني بضرورة أن تستخدم أفريقيا مواردها الطبيعية على نحو مستدام لتلبية احتياجات سكانها المتزايد وشدد

على أهمية "ضمان الاستخدام المنصف والمعقول للموارد الطبيعية"، وعلى ضرورة دعم الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى اتفاق حول مفاوضات سد النهضة يكون الكل فيه رابحا[1].

موقف اريتريا: شهد الموقف الإريتري تباينا في فترات مختلفة ففي بداية الأزمة كان الموقف الإريتري الداعم لمصر والسودان واعتبر سد النهضة تهديدا لأمنهما وأمن واستقرار المنطقة إذ صرح الرئيس الإريتري أفورقي في العام 2016 خلال مقابلة عبر التلفاز ، قائلًا: "إن إثيوبيا لا تسعى إلى توليد الطاقة وتحقيق التنمية لشعبها ، ولبناء السد مآرب سياسية أخرى، وهي استخدام مياه النيل لتهديد مصالح المصريين والسودانيين، كما فعلت تركيا مع سوريا والعراق"[2]. الموقف الإريتري المعارض لبناء السد كان بمثابة طريق لإقامة علاقات أكثر صلابة مع مصر، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الإيريترية الإثيوبية توترات منذ حرب الاستقلال في تسعينيات القرن الماضي، واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بينهما بعد ذلك . لكن منذ تقلد رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، منصبه في عام 2018 وتوقيع اتفاق السلام بينهما في العاصمة الإريترية أسمرة في يوليو (تمُّوز) 2018 ظهرت مؤشرات على وجود تقارب بين إثيوبيا وإريتريا. ونتيجة لـ«جهوده المبذولة لتحقيق السلام والتعاون الدولي، وخاصة مبادرته الحاسمة لحل النزاع الحدودي مع إريتريا المجاورة»، فاز آبي أحمد بجائزة نوبل للسلام في عام 2019، بعدها قام الرئيس الإيريتري أفورقي بزيارة لسد النهضة معلنا تغير موقف بلاده منه.

موقف رواندا: رواندا من دول حوض النيل الداعمة لبناء سد النهضة الإثيوبي لتوليد الكهرباء من مياه النيل وصرح السفير الرواندي في أديس أبابا في حديث لوكالة الأنباء الإثيوبية أن بلاده والعديد من الدول الأخرى بشرق أفريقيا تنتظر اكتمال بناء السد بفارغ الصبر كما أنها تعلق آمال تنميتها على استكمال هذا المشروع. وأشار السفير إلى توقيع اتفاقية تفاهم بين دولته وإثيوبيا لشراء 400 ميجاوات من الكهرباء التي سينتجها السد مؤكدا أن رواندا تعلق آمالها للتخلص من الفقر على هذا السد. كما أوضح أن موقف مصر من بناء سد النهضة يضر بمصالح دول شرق أفريقيا والتي تسعي لشراء الكهرباء التي سيولدها

---

[1]– العين الإخبارية، – أديس أبابا، كينيا تدعو الاتحاد الأفريقي لدعم التوصل لاتفاق حول سد النهضة، https://al-ain.com/article/11ethiopia-kenya، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

[2]–آية أمان، كيف غيرت إريتريا موقفها من نزاع مصر وإثيوبيا حول سد النهضة؟، https://www.sasapost.com/translation/eritrea-shifts-course-egypt-ethiopia-dispute ، 27-10-2020، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

السد فيما بعد، متهما مصر بالرغبة في الاستفادة وحدها من مياه النيل وهو ما لن يسمح به أحد.[1]

موقف أوغندا: عارضت أوغندا محاولات مصر للتحكم في مشاريع الطاقة الكهرومائية في دول المنبع وهي من الدول الخمس التي وقعت على اتفاق عنتيبي . وأكد الرئيس الأوغندي دعم بلاده للحوار لوصول لحل يرضي الأطراف، إذ أن المدخل الصحيح لمعالجة نقاط الخلاف هو الاتفاق على الرؤية الإستراتيجية لإدارة مياه النيل[2]. في نفس الوقت وفي إطار سعي مصر لإعادة العلاقات مع دول حوض النيل، خاصة في هذه المرحلة الحرجة من الأزمة أ علنت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية توقيع اتفاقية أمنية مع مصر لتبادل معلومات عسكرية بين البلدين في أفريل 2021 وجاء التوقيع بعد أربعة أيام من اختتام القاهرة والخرطوم مناورة "نسور النيل 2"، شمالي السودان.

موقف بورندي: بعد اتجاه مصر نحو أوغندا للتنسيق العسكري والاستخباراتي قامت مصر بتعاون عسكري مع بوروندي، إحدى دول حوض النيل في نفس الفترة

موقف تنزانيا: تربط تنزانيا علاقات وطيدة مع مصر إذ هناك الكثير من الاستثمارات المصرية في تنزانيا آخرها بناء السدود الكبرى التي تعتبرها تنزانيا مشاريع تنموية قومية مثل سد "جوليوس نيريري " وبالنسبة لمشروع سد النهض ة الإثيوبي أكدت تنزانيا على ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم وعادل لملء وتشغيل السد، ودعم مسار المفاوضات من اجل تحقيق مصالح جميع الأطراف الثلاثة والحفاظ على الأمن المائي لدولتي المصب.

موقف الكونغو الديموقراطية: تعد الكونغو من الدول الحليفة لمصر في منطقة أعالي النيل وتربطهما علاقات عميقة، وقد عقدت دولتي المصب السودان ومصر عليها الآمال كثيرا في إيجاد حل للأزمة في فترة رئاستها للإتحاد الإفريقي للعام 2021، لكن مباحثات كينشاسا العاصمة الكونغولية بائت بالفشل في ظل تمسك كل طرف برأيه.

من خلال تتبع المواقف الإقليمية لدول حوض النيل المجاورة للدول الثلاث المتنازعة حول سد النهضة نلاحظ تباين المواقف فيما بينها، بين متضامن مع دول المصب ومؤيد لإقامة

---

[1]– بوابة إفريقيا الإخبارية، رواندا" تعلن دعمها رسميا لـ"سد النهضة" الإثيوبي ، https://www.afrigatenews.net/article، 07-06-2014، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

[2]– سكاي نيوز عربية ،أوغندا تتدخل في أزمة "سد النهضة"... هل تقدم جديدا؟، https://www.skynewsarabia.com/middle-east ، 05-05-2021، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

السد وموقف ثالث محايد للطرفين ولكنها اتفقت جميعها على ضرورة العودة للمفاوضات تحت مضلة الاتحاد الإفريقي وهو الحل الأنسب للوصول إلى اتفاق ملزم قانوني حول ملء وتشغيل سد النهضة حفظا للأمن الإقليمي للمنطقة.

مصر غابت لفترة طويلة عن عمقها الاستراتيجي الإقليمي الإفريقي، وأزمة سد النهضة جعلتها تدرك مدى الأهمية والضرورة القصوى للعودة للعب دور إقليمي في المنطقة من أجل حماية أمنها القومي، هذا الأمر استوعبته مصر فعلا وبدأت التنسيق العسكري والاستخباراتي مع دول منابع النيل بهدف وضع إثيوبيا تحت ضغط دائم، وإزعاجها على المدى الطويل، وليس بالضرورة تهديدها بسرعة استخدام الحل العسكري لحسم قضية سد النهضة بل من أجل توثيق العلاقات مع دول المنبع لأسباب أخرى أهم استراتيجيا، مثل العمل على تعديل الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل.

المبحث الثاني: سيناريوهات محتملة في أزمة سد النهضة

يمكن القول بوجود ثلاثة سيناريوهات أساسية في قضية سد النهضة وهي السيناريو الإصلاحي الودي عبر التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية ترضي الأطراف الثلاثة، وفي حالة عدم الاتفاق فإن الأزمة يمكن أن تأخذ منحى الصراع والحرب عبر السيناريو العسكري نظرا لأن المشروع يهدد الأمن القومي للدول الثلاث، وأخير يبقى الحل القانوني واللجوء إلى التحكيم الدولي مطروحا من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي هذا المبحث سنتطرق لكل سيناريو من السيناريوهات الثلاث بالدراسة والتحليل.

المطلب الأول: سيناريو التسوية القانونية عبر المفاوضات

منذ انفجار الأزمة بعد إمضاء دول منبع نهر النيل على اتفاقية عنتيبي، التي بموجبها صرحت دول حوض النيل(دول المنبع) على ضرورة تقاسم مياه نهر النيل بين دوله بالمساواة مما يعني المساس بحصتي مصر والسودان التي تقرها الاتفاقيات المبرمة تاريخيا، الأمر الذي رفضته مصر والسودان لأنه يهدد وجودها وشعبها ويهدد مصدرا من مصادر أمنها القومي وهو الماء، ونتيجة هذا الخطر الذي سيلحقها سعت دولتي المصب إلى الدفاع على حقوقها المائية ودخلت في جولة مفاوضات مع الطرف الإثيوبي لكن دون التوصل إلى اتفاق فيما بينها إلى اليوم، وفي هذا الاتجاه هناك مجموعة من المسارات يمكنها الخروج بهذه الأزمة إلى بر الأمان عن طريق إصلاح الأمور التي تهدد كل طرف واقتراح بدائل ترضي جميع الأطراف سواء في الجانب الفني لملء وتشغيل السد أو الجوانب السياسية والاقتصادية لهذا المشروع، وفي هذا الإطار نطرح المسارات التالية:

1. التوصل لتسوية عبر الاتحاد الإفريقي، باعتباره المنظمة الإقليمية الأولى التي يقع على عاتقها لعب دور فعال في هذه الأزمة، ورغم أن الأحداث، الى يومنا هذا، أثبتت عدم قدرته على إيجاد توافق فيما بين الأطراف لاسيما في ظل التعنت الإثيوبي في كل مقترح من مقترحات التسوية من جهة، وقد رأينا كيف أن الخارجية الإثيوبية أصدرت بيانًا في نفس يوم بيان الاتحاد الإفريقي ترفض ما جاء به بخصوص التوصل لاتفاق ملزم عبر المفاوضات والرد المصري بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي من جهة ثانية.
2. التوصل إلى تسوية عبر الوساطة الرباعية الدولية المقترحة من طرف السودان، وهذه الآلية كذلك أثبتت فشلها إلى اليوم وذلك بسبب الرفض الإثيوبي لأي وساطة أو تدخل من غير الإتحاد الإفريقي رغم أن الوساطة تحت مضلة الإتحاد الإفريقي، ولكن تبقى إمكانية تأثير الوساطة الرباعية في ملف سد النهضة قائمة خاصة في ظل وزن أطراف الوساطة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي صرح أنه بإمكان التوصل إلى حل

الأزمة من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات ومناقشة النقاط المختلف عليها خاصة الفنية منها المتعلقة بملء وتشغيل السد.

3. التوصل إلى اتفاق عبر وساطة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا السيناريو مستبعد بالنضر الى أن إثيوبيا هي حليف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتربطها مصالح كبيرة تحد من رغبتها في الضغط على الطرف الإثيوبي بالالتزام بأي اتفاق.
4. العودة الى المفاوضات برعاية خليجية بعد الضغوطات المصرية وحمل إثيوبيا على الالتزام باتفاق بينها وبين دول المصب مقابل المساعدات المالية الخليجية خاصة من السعودية والإمارات وكذلك حماية للاستثمارات الضخمة والمعونات التي تستفيد منها إثيوبيا ولا تريد خسارتها وقد تكون هذه الاستثمارات والمصالح الخليجية عائقا في لعب أي دور فعال في هذه الأزمة.
5. الوساطة عبر الأمم المتحدة، وتحديدًا مجلس الأمن الذي يعد السلطة الأعلى المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، رغم أن مجلس الأمن أحال الملف الذي قدمته مصر إلى الاتحاد الإفريقي، لكن إذا لم تجد دول المصب حلولا إفريقية فإنها ستعيد عرض القضية على مجلس الأمن والأمم المتحدة.
6. لجوء دول حوض النيل إلى الحوار من أجل حل معضلة اقتسام والاستفادة من مياه النيل بعد أن أصبح سد النهضة حقيقة واقعة ستأتي بعده سدود أخرى مما يحتم على الدول المتشاطئة لهذا النهر اختيار نهج التعاون والتكامل فيما بينها لإيجاد الحلول الفنية والقانونية لمشاكلها والاستفادة جميعا من هذا المورد الثروة في تغيير واقع شعوبها.

المطلب الثاني: السيناريو العسكري

طالت مدة المفاوضات دون التوصل لأي اتفاق وإثيوبيا تواصل السير بمشروعها القومي بخطى ثابتة، بداية من الملء الأول الذي تم بنجاح حسب التصريحات الإثيوبية ثم الملء الثاني المقرر القيام به في شهر جويلية القادم، كل هذا في ظل العجز المصري السوداني على إجبار إثيوبيا بالعودة للمفاوضات رغم توجههم إلى أطراف ومنظمات دولية وإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، لإيجاد حل يحفظ حقوق جميع الأطراف، في هذه الأجواء المشحونة والإحساس بالخطر من طرف دول المصب جعلت السيناريو العسكري غير بعيد من خلال مجموعة من الأسباب التي توجه مصر والسودان إلى إمكانية اللجوء لهذا البديل في التعامل مع سد النهضة خاصة بعد تصريح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن مياه مصر خط أحمر ولا يمكن السماح بالمساس بنقطة ماء من مياه مصر وحذر من أن المنطقة ستشهد حالة من عدم الاستقرار في تلويحه

للعمل العسكري وأبرز هذه الأسباب أن سد النهضة قضية أمن قومي، فمصر تعتمد على مياه النيل بنسبة 95 بالمائة وبالتالي فإن التحرك المصري السوداني يتم عبر خطوات مدروسة ومحسوبة وليست انفعالية، وفي إطار المواثيق الدولية، كما أن سد النهضة أصبح أمر واقع ومصر والسودان لا تمانعان في إقامته بأغراض التنمية شريطة عدم الإضرار بحصتيهما من مياه النيل.

رغم التهديد المصري بأن كل الخيارات مفتوحة لمعالجة هذه الأزمة ومن بينها الخيار العسكري إلا أن صعوبات وتبعات هذا الخيار تجعله مستبعدًا لأمور عدة، منها:

- الانشغال المصري الآن بالملف الليبي، رغم أن سد النهضة هو الأهم، باعتبار عدم وجود تهديد حقيقي لمصر في ليبيا لاسيما في المنطقة الحدودية، وابتعاد أقرب نقاط تماس ممكن تعتبرها السلطات المصرية تهديدًا أو خطًّا أحمر، في سرت والجفرة قرابة ألف كيلومتر عن الحدود المصرية.
- أن السودان وإن كان يرفض التصرفات الإثيوبية الأحادية، لكنه يرفض استخدام أجوائه في أية عملية عسكرية تجاه السد، ونفس الأمر بالنسبة لجنوب السودان، لاسيما في ظل العلاقات الوطيدة بين إثيوبيا وكل من الخرطوم وجوبا.
- أن عملية الملء الأول قد تمت واقتراب موعد الملء الثاني يصعب من احتمالية ضرب السد، فهذا يهدد بغرق السودان لأن اندفاع المياه في موسم الفيضان، وإمكانية وصول توابع الفيضان لمصر.

المطلب الثالث: سيناريو التحكيم الدولي

من النتائج القانونية لاتفاقية إعلان المبادئ المبرمة بين مصر والسودان وإثيوبيا سنة 2015 التي وقعتها إثيوبيا والتي تلتزم فيها باستكمال الدراسات الفنية حول السد واحترام نتائج تلك الدراسات وتبادل المعلومات مع دول المصب لكن ذلك لم يحدث ولم تحترم إثيوبيا بنود الاتفاق الذي وقعت عليه وبذلك يمكن القول بأن من بين الخيارات المتاحة لمصر والسودان، إحالة الموضوع لمحكمة العدل الدولية "باعتبارها أحد الأجهزة الرئيسة بالأمم المتحدة، وأحكامها ملزمة للأطراف، لكن هذه المحكمة لا تتدخل في أي نزاع، إلا بإحدى الطريقتين التاليتين:

الأولى: من خلال إبرام اتفاقية خاصة بين الدول المعنية لعرض النزاع على المحكمة؛ وهذا غير متضمن في إعلان مبادئ الخرطوم بخصوص سد النهضة، كما أن إثيوبيا ترفضه.

الثانية: عندما تتضمن المعاهدة بندًا يسمح لأحد أطرافها بإحالة النزاع إلى المحكمة في حال وجود خلاف على تفسير أو تطبيق المعاهدة، لكن هذا أيضًا غير متضمن في إعلان مبادئ الخرطوم بخصوص سد النهضة".

ومعنى هذا أن مصر لا تستطيع الذهاب لمحكمة العدل الدولية بمفردها، ونفس الأمر بالنسبة للتحكيم الدولي "وهو يتعلق بمحكمة خاصة يتفق أطراف النزاع على تشكيلها، وهو ما ترفضه إثيوبيا.

لكن، مع ذلك، يمكن اللجوء لمحكمة العدل الدولية من قبل أطراف آخرين مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن لطلب فتوى المحكمة بخصوص هذا النزاع؛ إذ يحق للأجهزة الخمس التابعة للأمم المتحدة "الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة لها أيضًا، طلب فتاوى من المحكمة. لكن يُلاحَظ أن فتاوى المحكمة استشارية فقط، أي ليست ملزمة للهيئات الطالبة لها، فضلًا بالطبع عن أن مثل هذه الإجراءات تستغرق وقتًا طويلًا قد يستمر سنوات، يكون فيها السد قد بلغ مراحل تصبح معها أية إجراءات قانونية غير ذات قيمة عملية.

خلاصـــة

ليست مصر والسودان فقط في أزمة، ومهددتان في أمنهما القومي جراء المساس بمورد هو الأهم للأمن المائي والغذائي، ولكن منطقة حوض النيل جميعها في مأزق قد يصل بها الى زعزعة استقرار منطقة حوض النيل وشرق إفريقيا والعالم جراء بناء سد النهضة على النيل الأزرق، مع إصرار إثيوبيا على التصرف وحيدة دون تنسيق أو تشاور مع دول المصب. ومن خلال الوقوف على المواقف الدولية والإقليمية لأزمة سد النهضة وتتبع تسلسل أحداثها وردود الفعل حولها، نجد أن القضية تستعمل كسلاح سياسي في يد القوى الكبرى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصين للضغط والتنافس من أجل كسب مصالح أكبر في المنطقة وفرض السيطرة والنفوذ فيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

خاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــــــــــة

تناولنا في هذه الدراسة أزمة سد النهضة – المشروع الضخم والقومي الإثيوبي– ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي لدول حوض النيل وبالأخص دول المصب(مصر والسودان) فقد كشفت هذه الأزمة، التي لم تجد لها الفواعل الدولية والإقليمية من منظمات ودول كبرى الى يومنا هذا، حلولا توافقية بين الأطراف المتنازعة(السودان ، مصر وإثيوبيا) للوصول إلى اتفاق ملزم للجميع يحافظ على حقوقه المائية في النهر الدولي، كشفت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة حوض النيل ومدى تداخل وترابط القضايا الأمنية للدول الواقعة في إقليم جغرافي واحد بالإضافة إلى التأثيرات المتبادلة للظواهر الأمنية على استقرار النظام الإقليمي الواحد.

وهذا الموضوع كان أساس إشكاليتنا التي تمحورت حول مدى تشكل سد النهضة الإثيوبي تهديدا للأمن الإقليمي لدول حوض النيل ، وقد أثبتت هذه الدراسة أن الأحداث المتسارعة حول قضية ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، والتصريحات المتبادلة بين الدول أطراف الأزمة إلى يومنا هذا تنذر بوقوع أحداث تهدد استقرار المنطقة. فإثيوبيا تصر على المضي قدما نحو مشروعها القومي التنموي وتصرح بتخطيطها لإقامة 100 سد أخر على نهر النيل في إشارة منها الى أن سد النهضة ليس آخر مشروع مائي بالنسبة لها وهذا من منطق سيادتها على مياه نهر النيل التي تقع في أقاليمها دون الاكتراث بتأثير ذلك على دول المصب ودون الالتزام بالاتفاقيات الدولية المنظمة للأنهار الدولية التي تنص على ضرورة التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات في حالة إقامة مشاريع على الأنهار المشتركة بين الدول.

يشكل مشروع سد النهضة قضية مصيرية وقضية وجود لمصر والسودان فدولتي المصب مهددتان في أمنهما القومي والغذائي والمائي، مما ينعكس على أمن واستقرار المنطقة التي تعاني تهديدات أمنية أخرى كالإرهاب والحروب الأهلية، الفقر والأمراض، كباقي الدول الإفريقية، بالإضافة الى تدخل القوى الكبرى والأطراف الخارجية، الأمر الذي قد يعقد من المشكلة في ظل التنافس من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وهذا ما يؤكد ويثبت فرضية الدراسة التي افترضنا فيها بأن هناك علاقة ارتباط بين إنشاء السدود على نهر النيل من طرف واحد ودون اتفاق مسبق وتهديد الأمن الإقليمي لدول حوض النيل.

قائمة المصادر والمراجع

LES REFERENCES

قائمـــة المصـــــــادر والمراجـــــــــع

المصادر

1. القرآن الكريم
2. الحديث الشريف

الكـــــتـــب

3. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، الجزء 13.
4. أبو زيد محمود ،أعمال المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي _الأوربي، الأمن المائي العربي، من 21الى 23 فيفري 2000، القاهرة.
5. أحمد علي سلمان، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي"قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة"، رابطة الجامعات الإسلامية، دط، دت.
6. أحمد سيد عاشور، المشكلات الاقتصادية والسياسية أفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة– مصر، 2011.
7. البحيري زكي ، مصر ومشكلة مياه النيل ، أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2016.
8. مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008.
9. محمد عبد السلام، هيروبوليتيكية سد النهضة، دراسة في الجغرافيا السياسية، د د ن، د ط، د ت، ذ.
10. محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2012.
11. مصباح عامر ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013 .
12. سي ماكفري ستيفن، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، جامعة المحيط الهادئ، د.ت، د.د.ن.
13. عباس محمد شراقي، سد النهضة(الألفية) الكبير وتأثيره على مصر، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2011.
14. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي(مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر، ط1، 2017، عن كتاب دراسات سياسية وقومية لمحمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي.

15. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دت.
16. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001.
17. رضا بوكراع، الأمن المائي العربي "المياه العربية والتحديات الأمنية"، أعمال المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2000، ص122.
18. خير الله خليل ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،ط1، بيروت–لبنان،2016.

مجلات علمية

1. جويدة حمزاوي، من الأمن القومي الى الأمن الانساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي–برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020.
2. زوي اربح، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد الخامس –العدد الأول.
3. سليم عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسة.

مراجع الكترونية

1. اتفاقية مبادرة حوض النيل 1999، موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.muqatel.com .
2. إيمان الحياري، مواصفات سد النهضة، مقال الكتروني https://mawdoo3.com 16-02-2019.
3. المسافة صفر، سد النهضة، تقرير قناة الجزيرة على اليوتوب، 25-03-2018.
4. الشركة السودانية للتوليد المائي والطاقات المتجددة المحدودة، http://shgrec.sd/index.php
5. أحمد المفتي، مفاوضات سد النهضة من الألف الى الياء، https://eipss-eg.org/ المعهد المصري للدراسات، 24-07-2020. تاريخ الاطلاع 08-06-2021.
6. الحبيب بوعلي، سيناريوهات ما بعد الملء الأول، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4748 ، 28-07-2020.

7. الشارع السياسي رؤية للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، سد النهضة الملء الثاني، https://politicalstreet.org

8. القبس الإلكتروني، أزمة سد النهضة- مجلس الأمن يعول على الاتحاد الإفريقي- https://alqabas.com/articl ، 30جوان2020

9. أخبار العالم العربي، أمريكا تصدر بيانا حول سد النهضة وتوجه طلبا لمصر والسودان وإثيوبيا، https://arabic.rt.com/middle_eas

10. الحرة واشنطن، السعودية والإمارات والأردن يعلن موقفها من سد النهضة، https://www.alhurra.com/ ، 31-03-2021.

11. العين الإخبارية، - أديس أبابا، كينيا تدعو الاتحاد الأفريقي لدعم التوصل لاتفاق حول سد النهضة، https://al-ain.com/article/11ethiopia-kenya، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

12. آية أمان، كيف غيرت إريتريا موقفها من نزاع مصر وإثيوبيا حول سد النهضة ؟، https://www.sasapost.com/translation/eritrea-shifts-course-egypt-ethiopia-dispute ، 27-10-2020، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

13. بوابة إفريقيا الإخبارية، رواندا" تعلن دعمها رسميا لـ"سد النهضة" الإثيوبي ، https://www.afrigatenews.net/article، 07-06-2014، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

14. بي بي سي نيوز، سد النهضة: الجامعة العربية قد تتخذ "إجراءات تدريجية" لدعم موقف مصر والسودان في خلافهما مع إثيوبيا
https://www.bbc.com/arabic/middleeast، 15 جوان 2021.

15. هاني رسلان، الموقف المصري من سد النهضة،
https://studies.aljazeera.net /ar/profile

16. هوارد س. ويتر، التصرف في حالة ارتياب مسألة الأمن المائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو، https://ar.unesco.org/courier/2019، 22مارس2021 .

17. ولاء عايش، القبس الدولي، روسيا تدخل على خط أزمة سد النهضة، 12-4-2021 https://alqabas.com/article/ ،

18. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki.

19. وكالة الأنباء الجزائرية، ملف أزمة سد النهضة بين قبول ورفض وساطة رباعية لتحريك المفاوضات، https://www.aps.dz/ar/monde ، 16 مارس 2021 .

20. حقائق اقتصادية عن كارثة سد النهضة،
https://mubasher.aljazeera.net/news، 2019-10-30
21. حزب التحرير ولاية السودان، سد النهضة ونذر حرب المياه" تفريط الحكام وواجب الأمة "، سبتمبر 2017، دط.
22. محمد عبد الكريم ، مركز الانذار المبكر ، مراحل تطور مفاوضات سد النهضة، https://ewc-center.com/2020/09/06،
23. محمود مدحت مختار عبد الحميد، الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول "دراسة حالة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017"، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de ، 16-08-2020.
24. مريم مخلوف، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية https://political-encyclopedia.org ، د.ت.
25. نادية حلمي، الدور الصيني لحل الأزمة الراهنة بشأن سد النهضة مع أثيوبيا؟ https://xeber24.org/archives/340286 ، 14أبريل، 2021
26. محمد مدحت مصطفى، الاتفاقيات الدولية وحوض نهر النيل (2) قواعد هلسنكي، 18 مارس2020، https://daaarb.com
27. معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، الأمن المائي وضرورة إعادة التفكير في إدارة الموارد المائية في ظل تغير المناخ، جامعة حمد بن خليفة، موقع الكتروني https://www.hbku.edu.qa/ar/news/
28. نازك شمام، سد النهضة وأثره الاقتصادي على السودان، ميزان الربح والخسارة، https://www.aa.com.tr/ar بتاريخ 15-05-2021 .
29. مركز الجزيرة للدراسات، رفضت تسييس الملف وتدويل الأزمة.. إثيوبيا تتدد بموقف الجامعة العربية وتتمسك بالتعبئة الثانية لسد النهضة، https://www.aljazeera.net/news، 16/6/2021،
30. سهير الشربيني، من يمول سد النهضة، صفحة الكترونية إضاءات، https://www.ida2at.com/who-funds-the-renaissance-dam/، 11-08-2020.
31. سلمان محمد أحمد سلمان، فوائدُ سدِّ النهضة على السودان كما أكّدَها خبراءُ المياه الدوليون، https://tasetinews.com/news ،03-11-2019.

32. سكاي نيوز عربية، الاتحاد الأوروبي يدخل على خط أزمة "سد النهضة"، https://www.skynewsarabia.com، 24 أكتوبر 2020

33. عمرو عوض، تلوث المياه واقع أليم وحلول ممكنة، أم آي تي تيكنولوجي ريفيو ، صفحة الكترونية، https://technologyreview.ae

34. عبد الرحمن شلقم، جريدة الشرق الأوسط –جريدة العرب الدولية–، "سد النهضة" ثقل على كاهل الاتحاد الأفريقي، https://aawsat.com/home/article ، 21-11-2020.

35. عربي بوست، أوراق الضغط الخليجية على إثيوبيا،https://arabicpost.me/ 31-03-2021،

36. فارس قرة، سناء محمد جابر، الأمن البيئي، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org ، د.ت.

37. فرانس 24، جهود الاتحاد الإفريقي لحل أزمة سد النهضة تحظى بدعم في الأمم المتحدة، https://www.france24.com نشرت في 30/06/2020

38. صباح بالة، مركب الأمن الإقليمي، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية https://political-encyclopedia.org ، د.ت،

39. صخري محمد ، مفاهيم مصطلح الأمن الوطني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة والإستراتيجية، 18-08-2020.

40. ريم الششتاوي، ما هي تداعيات سد النهضة على القطاع الزراعي في مصر؟ https://www.alarabiya.net نشر في11 فيفري2021.

41. شادي إبراهيم، المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/article ،22 مايو 2021.

42. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا escwa، التوجه للأمن المائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة 2019.

43. تقرير المياه والتنمية الثامن "أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية" الأمم المتحدة ، الإسكوا ESCWA اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

44. مكبكة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019.

45. سكاي نيوز عربية ،أوغندا تتدخل في أزمة "سد النهضة"... هل تقدم جديدا؟ ، https://www.skynewsarabia.com/middle-east ، 05-05-2021، تاريخ الإطلاع 02-06-2021.

الفهرس

الفهـــــــــــــــــــــــرس

المحتويـــات	الصفحة
إهـــداء	
شكـــر وعرفـــان	
ملخـــص	
مقدمـــة	**1**
الفصـــل الأول: مدخل مفاهيمـــي ونظري للدراسة	**7**
تمهيـــد	**8**
المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي	**9**
المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده	**9**
الفرع الأول: تعريف الأمن	**9**
أولا: الأمن لغة	**9**
ثانيا: الأمن اصطلاحا	**9**
الفرع الثاني: مستويات الأمن وأبعاده	**12**
أولا: مستويات الأمن	**12**
ثانيا: أبعاد الأمن	**13**
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية	**15**
الفرع الأول: مفهوم الأمن الإقليمي	**15**
أولا: تعريف النظام الإقليمي ومعايير تحديده	**15**
ثانيا: أهمية التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية	**15**
ثالثا: تعريف الأمن الإقليمي	**16**
الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإقليمي	**16**
أولا: مقاربة المصلحة الوطنية	**16**
ثانيا: مقاربة مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان	**17**
تعريف مركب الأمن الإقليمي	**17**
متغيرات النظرية	**17**
نماذج مركب الأمن الإقليمي	**17**

المبحث الثاني: أهمية الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة	**19**
المطلب الأول: المياه في القانون الدولي ومفهوم الأمن المائي	**19**
1 -الفرع الأول: المياه في القانون الدولي	**19**
أولا: تعريف الماء	**19**
ثانيا:المياه في القانون الدولي	**20**
ثالثا: مرجعيات القانون الدولي للمياه	**21**
2 -الفرع الثاني: مفهوم الأمن المائي	**23**
المطلب الثاني: نهر النيل واتفاقيات المياه لدول حوض النيل	**24**
1 -الفرع الأول: نهر النيل	**25**
جغرافية نهر النيل	**26**
أهم منابع نهر النيل	**27**
مشروعات تخزين مياه النيل	**29**
دول حوض النيل	**31**
2 -الفرع الثاني: اتفاقيات المياه لدول حوض النيل	**35**
أولا: اتفاقيات قبل 1929	**35**
ثانيا: اتفاقية مياه النيل 1929	**35**
المطلب الثالث: سد النهضة ،الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية	**40**
1 -الفرع الأول: التعريف بسد النهضة	**40**
أولا- فكرة الإنشاء	**40**
ثانيا- مصادر التمويل	**40**
ثالثا- الموقع الجغرافي	**42**
2 -الفرع الثاني: الطبيعة الجيولوجية والمواصفات الفنية لسد النهضة	**43**
أولا: الطبيعة الجيولوجية للسد	**43**
ثانيا: المواصفات الفنية لسد النهضة	**44**
ثالثا: أهمية سد النهضة	**45**
الخلاصـــة	**47**
الفصل الثاني:أزمة سد النهضة وانعكاساتها على مصر والسودان	**49**

المبحث الأول: جذور أزمة سد النهضة ومواقف دول المصب	**50**
المطلب الأول: جذور أزمة سد النهضة وتطورها	**50**
الفرع الأول : جذور الأزمة	**50**
الفرع الثاني : تطور أزمة سد النهضة	**51**
المطلب الثاني: موقف مصر والسودان من مشروع سد النهضة	**58**
الفرع الأول: الموقف المصري	**58**
الفرع الثاني: موقف السودان	**59**
المبحث الثاني: انعكاسات إنشاء سد النهضة على مصر والسودان	**61**
المطلب الأول: أثار إنشاء سد النهضة على مصر	**61**
المطلب الثاني: أثار إنشاء سد النهضة على السودان	**63**
الفرع الأول: ايجابيات سد النهضة على السودان	**63**
الفرع الثاني: مخاطر سد النهضة على السودان	**64**
الخلاصـــة	**66**
الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من أزمة سد النهضة وسيناريوهات الأزمة	**67**
المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة	**68**
المطلب الأول: موقف المنضمات الدولية والإقليمية	**68**
موقف الأمم المتحدة	**68**
موقف الاتحاد الإفريقي	**70**
موقف الاتحاد الأوربي	**71**
موقف جامعة الدول العربية	**72**
المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى	**73**
موقف الولايات المتحدة الأمريكية	**73**
موقف الصين	**75**
موقف روسيا	**75**
موقف دول الخليج	**76**
الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة	**77**

المطلب الثالث: موقف الدول الإقليمية المجاورة لحوض النيل	79
المبحث الثاني: سيناريوهات أزمة سد النهضة	83
المطلب الأول: سيناريو التسوية عبر المفاوضات	83
المطلب الثاني : السيناريو العسكري	84
المطلب الثالث: سيناريو التحكيم الدولي	85
الخلاصـــة	87
الخاتمـــــة	89
قائمـــة المراجـــع	92
الفرس	95